مثله معه

البحث عن الوحي الإلهي خارج نطاقه

المجلد الرابع

Barizmedia.com

راشد شاز
futureislam@gmail.com

نقله من الإنجليزية

دار الملى بنيو دلهى

مثله معه

البحث عن الوحي الإلهي خارج نطاقه

﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾

الوحي الإلهي كيان محدد وقائم بذاته، وحتى إذا اقتضت الحاجة بعد نزوله وجود أحكام إضافية من أجل هداية البشرية، فقد يتصور البعض وجود نقيصة أو قصور في الوحي، لكن في جميع المواضع التي أشار فيها القرآن إلى الهدى الإلهي، يتبين بما لا يدع مجال للشك أنه أينما يرسل الله الهدى، فإنه يرسله في أكمل وأشمل صورة بما في ذلك جميع التفاصيل المتعلقة به. ففي حقيقة الأمر، تشير آيات مثل قوله تعالى

﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ تَمَامًا ﴿١٥٤﴾ ﴾ (الأنعام 154)

وقوله تعالى

﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴿١٤٥﴾ ﴾ (الأعراف 145)

إلى حقيقة أنه بعد نزول التوراة، لم يكن اليهود في حاجة إلى أية مصادر إضافية أخرى لهدايتهم. إن الخطاب القرآني للمتلقي لهو خير دليل على طبيعته الكاملة والشاملة والقاطعة وهذا ما نراه في الآية الكريمة

﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا ﴿١١٤﴾ ﴾
(الأنعام 115)

وإذا لم تحظى الكتب السماوية، سواء الكتب التي نزلت على الأنبياء السابقين أم القرآن الذي نزل على النبي محمد ﷺ، بمكانة المصدر الأساسي والرئيسي للهداية، فإنها سوف تثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة الوحي الإلهي. وبما أن القرآن هو الكتاب الخاتم للكتب السماوية، فهو يتمتع بمكانة الهادي للبشرية بعد النبي ﷺ، قال تعالى

﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾

وهذا ما جعله يتضمن الحكمة التي أنزلها الله على الأنبياء السابقين؛ فالأسلوب القرآني يهدف في مواضع عديدة إلى تقديم دروس وعبر إلى الأمة من خلال سرد قصص الأمم السابقة، حيث تقدم لهم مثل هذه القصص سبل الهداية والرشاد حتى يحيوا حياة مليئة بالتقوى قال تعالى

﴿ وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ (يونس: 37)

إن الإشارات القرآنية إلى الأمم السابقة وبيان أحوالها

﴿ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾

يجب أن ينظر لها من منظور تاريخي. فاليهود الذين اشتهروا بأنهم أقاموا حاجزًا منيعًا من الأدب التفسيري حول الوحي الإلهي، والذين جمعوا مصادر إضافية كثيرة من الشروح والتفاسير حول التلمود لدرجة أنها من الناحية العملية قد طغت على أسفار موسى الخمسة في المسائل التي تتعلق بهداية الأمة. إن اليهود قوم منحهم الله وحيًا أحسن تفصيلا وتفصيلا لكل شيء إلا أنهم اعتبروا أن الكتاب المنزل من عند الله تعالى غير كاف، وقاموا ببناء حواجز معقدة من التفسير حوله، وكانت النتيجة أن ضلوا عن طريق الوحي الإلهي، وأخذوا يتبعون أحكامًا من صنع البشر. ولذلك فإنه على الرغم من وجود كتاب مفصل بين أيديهم، كان

البحث عن الوحي الإلهي في عدد من الشروح والتأويلات طريقًا وصل باليهود إلى طريق مسدود، وذلك على الرغم من تدينهم الشديد. إن الإشارات المتكررة في القرآن الكريم عن الكتاب المفصل عند الحديث عن الأمم السابقة، ثم لفت انتباه المسلمين إلى حقيقة أن أحسن الكتاب تفصيلاً قد نزل على النبي ﷺ، لهو تحذير للمسلمين من هذا الخطر خشية أن يبدأوا في لحظة معينة من تاريخهم في اعتبار أن هذا الكتاب المفصل والمبين كتاب غير كاف، وقد أقام علماء المسلمين نفس الحاجز التفسيري حول القرآن تمامًا مثلما فعل الربانيون والفريسيون في الأمم السابقة.

إن الطريقة التي وبخ القرآن بها الأمم السابقة بسبب ضلالهم عن طريق الدين القويم وفساد تفكيرهم يوضح تمامًا أن الانحراف عن الدين ينبثق عن التفكير الديني المضلل الذي يرى أنه من غير الممكن أن يصبح رجال الدين من الأحبار والرهبان آلهة أوأنبياء أومشرعين دون منح التاريخ والتفسير مكانة بارزة، حيث إنه إذا حل التاريخ محل الوحي الإلهي، أو أعطي الأولوية عليه، ففي كلتا الحالتين، يستولي رجال الدين على حق شرح وتفسير الوحي الإلهي. وعندما يحاول الأحبار والرهبان اشتقاق الأحكام من أقوال القدامى متجاهلين الأحكام الموجودة في الأسفار الخمسة، فهم في الحقيقة يمنحون التاريخ مكانة مقدسة مساوية لمكانة الوحي الإلهي من خلال تفاسيرهم. لقد تناول القرآن حاجز التاريخ المقام حول الوحي الإلهي في سياق الحديث عن الأنبياء السابقين واعتبره ضلالا مبينا،[i] وإذا ما تأمل المرء ذلك، يجد على مدار التاريخ أن الضرر الذي لحق بالدين من جراء الفكر الديني المزعوم أشد من الضرر الذي سببه الفكر غير الديني أو المعارض أو حتى المعادي. إن التاريخ يمكنه على نحو كبير أن يغمر الوحي الإلهي، وإذا ما ارتدى التاريخ ثياب التقديس، فإنه يستطيع أن يصيب الوحي الإلهي من داخله، بينما يقوم الذين يجعلون من معارضة الوحي الإلهي هدفًا رئيسًا لهم بالعمل من خارج حدود التاريخ، فإما أن يتم تهميشهم عند حدود التاريخ

أو يلقيهم التاريخ نفسه في ثلاجة الموتى كعضوٍ مصاب بالشلل؛ ليتجمدوا – رغم كل ما لهم من أهمية تاريخية- في مزبلته. ومع ذلك، فإن التاريخ المقدس يصيب الوحي الإلهي من داخله، ويقيم -على الرغم من وجود النص السماوي- حاجزًا منيعًا من التفاسير والشروح حوله، ليجعل من الوحي الإلهي شيئا مطولاً. وإذا كان مسلمو اليوم قد بدأوا في النظر إلى القرآن على أنه كتاب شعائر مقدسة بدلا من كونه كتاب هداية ورشاد مثلما فعلت الأمم السابقة مع كتبها، فإن السبب الرئيسي هو هجوم التاريخ المقدس من الداخل.

أما عامة الناس، فيرون في شخصية النبي ﷺ نوعًا من التناقض، ويرون أنه لا يمكن عمل تقييم متوازن لها دون إخضاعها لأدق عمليات التدقيق للوحي الإلهي. إن قبول شخص كشخص النبي يتطلب طفرة فكرية غير عادية تكون أشبه بالمشي على جسر أرفع من الشعرة وأشد حدة من السيف؛ فقبول النبي أو إنكاره مثل الخيط الرفيع الذي يحدد مولد كل من المجتمعين، فالنبي ليس بشرًا أو ملاكًا على نحو مطلق، فالذين على استعداد للنظر فقط إلى جوانبه البشرية ينكرون نبوته، والذين ينظرون إليه كملك طاهر يبالغون في هذا الجانب من شخصيته، ويهدمون إلى حد بعيد المقصد الحقيقي للنبوة. وما بين كل من الكفر أو الشرك المفرطين، تعد عملية الاعتراف بالنبي مهمة بالغة الدقة، وليس من الممكن دائمًا للمجتمعات أن تفعل ذلك بالشكل الملائم في كافة المواقف. فليس من المدهش على الإطلاق إذا ما اكتسبت الأحداث المحيطة بإنسان خاطبه الله، أو أنزل عليه رسالته، والذي يحدد وجوده العلاقة بين السماوات والأرض- مظهرا من مظاهر التقديس وأشكالا من تاريخ مقدس في الأعوام اللاحقة.

إن التاريخ له جاذبيته الخاصة، ولاسيما التاريخ الذي يحدد العلاقة بين السماوات والأرض أو الذي يشتمل على مناسبات وأسباب نزول الوحي الإلهي؛ حيث إنه من غير الممكن أن ينظر المؤمنون إليها باعتبارها مجرد حقائق تاريخية

وقراءتها بهذه الطريقة، كما أن ذلك ليس أمرا مرغوبا فيه على المستوى الوجداني أو الشعوري. إن الطريقة التي ذكرت بها الخصال النبيلة للنبي في القرآن

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴿٢٩﴾ ﴾ (الفتح: 29)

تقوي الاعتقاد بأنه ليس تراثًا عاديًا، ولكنه يتألف من أقوال شخصيات عظيمة ممن قدمت خصالهم النبيلة والمقدسة الأسوة الحسنة للمستقبل. ومع ذلك، فإن الدور الذي يقوم به الإدراك البشري في منح التاريخ مكانة خاصة، وإضفاء الصفات المقدسة والملائكية عليه حتى يكون نموذجًا يقتدي به يفضي إلى خلق اختلاف كبير لأن الإدراك البشري أو تدوين الإنسان للتاريخ لا يمكن أن يضاهي الإدراك الإلهي أو الحقيقة السماوية. لقد ارتكبت الأمم السابقة نفس الخطأ فيما يتعلق بالروايات التاريخية وآثار أنبيائهم، فبدلا من الاعتماد فقط على ما أنزله الله بخصوص الوحي الإلهي، منحوا التاريخ الإنساني مكانة مقدسة لا تتزعزع ممهدين بذلك السبيل أمام استبدال التاريخ الإنساني بالوحي الإلهي.

إن اليهود لم يمنحوا فقط أيام موسى وآثاره مكانة التاريخ المقدس، ناظرين إليها كنوع من الوحي الإلهي الشفهي في مقابل الوحي الإلهي المكتوب المنزل على موسى، ولكنهم ذهبوا أبعد من ذلك ونشروا الاعتقاد بأن فهم الوحي المكتوب بالشكل الملائم يمكن فقط من خلال الوحي الشفهي، وبهذه الطريقة، لم يتساوى التاريخ مع الوحي الإلهي فحسب ولكنه احتل الأولوية عنه في الأمور التي تتعلق بالتفسير والشرح. فالمسيح عيسى عليه السلام الذي جاء أساسا ليستعيد الخروف الضال لبني إسرائيل والذي كان في منتهى الحزن لمشهد الجدل الذي لا معنى له بين الربانيين والفريسيين بخصوص قضايا فقهية اعتبرت حاجز الأدب التفسيري المقام حول التوراة رفضًا للكتاب نفسه، ويظهر انتقاد المسيح لموقف الفريسيين إزاء الدين عندما قال: "لا تضيفوا على ما أوصيكم به ولا تنقصوا منه، بل أطيعوا أوامر الرب إلهكم التي أوصيكم بها".[ii] (سفر التثنية 2:4)

حيث كان يشير في حقيقة الأمر إلى مدرسة فقهية بعينها من مدارس آراء الرجال التي قامت تقريبًا بنبذ التوراة في مقابل تفضيل أيام النبي وآثاره. لقد حركت دعوة المسيح إلى الدين الصحيح المياه الساكنة والراكدة في التفكير الديني لبني إسرائيل. ومع ذلك، عندما تبدلت نغمة هذه الدعوة وفحواها على أيدي أتباعه بسبب التغيير في الأشكال السياسية والتبشيرية، وعندما بدأ الناس ينظرون إليه كنبي للعالم أجمع بدلا من كونه بشيرا ونذيرًا لبني إسرائيل فقط؛ وعندما انتشر أتباعه بعيدًا عن آثار بيت لحم وأورشليم إلى شتى أنحاء العالم من أجل التبشير، عندئذ اتخذت آثار وأيام المسيح مكانا من الأهمية يضاهي أهمية رسالة المسيح. وهنا اختلطت تعاليم المسيح التي تقوم على أساس الوحي الإلهي بأيامه وآثاره بطريقة جعلت الحديث عن الفصل بينهما يتمخض عن تشكيل عقيدة جديدة مغايرة لكلمة الله وتفيد أن المسيح عيسى ابن مريم كان تجسيدا للوحي الإلهي، فطالما أنه قد عاش على الأرض، فإن كل لحظة قضاها، وكل عمل قام به، وكل رسالة قام بتوصيلها، وكل سياسة انتهجها كانت تتبع هذا المنهج. وبالنسبة لوعيهم التاريخي، اعتبر بنو إسرائيل أنفسهم أمة لديها شعور عميق بأهمية التاريخ، حيث ساد الاعتقاد الراسخ لديهم أنهم لكونهم حملة التوراة يتمتعون بمكانة خاصة في القدر الإلهي للأشياء، ويعتقدون أنهم قد أخذوا على عاتقهم مسئولية التوراة في الوقت الذي لم تكن كافة الأمم- بسبب حالها الذي يرثى له- مستعدة لقبول هذه المسئولية، لقد كان وعي بني إسرائيل بهذه المكانة الخاصة الدافع ليس فقط لبذل كافة الجهود الممكنة للحفاظ على تاريخهم ولكن أيضا لمنحه مكانة أعلى مما يستحقها؛ مع أن المسيح ﷺ نفسه كان من أشد النقاد لوجهة النظر هذه عن التاريخ والتي تحيطه بهالة من التقديس، علاوة على أنه وضع أشد القيود على الفقه التاريخي وأحكام الربانيين. والمدهش في الأمر أن أتباع المسيح ﷺ لم يضعوا التاريخ والوحي الإلهي على قدم المساواة فحسب، ولكنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك ومنحوا التاريخ مكانة الوحي الإلهي مع أنه من المحتمل ألا يكون حواريي المسيح قد كتبوا

الإنجيل من هذا المنظور للتاريخ المقدس. ومع ذلك، فإنه من الناحية العملية، لا تقرأ هذه الأسفار الآن ككتب للتاريخ ولكن ككتب الوحي الإلهي، أو على الأقل باعتبارها من المظاهر الأصلية للوحي الإلهي. وفي هذا الإطار، إذا منحت أيام وآثار نبينا محمد ﷺ مكانة مقدسة أو مثلما فعلت الأمم السابقة، إذا ما بدأ أتباع النبي ﷺ في رؤية الوحي غير المتلو في أقواله وأفعاله، فإن ذلك سيكون مجرد امتداد للاتجاه التاريخي المنحرف المأخوذ عن العصور السابقة.

إن عصر النبي محمد ﷺ بكل أيامه وآثاره ومهبط الوحي فيه لهو أمر في غاية الأهمية، فمحمد ﷺ لم يكن على غرار موسى وعيسى وأنبياءٍ آخرين ممن أُرسلوا إلى أمم معينة أو أماكن محددة، ولكن كانت رسالته ﷺ للعالم أجمع. ولكونه خاتم الأنبياء والمرسلين، فإن ما أتى به من تعاليم تظل ملزمةً قائمةً إلى يوم الحساب. وإذا كان النبي ﷺ الذي أرسله الله

﴿كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾

بشيرًا ونذيرًا إلى قيام الساعة، يُنظر إليه على أنه مجرد شخصية تاريخية محددة بقيود الزمان والمكان، وإذا اعتُبر أن المظاهر الثقافية التي كانت حوله كان لها تأثير على سنته، حينئذ يكون من الطبيعي أن تظهر أسئلة تتعلق برسالته التي تسمو فوق التاريخ، وعندها لا يستطيع المرء أن ينكر حقيقة أنه مهما نمنح أيام وآثار الرسول ﷺ مكانة تاريخية، أو ننظر إليها على أنها تاريخ مقدس ونتبعها ونبجلها، أو نعتبرها عصرًا نموذجيًا، فإن الرجوع لعصر وزمن الرسول ﷺ ليس ممكنا بالنسبة لنا عبر التاريخ. وسواءً كان عصر الرسول ﷺ يضاهي الوحي الإلهي، وسواء نظر الناس إليه على أنه تاريخ مجرد قائم على أساس كل من العاطفة والعقل، فإن كل ما نستطيع أن نفعله فقط هو أن نصدق على ما أتى علينا من معرفة بعد تصفيتها بمصفاة التاريخ. وعلى أية حال، فإنه من الضروري لأولئك الذين يريدون أن ينظروا إلى النبي محمد ﷺ على أنه نبي الحاضر

والمستقبل الذي يتجاوز قيود الزمان المكان، أن يلتمسوا الهداية والرشاد في الوحي الإلهي نفسه، بدلا من الاعتماد على مصادر بشرية وحواس إنسانية بشأن أيام الرسول ﷺ وآثاره، حيث سيجدون تعاليم النبي ﷺ وآثاره هنا وهناك كومضات التاريخ الحقيقي، تاريخ لا يحمل بين طياته مجرد معلومات متحجرة ولكنه يحوي بين صفحاته إعلان عن المستقبل.

أما أتباع المسيح، فلا يوجد خيار أمامهم سوى البحث عن الوحي الإلهي في أيام المسيح وآثاره، ومع أنه من الممكن بالنسبة لنا أن نرى انعكاس الوحي الإلهي في أيام النبي محمد ﷺ وآثاره، إلا أن هناك عالمًا من الاختلاف بين الحالتين. ففي الوقت الذي تمثل فيه الحالة الأولى جهدًا بشريًا لاكتشاف الوحي الإلهي من خلال التاريخ، تمثل الأخيرة العظمة السرمدية لأيام وآثار النبي ﷺ من خلال الوحي الإلهي. وبالنسبة للمؤمنين، تعد المعلومات التي تتعلق بالأيام والآثار وطرق تخيلها الإبداعي أمورًا من الأهمية بمكان لأنه يوجد في أمور الحياة اليومية، وفي الأمور التي تتعلق بحفظ الوحي الإلهي الأسوة التي قدمها لنا الرسول لتكون القائد الوحيد لنا. وفي مبحثنا عن هذه الأسوة، سيكون من غير المعقول لنا أن نتبع المبادئ التي صنعها البشر بدلا من المصادر الموثوق بها التي يقدمها الوحي الإلهي، وذلك يرجع إلى أن إعادة خلق التاريخ من خلال عملية تاريخية يسوقنا إلى مخاطر نظريات البحث التاريخي. وفيما يخص الطبيعة الأساسية لعصر الرسول ﷺ، يمكننا أن نقول بكل تأكيد أنه ليس هناك قاعدة أو رواية تاريخية يمكنها أن تبين أو تكشف لنا عن أيام الرسول ﷺ بكل أبعادها. ويجب أن لا ننسى أن التاريخ رغم أي شيء فهو تاريخ، ولا يمكن أن يُعطَى منزلة الوحي الإلهي، علاوة على أنه ليست هناك أية نظرية تاريخية يتسع مداها لتدوين كافة تفاصيل الأيام والليالي، وكل اللحظات التي تعكس أبعاد العصور بكل مظاهرها؛ فأمهات الكتب التاريخية والسِّيَر يمكنها على الأكثر أن تقدم بيانا عن الأحداث الهامة أو شبه الهامة، ولكن من ذا الذي يحدد اللحظات الهامة على مدار ثلاثة وعشرين عامًا. إن عملية إعادة

خلق التاريخ من خلال التاريخ يمكن أن تمدنا في أحسن الأحوال بسجل مجمل، ومبهم، وناقص لتصوير الزمن، وهذا كل شيء، مما لا يدع أمامنا خيارًا آخر سوى أن نكافح من أجل تصور أيام النبي ﷺ وآثاره في ضوء القرآن الكريم بدلاً من التاريخ. ولا ريب أننا لا نجد في هذا الكتاب الأحداث اليومية للرسول ﷺ بكل أبعادها فحسب، ولكننا نجد أيضا اللحظات الهامة في حياة الأنبياء السابقين وعظمة الرسائل السماوية السابقة. وعلى الرغم من وجود الأسوة الخالدة والثابتة في شخص النبي ﷺ، إلا أن اعتمادنا الكبير على التاريخ البشري أمر محفوف بخطورة أن تذوب شخصية الرسول ﷺ في شخصية التاريخ. إن وجود القرآن في صورته الأصلية بيننا، والطبيعة العالمية والخالدة لرسالة النبي محمد ﷺ توجب علينا -على خلاف الأمم السابقة- أن نحاول تعقب أيام وآثار النبي ﷺ فيما وراء العملية التاريخية العادية وأن نتجاوز قيودها، وذلك ليس ممكنا إلا عندما يكون لدينا القدرة على رؤية التجسيد الزمني والبيئي لمدينة الرسول ﷺ باعتباره التاريخ المثالي. وبخلاف ذلك، وعلى غرار الأمم السابقة، سوف يُقتضب بحثنا عن الأسوة إلى مجرد دراسة تاريخ، تاريخ يعتمد في إثبات صحته على مصادر ضعيفة مثل التاريخ نفسه.

وعلى ضوء الرضا الذاتي الذي ساد بين الأمم السابقة عن أيام وآثار أنبيائهم، والذي كان من نتيجته اعتبار التاريخ على أنه هو المفسر الحقيقي للوحي الإلهي أو الوحي الإلهي نفسه، الأمر الذي جعل الجيل الأول من المسلمين يتخذ اتجاهًا في منتهى الحذر تجاه التاريخ؛ حيث إنهم كانوا على دراية تامة بأن الارتباط النفسي بأيام الأنبياء وآثارهم كان هو المسئول عن وجود الانحراف الفكري عند أمم مختلفة. فالمنهج الضال للفكر الديني عند اليهود وتأكيدهم على أن موسى عليه السلام قد تلقى إضافةً إلى التوراة المكتوبة توراةً شفهية على طور سيناء، انتقلت شفهيا من جيل إلى آخر من خلال الأنبياء، والعلماء، والمشايخ، كل ذلك كان الجيل الأول من المسلمين على وعي تام به، فمنْح المشناة والجمارا مكانة النص المكتوب في

التوراة الشفهية، والثقة في تفسير التوراة من خلالهما أصبحت مبدأ مقبولا وصحيحًا لدرجة أن أسفار موسى الخمسة بقيت بعيدة عن وصول عامة الناس إليها، ونظر الناس إليها على أنها كتاب بركات، واعتبروا أن التلمود مرشد كافٍ لهم لخوض غمار الحياة العملية. وبصرف النظر عن الوحي الإلهي الأصلي، لم يؤد وجود هذا الأدب الشرحي والتفسيري واعتباره بديلاً للوحي الإلهي إلى تحريف جوهر الوحي الإلهي فحسب، ولكنه أدى كذلك إلى تحجر الفكر الديني على السواء. لقد كان الجيل الأول من المسلمين على حذر من النقد اللاذع الذي مارسه القرآن على انحرافات الفكر وجمود الأذهان، وكانوا في منتهى الحرص على ذلك. ولمقاومة أي نوع من الانحراف الديني بالدين، أظهر الخلفاء الراشدون والصحابة درجة كبيرة من الحذر والحزم واليقظة الفكرية. وقد نجحت جهودهم إلى حد بعيد حتى أننا لا نستطيع اليوم في خضم هذا الزخم من الأحاديث أن نحدد بدقة حتى بعض أقوال الرسول ﷺ بألفاظها ولغتها وأبعادها المكانية التي تعد اختبارا للطرح التاريخي، أو التي من الممكن أن يطلق عليها أنها ثقة بكل ما تحمله الكلمة من معان، أو التي من الممكن اعتبارها متواترة حقيقة، حيث تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل صراحة ودون أية تحفظات. وفي هذا الإطار، يجب أن ننظر إلى ذلك على أنه إنجاز كبير من جانب الجيل الأول من المسلمين، حيث إنهم رغم قربهم وارتباطهم بشخص النبي ﷺ إلا أنهم أدركوا خطر الانحرافات الدينية في المستقبل، فقيدوا إلى حد بعيد ظهور أي مشناة أو جمارا ممكنة في دين محمد ﷺ.

إنه لمن المدهش تماما أن هذه العصبة من هؤلاء الرجال الأتقياء من صحابة النبي ﷺ الذين ضحوا بكل شيء من أجل نشر رسالة النبي ﷺ على الأرض، والذين اعتبروا وجود النبي ﷺ بينهم لحظة غير عادية في تاريخ الإنسانية، والذين شعروا يوم أن لحق بالرفيق الأعلى أن العلاقة بين السماء والأرض قد انتهت للأبد - أن لا يسمحوا رغم قربهم الشديد من النبي ﷺ، لأيامه وآثاره أن تلقي بظلالها

على الوحي الإلهي، ومن ثم حمايته من أي نوع من أنواع التشويه. وفي الواقع، لقد انتشرت فكرة التاريخ غير المقدس على أيدي النبي ﷺ نفسه؛ فالنبي الذي توخى أقصى درجات الحذر في جمع القرآن حتى شهد رؤيته مصانًا في شكله الشفهي والمكتوب، أصدر أمرًا صارمًا عندما قال "لا تكتبوا عني غير القرآن ومن كتب عني شيئا فليمحه" (رواه مسلم). وكانت إحدى نتائج هذا الاتجاه القوي للنبي ﷺ أن صحابته المقربين ولا سيما عمر ؓ الذي اعتاد القول "حسبنا كتاب الله"، رغم أنه لم يكن من الممكن للصحابة الكرام تجاهل أيام وآثار النبي ﷺ تماما على المستوى الوجداني؛ حيث يقال إن أبا بكر قد جمع حوالي خمسمائة حديث من أحاديث النبي ﷺ، وأي جمع للحديث يمكن أن يكون أكثر صحةً مما جمعه أقرب أصحاب النبي ﷺ إليه وأولهم إيمانا به؟ غير أن أبا بكر اتخذ قرارًا صعبًا بإلغائه خشية أن يتخذ منزلة المشناة في المستقبل.

لقد نظر الجيل الأول من المسلمين إلى التاريخ على أنه مجرد تاريخ. فهذا أبو بكر يتوصل بعد تفكير وتحليل عميق إلى أنه ربما يكون هناك حديث فيما جمعه لم يسمعه الراوي جيدًا، أو حدث عنده لبس، أو لم يفهم مراده الحقيقي بسبب عدم الإطلاع على السياق الذي قيل فيه الحديث. لقد أجبر هذا الاتجاه النقدي للتاريخ أبا بكر على إلغاء أقْيم جمع لما نطق به خاتم الأنبياء ﷺ. وفي أيام الإسلام الأولى، وبسبب نسخ القرآن على نطاق واسع، وشيوع حفظه بين الناس، ووجود النسخة الأم من القرآن، ويسر الوصول للنص المقدس الموجود بين دفتين، كان هناك احتمال ضئيل أن يكتسب جمع أبي بكر الصديق ؓ مكانة الوحي الثانوي، ومع ذلك كان أبو بكر في منتهى الحذر من التاريخ، حيث لم يرد أن يجعل نفسه عرضة لإمكانية حدوث ذلك -رغم أن ذلك كان بعيدا- خشية ألا يؤخذ جمعه على أنه المصدر الأصلي الوحيد في تفسير الدين في السنوات القادمة. وقد عبر أبو بكر عن خشيته تلك قائلاً "ربما يكون هناك أفعال أو أقوال لم يفعلها أو يقولها النبي ﷺ بتلك الكيفية تمامًا أو على الأقل اشتبه المعنى على الرواة". لقد كانت نظرة أبي

بكر للتاريخ عند طرحه لأقيْم ما ملكه في حياته أنه مجرد مساعد ومرشد، فلقد كان على علم أنه رغم الأهمية التاريخية والأدبية والعلمية لجمعه الحديث، إلا أن عدم وجوده لن ينتج عنه أي نوع من أنواع التحريف في الدين. ويروي الذهبي "أن أبا بكر ﷺ قد جمع الناس وحثهم ألا يحدثوا عن رسول الله ﷺ شيئا".

ولم يكن أبو بكر الوحيد الذي حمى النظرية الإسلامية للتاريخ ونشرها، فلقد حاول عمر ﷺ منع رواية الحديث عن النبي ﷺ، فيقال إن عمر قد قرر في البداية أن يجمع جزءًا من أقوال وآثار النبي ﷺ، لكنه ما لبث وكما فعل أبو بكر أن توصل إلى أن تدوين سنة النبي ﷺ سوف تفتح الباب أمام الانحرافات الدينية التي وقعت الأمم السابقة ضحايا لها، كما شعر أن أي تدوين لسنة النبي ﷺ سوف تكتسب على الفور مكانة كتاب مقدس، وأنه إذا اتخذت السنة مكانة التاريخ، وبدأ الناس ينظرون إليها على أنها كالوحي الإلهي أو شبيهة به، فإن ذلك سوف يؤثر في منزلة القرآن ككتاب جوهري وقاطع وأساسي. فعمر ﷺ مقارنة بباقي أصحاب النبي ﷺ، كان أكثرهم دراية بالميراث الديني لبني إسرائيل، ولذلك لم يرد أن يخاطر حتى لا تظهر مشناة جديدة في دين محمد ﷺ. ويبدو واضحا من عبارة عمر ﷺ "إني أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا" أنه لم ينبذ فكرة تدوين أقوال النبي ﷺ على مستوى التنفيذ فقط، ولكنه أمر رواة الأحاديث بتوخي الحذر والحيطة كذلك، حتى أن بعض المؤرخين كتب أن عمر ﷺ عندما علم أن الناس دونوا أقوال النبي ﷺ، أمر بإحضار ما دونوه وحرقه[iii]. وفي الواقع، لو كان ما جمعه أبو بكر أو عمر من حديث للنبي ﷺ تم تحت إشراف حكومة مركزية وفي حضور كبار الصحابة رضوان الله عليهم، لكانت هذه المصنفات أكثر ثقة ليس فقط بسبب قربها الزمني من عهد النبي ﷺ ولكن لوضعها جميعا تحت إشراف السلطة المركزية للخلافة، ولكانت في نفس الوقت تمتعت بمصداقية عالية وقبول عريض، ولكانت تمتعت لهذه الأسباب بالمصداقية من ناحية، لكنها من الناحية

الأخرى كانت كافية لمنحها منزلة مماثلة لمنزلة الوحي الإلهي. لقد ضلت الأمم السابقة تمامًا بهذه الطريقة من خلال مصنفات كالمشناة والجمارا، لكن مدركا لهذا الخطر، اتخذ عمر ﷺ اتجاهًا صارمًا ضد التاريخ.

وبالنسبة لأولئك الذين كانوا عن قرب من المصطفي ﷺ، فأي شيء كان أحب إليهم من تذكر تلك الأيام الخوالي عندما كان النبي ﷺ بين ظهرانيهم، و من تلك المجالس التي كان النبي ﷺ فيها هو محور الاهتمام، ومع ذلك كان الشيء الأكثر أهمية لديهم هو حماية الدين من كل مصادر الخطر الممكنة في المستقبل، وهذا هو السبب في تحذير الخليفة حينئذ للناس من الرواية المفرطة لأحاديث النبي ﷺ. فهذا الاختلاف بين التاريخ والوحي الإلهي كان حاضرًا في ذهن عمر ﷺ عندما أرسل قرظة بن كعب إلى العراق حيث أمره بعبارات واضحة ألا يصد الناس عن القرآن بتقديسهم للأحاديث النبوية،[iv] حتى أن كعبًا قال: فما حدثت حديثا بعدها عن رسول الله ﷺ، ويقال إنه عندما رأى أبي بن كعب يحدث الناس بالحديث ذهب إليه ومع سوط ليوبخه على ذلك.[v] وتسجل كتب التاريخ أن عمر ﷺ حظر على بعض الصحابة الأجلاء مثل عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء، وأبي ذر الرواية عن رسول الله ﷺ مطلقًا،[vi] لدرجة أنه جاء في بعض الروايات أنه قد حبس أعلامهم مثل ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأبي مسعود الأنصاري لمجرد أنه وجدهم يذيعون أحاديث النبي ﷺ في الآفاق.[vii] لقد شهدت المدينة عادة الخلفاء الأربعة في الرجوع إلى كتاب الله من أجل الاستشهاد به واستجداء الهدي منه، فهناك ظهر تصور صحابة النبي ﷺ للتاريخ على ضوء الوحي الإلهي وفي ظلال هدي النبي ﷺ نفسه، وأصبحت إمكانية ظهور مشناة جديدة بعيدة تمامًا. ورغم هذا، إذا كان الخلفاء الأربعة لم يبدوا أي مرونة في وجهة نظرهم التي يتوخاها الحذر والحيطة عن التاريخ، فإن السبب في ذلك كان -بصرف النظر عن القرآن- عدم إرادتهم إقامة أية نموذج أو هيكل من أقوال النبي ﷺ؛ لأن ما سيلحقها من جدارة أدبية وقدسية قد يمهد الطريق أمام ظهور مشناة جديدة. ويقال إن محمد بن علي

عندما أراد أن يقدم ورقتين مكتوبتين أخذهما من والده إلى عثمان، وكانتا تشتملان كما يقول على بعض أحكام الزكاة التي تنسب إلى النبي ﷺ، فقال له عثمان "لا أريد أن أربط نفسي بهذا...".[viii] لقد نظر صحابة النبي ﷺ إلى التاريخ كما هو، مجرد تاريخ، ولم يكن لديهم أي استعداد لأخذه على أنه عامل مساعد في التفسير والشرح؛ لأنهم كانوا يعتبرون أن أية محاولة لتفسير الوحي الإلهي يجب أن تنبثق من الوحي الإلهي ذاته، حيث اعتبروه مصدر الأسوة الثابتة الصحيحة للنبي ﷺ. وهذا هو السبب الذي من أجله لم يتجرأ أصحاب النبي ﷺ أن يتركوا وراءهم للأمة، وبعد رحيلهم واحدًا تلو الآخر عن الحياة الدنيا أي جمع لأقوال وآثار النبي ﷺ.[ix]

لقد كانت النظريات المختلفة للجيل الأول من المسلمين عن التاريخ والوحي الإلهي واضحة وقوية، لدرجة أن أية معلومات تأتي من التاريخ حتى لو تم تقديمها على أنها من أقوال النبي ﷺ لم تكن تقبل عندهم لمجرد أنها نُسبت إلى النبي ﷺ. ويقال إنه عندما روى محمد الأنصاري حديث "من قال لا إله إلا الله حرم الله جسده على النار" قال أبو أيوب الأنصاري من فوره "لا أعتقد أن النبي ﷺ قد تلفظ بهذا الحديث".[x] ونفس الحالة تنطبق على ما روته فاطمة بنت قيس ؓ من أن السكنى والنفقة الخاصة بالمرآة المطلقة لا تقع على الزوج، فهذا الكلام رده عمر بن الخطاب ولم يقبل أن يُنسب للنبي ﷺ، كما أنه لا يوجد دليل يؤيده في القرآن الكريم، ولذلك كان قوله ؓ "لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت". إن انتقاد عائشة ؓ البالغ وتعليقها على روايات الصحابة الكرام لما نطق به النبي ﷺ يشير إلى حقيقة أن الجيل الأول من المسلمين كان على وعي تام بأصول التاريخ فأخضعوه لهم. فإضافةً إلى نظرتهم إلى عصر النبي ﷺ على أنه ذا أهمية فائقة، فقد أظهروا أعلى درجات الحيطة والحذر في نقدهم للتاريخ. جاء في صحيح مسلم أن عبد الله بن عباس ؓ بينما كان يدون حكمًا أخذه من علي بن أبي طالب، كان يحذف منه أشياء ويقول: "تالله، إن عليا لم

يتخذ مثل هذا القرار"، وكذلك لم يقبل رواية أبي هريرة ﷺ التي تقول إن المرء يبطل وضوءه إذا أكل شيئا مسته النار. ولما وصل إلى علم عائشة ﷺ رواية ابن عمر ﷺ بأن الأموات يسمعون، تعجبت وقالت "يرحم الله ابن عمر" ألم يقرأ قول الله تعالى

﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ (النمل: 80) و ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢ ﴾ (فاطر: 22)

ويقال إن عائشة ﷺ رفضت على الفور الرواية التي تقول إن الميت يُعاقب إذا بكى أهله عليه، ثم استشهدت بالآية التالية كدليل على صحة رأيها

﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ... ۝١٨ ﴾ (فاطر: 17)

وكذلك عندما بدأ الناس رواية أحاديث مبالغ فيها عن لقاء النبي ﷺ أو رؤيته لربه، ردت عائشة ﷺ هذه الروايات استنادًا إلى قول الله تعالى

﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٠٣ ﴾ (الأنعام: 103)

لقد كان صحابة النبي ﷺ على وعي بأن إدراك الوحي الإلهي الذي قام على أساسه مستقبل المجتمع المسلم قد حفظه الله تعالى مسبقًا بين دفتي كتاب (اللوح المحفوظ) وأن التاريخ رغم نتائجه الإيجابية ليس أكثر من تاريخ، وأن اعتباره مفتاح الوصول إلى فهم وتفسير كيان مطلق وقطعي مثل الوحي الإلهي سوف يفتح المجال أمام تعقيدات أخرى متعددة. ونظرا لإحساسهم العميق بالمسئولية، كان يرتعد أصحاب النبي ﷺ عند رواية الحديث عن رسول الله ﷺ أو نقل أقواله وآثاره، فيقال إنه عندما طلب عبد الرحمن بن أبي ليلة من زيد بن أرقم أن يروي بعض الأحاديث عن رسول الله ﷺ، كانت إجابة زيد "لقد أصبحت شيخا عجوزا، لا أقدر على التذكر جيدًا، إنها لمهمة شاقة أن تروي عن النبي ﷺ". إن أولئك

الذين رووا أي أقوال تنسب إلى النبي ﷺ أو أية تأويلات لها لم يجدوا في أنفسهم القدرة على تحمل المسؤولية التاريخية لهذا العمل. ويقال إنه بناءً على طلب الأمير معاوية، روى زيد بن ثابت له حديثا عن رسول الله ﷺ، فلما رآه قد رتب لتدوينه، أخذه منه ومسح ما به. [xi] ويقال إنه عندما طلب أحد تلاميذ أبي سعيد الخدري منه أن يروي له بعض الأحاديث لتدوينها، أجاب أبو سعيد الخدري رضي الله عنه "لقد سمعنا الحديث ونقلناه عن رسول الله ﷺ شفهيا، وعليك أن تفعل نفس الشيء" وكان أبو هريرة له نفس الرأي.[xii]

وفيما يتعلق بالتأريخ، كان الجيل الأول من المسلمين مدركين تماما أنه حتى لو كانت بعض الروايات الخاطئة وجدت لها مكانا في عملية النقل الشفهي لأقوال وأثار النبي ﷺ، فلن يلبث ذلك إلا أن ينتهي. ولكن إن دونت أقوال وآثار النبي ﷺ في الشكل المكتوب، لعرفت هذه الروايات الخطأ عن التاريخ والتي تتعلق بأقوال النبي ﷺ طريقها إلى الخلود. وهذا هو السبب الذي جعلهم أولًا، يولون حذرًا بالغا في الرواية عن رسول الله ﷺ، وثانيًا، يبذلون جهدهم في ألا يأخذ جمع أقوال وآثار النبي ﷺ شكل وثيقة مكتوبة.[xiii]

التاريخ والوحي: وجهًا لوجه

عندما كانت الهوية الجماعية للمجتمع المسلم مصانة، كان الخط الفاصل بين التاريخ والوحي واضحًا تمام الوضوح في عقول عامة الناس. وعلى الرغم من ذلك، واجه العالم الإسلامي في أعقاب استشهاد عثمان رضي الله عنه أزمة عصيبة هددت معها كيان وحدة المسلمين بشكل خطير. وفي ظل هذه الظروف أصبح من الصعب التمييز الدقيق بين التاريخ والوحي. وكان من بين الأسباب الأخرى لعدم تحقق تلك المعادلة الصعبة أن المسلمين في حفاظهم على الوحي الإلهي لم يرفضوا دور التاريخ مطلقًا ولم يؤيدوه كلية؛ مما سمح للناس برواية أقوال الرسول ﷺ وآثاره، ولكن كان من المتوقع منهم أن يكونوا على حذر شديد في

نقلهم للحديث، حتى لا يصرف ذلك عقول الناس عن كتاب الله تعالى، أو يسمح بظهور هيكل آخر يتخذ من السنة النبوية ركيزةً له. لقد كان منع الإفراط في رواية الأحاديث النبوية، وتجنب كتابتها بناءً علي تعليمات الرسول ﷺ، والإحساس العميق بالمسئولية تجاه نقل الأحاديث النبوية، إضافةً إلى تطبيق أقصي قواعد الضبط عليها من قبل الهيئة المختصة في ذلك الوقت، كل ذلك قد ساعد على حفظ التاريخ داخل حدوده التي لا يتخطاها إلى غيرها، ولكن مع ظهور أزمة الخلافة، ما عادت تُتخذ هذه الرقابة التي وضُعت على التاريخ. وكانت النتيجة أن أصبح بإمكان التاريخ أن يرتدي عباءة القداسة ويتجاوز حدوده، ليس هذا فحسب، بل أصبح بإمكانه أيضًا أن يستعين بالروايات والأحاديث التي لا يثبت صحتها ولو على الأسس التاريخية نفسها.

إن ما رواه عبد الله بن الزبير عن أبيه في الحديث المروي عن النبي ﷺ "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار"[xiv] قوله "لقد زاد الناس كلمة (متعمدًا) على حديث رسول الله ولم أسمعها منه أبدًا" يعكس تغير موقف المسلمين تجاه التاريخ. إن أولئك الذين ستظل فرائصهم ترتعد حتى اليوم الآخر لمجرد التفكير في احتمال أن يكونوا قد أخطأوا في بعض ما يبلغونه عن الرسول ﷺ مهما كان هذا الخطأ بسيطًا، كانوا على علم بأن أقل خطأ في هذا الجانب، رغم سلامة نيتهم قد يكون سببًا في وضعهم بين أولئك الذين قال عنهم النبي ﷺ "من كذب علي...". لكن إضافة كلمة "متعمدًا" إلى الحديث من خلال خطأ الرواة، وعدم فهم المستمع للحديث جيدًا، أو حدوث التباس عنده كانت مبررًا لأن تجد الأخطاء لها مكانًا في التراث التفسيري عن طريق النقل الجذري واللغوي. إن المجال الذي قدمته كلمة "متعمدًا" قد مهد الطريق إلى تبرير النظرية التي ظهرت فيما بعد، والتي ترى أن المرء إذا قرأ أو شاهد أي شيء حسنًا في أي مكان، ينبغي عليه أن يعتقد بأن الرسول ﷺ ربما يكون قد قال ذلك.[xv] وفي تلك الفترة حدث أمران، أولاً: قام الوعاظ ذوي العقول القاصرة بإبعاد هذا التصور التاريخي عن المبادئ الأساسية

لعلم دراسة التاريخ؛ ثانيا: أصبح ممكنا وقتها إحياء السنة النبوية بشكل تخيلي من خلال التاريخ، ومن ثم لم يكن من الصعب على التاريخ أن يرتدي عباءة القداسة. لقد كانت هناك بعض الأسباب الرئيسية لهذا التهاون الذي ظهر في موقف المسلمين تجاه التاريخ، أولاً: الأزمة الداخلية للخلافة؛ ثانيًا: تأثير السابقين من أهل الكتاب وموقفهم تجاه التاريخ؛ ثالثًا: الأحزاب السياسية؛ رابعًا: الوعاظ من أصحاب النوايا السليمة ولكن ذوي الفكر المحدود؛ خامسا: وجود المنافقين الذين نشطوا في مجالات أخرى والذين كان لديهم التصميم على وضع التاريخ في منزلة الوحي الإلهي مما تسبب في إلحاق الضرر بالإسلام. لقد مهد الاضطراب السياسي الطريق لظهور الأحزاب، فاستعان كل من أتباع عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب بالأحاديث الموضوعة تأييدًا لموقفهم. وفيما بعد، استند كل من الأمويين والعباسيين إلي هذه الأحاديث من أجل توطيد موقفهم السياسي. والحق إن هذا المناخ الذي ساده الصدام والتنافس ساهم في توفير مجال واسع للعلماء والمدلسين من أهل الكتاب لنشر آرائهم عن التاريخ بين الناس؛ فمشاركة أبي هريرة في مجالس كعب الأحبار، ووجود فضول لدى المسلمين للتعرف على ما عند كعب الأحبار من أخبار الديانات السابقة، ثم السماح المطلق بنقل ونشر الروايات العلمية والقصصية التي أوردها تميم الداري وكعب الأحبار، كل ذلك فتح الطريق أمام تأويل أقوال وآثار الرسول ﷺ لتستقي مصادرها إلى حد بعيد من وجهة نظر اليهود عن التاريخ.[xvi] ووسط هذا المناخ الذي يسوده الاضطراب والفوضى، وجد المنافقون الذين وصفهم القرآن بعبارة لا يعوزها الوضوح في قوله تعالى

﴿ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡ ﴾ (التوبة: 101)

والذين أخفوا لفترة طويلة ما كانوا يضمرونه في أنفسهم بسبب ما كان عليه الحكام من يقظة وحزم في ذلك الوقت - وجدوا الفرصة سانحة أمامهم. ولأني لا أعتزم عرض تاريخ مفصل لأحاديث الرسول ﷺ في هذه الصفحات، ولكني أود

فقط أن أميط اللثام عن الانحراف الذي تسلل إلى فكرنا في المسائل المتعلقة بالوحي بسبب تبدل المفهوم القرآني للتاريخ. وهذا هو السبب الذي سيجعلنا نقصر مناقشتنا هنا على العوامل التي أسهمت في إحاطة التاريخ والأحاديث النبوية بهالة من القدسية. وإذا كنا قد بدأنا، كما فعل بنو إسرائيل، في النظر إلى التاريخ علي أنه وسيلة موثوق بها لفهم وتفسير الوحي، إذًا فما هي أسباب وقوع مثل هذا الخطأ؟ إن الرعيل الأول من المسلمين في محاولتهم لمنع ظهور مشناة في الدين الإسلامي قد حددوا نطاق التاريخ ووضعوه تحت رقابة صارمة. وأتساءل لماذا لم تطبق هذه الرقابة في السنوات التالية؟ وإذا كان عامة الناس قد حدث عندهم سوء فهم في هذا الصدد، فما هي أسباب ذلك؟ وما هي أسباب ظهور فكرة أن التاريخ هو المصدر الأصلي للسنة النبوية أو فكرة أن السنة هي جمع لأقوال وآثار الرسول ﷺ التي ليست بقرآن؟ وأهم هذه التساؤلات هي لماذا تساوى النموذج النبوي بالسنة التي بدأ الناس في استنباطها من المصنفات التي تحتوي على أقوال النبي ﷺ وآثاره؟ وفي أي مرحلة من مراحل التاريخ اعتبرت السنة مرادفة للحديث؟ إن انتقالنا من فكرة الأسوة النبوية للسنة، ومن السنة للحديث يسجل ذلك التحول الجذري في مفهومنا للتاريخ، ذلك التحول الذي إذا لم ندرك كنهه، سنقف عاجزين عن عمل تقييم مناسب للنموذج النبوي، أو حتى الإشارة إلى مصادره الصحيحة. وكما أنه من غير الممكن أن نتقدم خطوةً واحدةً دون النموذج النبوي، كذلك فإن أقل خطأ في تحديد مصدر هذا النموذج يمكن أن يبعدنا عن مصدر الهدي الذي نعتبره أصح مظاهر الوحي السماوي الخاتم. وبناءً علي ذلك، فليس من الصعب المفاضلة بين التاريخ والوحي في بحثنا عن النموذج النبوي؛ وذلك لإجماع الكل على ترجيح الوحي الإلهي، لكن المشكلة التي تبرز أمامنا في الحقيقة تبرز عندما يُقدَّم التاريخ على أنه مصدر إضافي أو أداة مفسرة للوحي. ويكمن جوهر المشكلة في أن التاريخ لا يمكن رفضه كليةً، كما أن عملية قبوله كأداة للتفسير مسألة محفوفة بالمخاطر في نفس الوقت. ولو كان المسلمون الأوائل قد

حاولوا حصر التاريخ داخل نطاق محدد له بدلاً من رفضه كلية، لكان ذلك كان قرارًا حصيفًا. إن الحقيقة تتمثل، دون اللجوء إلى المعادلة المعقدة بين التاريخ والوحي، في أن أمر التخلص من تلك الأفكار الخاطئة التي تأصلت بيننا فيما يتعلق بالنموذج النبوي لن يكون أمرًا من السهولة بمكان.

الأسوة: بين التاريخ والوحي

إذا جاز حصر التاريخ داخل نطاقه المحدد، فإننا لن نجد في بحثنا عن النموذج النبوي مصدرًا أكثر ثقة وصحة وثباتا من القرآن الكريم. وفي مساعدة التاريخ على تخطي نطاقه والاستيلاء علي أكثر من حقوقه، لعبت بعض المصطلحات دورًا رئيسًا في هذا الأمر حيث استُعملت في الظاهر على أنها مترادفة إلا أنها في الحقيقة كانت سبيلاً لتسلل الأفكار الغريبة إلى الإسلام. فالسنة في إطار النموذج النبوي لم تكن فكرًا مألوفًا في الرؤية القرآنية الشاملة، كما أننا لا نجد بين الصحابة الكرام أي مثال يشير إلى استخدام الحديث للدلالة على السنة. وفي الفكر القرآني، أكد القرآن أن طاعة الرسول المطلقة وإتباع نهجه هو أمر من الله تعالى للمؤمنين؛ لأن طاعة الله إذا لم تكن مقرونة بطاعة النبي ﷺ تبقى عبثًا، قال تعالى

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ..... ﴿٨٠﴾ ﴾ (النساء: 80). لقد كان الرسول ﷺ نموذجًا حيًا للمسلمين، كما بين ذلك القرآن الكريم في قول الله تعالى ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ .... ﴿٢١﴾ ﴾ (الأحزاب: 21)، كما أن قوله تعالى ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ .....﴿٨٠﴾ ﴾ (النساء: 80) وقوله ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُوا ﴾ (الحشر: 7) وقوله أيضًا ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ... ﴾ (النساء: 59)،

كل ذلك إعلان يؤكد على أن طاعة الله غير ممكنة دون طاعة الرسول ﷺ ودون الإقتداء الكامل بأسوته الحسنة. لقد أثيرت الشكوك حول قوة إيمان من أنكروا هذه المكانة الأساسية للرسول ﷺ في إدارة الحياة اليومية، وعبر القرآن الكريم بأن الإيمان لم يدخل قلوبهم، وذلك في قوله تعالى

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ.... ﴿٦٥﴾ ﴾
(النساء: 65)

وفي قوله أيضا

﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ... ۖ ﴿١٤﴾ ﴾ (الحجرات: 14).

وبالنسبة للمؤمنين، كانت المكانة الرئيسية والمركزية للرسول ﷺ واضحة في فكرهم من البداية، ففكرة أن النموذج النبوي كان يقصد به السنة التي جاء ذكر مظاهرها العملية في كتب الحديث لا نستطيع أن نجد لها أثرًا في الحقبة الأولى من التاريخ الإسلامي.

لقد كان مما أدهش المشتغلين بدراسة القرآن الكريم خلو المصحف من أي إشارة إلى السنة بمعنى السنة النبوية فقط، فالقرآن مؤكدًا يحتوي على إشارات مثل "سنة الله" و "سنة إبراهيم" أو "سنة الأمم السابقة"، لكن المراد من السنة هنا هو العرف. لقد كان من نتائج المساواة بين النموذج النبوي وبين السنة النبوية تمهيد الطريق لتسرب الغموض التفسيري من خلال التاريخ. وإذا كان القرآن قد ذكر سنن الأمم السابقة، فإن الناس في بحثهم عن سنة النبي ﷺ بدأوا في تتبع التاريخ والآثار، فلم يلبثوا إلا أن نظروا إلى السنة على أنها هي الحديث، بل قام البعض بعمل تصنيف واضح لمجمل حديث النبي ﷺ من خلال استخدامهم لمصطلحات تصنيفية، فقسموا الحديث إلى "حديث قولي" و "حديث فعلي" و "سكوت الرسول" فاكتسبت هذه التصنيفات مصادر التشريع الإضافية بعد القرآن الكريم. وقد أكد

البعض على أن الرسول ﷺ كان يتلقى نوعين من الوحي، أحدهما: ما نزل به جبريل عليه السلام مشتملاً على اللفظ والمعني، وهذا هو القرآن الكريم، وثانيهما: ما نزل على قلب الرسول ﷺ مشتملاً على المعنى فقط دون اللفظ. وبعبارة أخرى، ووفقًا للمفهوم القرآني عن الوحي الإلهي، لا تقدم الأنواع الثلاثة[xvii] التي ذكرها الله تعالى في كتابه مبررًا لما نشأ من مفاهيم مختلفة عن "الوحي المتلو" و "الوحي غير المتلو" إلا أن أولئك الذين اعتادوا هذا الخلط الاصطلاحي باعتبار النموذج النبوي على أنه السنة، والسنة على أنها الحديث، يعد رجوعهم للتاريخ بحثًا عن السنة (الروايات الثابتة) الخطوة المنطقية التالية في انحرافهم الفكري.

إن تفسير الوحي الإلهي من خلال المصطلحات غير المألوفة مثل: "الوحي المتلو" و "الوحي غير المتلو" و "الجلي" و "الخفي" قد خلق موقفا كالذي وصفه الله تعالى في قوله:

﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝٩١ ﴾ (الحجر: 91)،

فكان لتسرب مثل هذه المصطلحات التي تخدم المصالح الخاصة إلى الفكر الإسلامي الأثر الكبير في جعل الطبيعة المطلقة والقطعية للقرآن أمرًا مشكوكا فيه. وانطلاقًا من هذا المفهوم الجديد، يتوجب على الشخص أن يقف على ماهية كل من هذين النوعين حتى يتسنى له التوصل إلى معرفة الوحي معرفة تامة. وقد أكد البعض على أنه دون الاستعانة بـ "الوحي غير المتلو" يستحيل فهم "الوحي المتلو" وهو القرآن الكريم. لقد جاء عن الإمام الأوزاعي أنه قال: "إن اعتماد القرآن على الحديث أكثر من اعتماد الحديث على القرآن"[xviii]. وذهب الإمام يحيى بن كثير أبعد من ذلك فقال : "إن الحديث هو الحكم على القرآن أكثر من كون القرآن حكمًا على الحديث".[xix] ووردت بعض الأحاديث الأخرى لتساند هذا الرأي فكان منها "إن الحديث لا يفارق القرآن"، ومنها ما يشير إلى أن فهم القرآن دون الاستعانة بالحديث أمر مستصعب.[xx] أما أولئك الذين اعتقدوا أن البناء الكامل للحديث قد

اعتمد على التاريخ، فقد مضوا أيضًا في نفس الاتجاه، وأكدوا حتى ولو كان تأكيدهم هذا أكثر اعتدالاً بقولهم "إن الحديث مفسر للقرآن"[xxi] إلا أنه أكد الاعتقاد بأن كل الجهود التي تبذل من الآن فصاعدًا بهدف فهم القرآن الكريم سوف تعتمد إلى حد كبير على "الوحي غير المتلو". إن فكرة كون النموذج النبوي يتألف من السنة النبوية، ثم اعتبار الروايات التاريخية لأقوال الرسول ﷺ وآثاره "وحيًا غير متلو" قد أدى إلى حالة شبيهةٍ بتلك الحالة التي أحدثها بنو إسرائيل عندما جعلوا الوحي الإلهي تابعًا لأفكار الأحبار والرهبان. لقد منح المفهوم السائد للوحي الشفهي علماء بني إسرائيل مجالاً هائلاً لتنقيح معاني التوراة اعتمادًا على أقوال المشايخ والروايات غير الموثوق بصحتها تاريخيًا التي تتناول آثارهم وعاداتهم، أو لإدخال معانٍ على التوراة تتماشى وأهوائهم.

ولو أصبح تأويل وتفسير الوحي الإلهي تابعًا لفهم الإنسان للتاريخ، فإن ذلك سيكون في الحقيقة إنكارًا للوحي، إذًا فمنح مصنفٍ يضم أقوال الرسول ﷺ مكانة "الوحي غير المتلو" الثابتة، ثم التأكيد على أنها مفتاح الوصول لفهم القرآن قد أدى إلى حدوث أزمة في الفكر الإسلامي تشبه تلك التي واجهها بنو إسرائيل، وظلوا إلى اليوم ضحايا لها، كما أنه لن يكون بمقدورهم الخروج من هذه الأزمة حتى نهاية العالم لما يلي، أولاً: إن سبل الوصول إلى الوحي المقبولة عندهم تبرهن على أن كل خطوةٍ كانوا يقومون بها للوصول إلى مقصد الوحي، كانت تباعد بينهم وبين ما سبقها من جهود؛ ثانيا: حتى لو سلمنا بأن بني إسرائيل قد يتخلون في لحظة من لحظات التاريخ عن هذه الطريقة التاريخية للتفسير، فإن الوصول إلى النص الأصلي لموسى عليه السلام أصبح أمرًا بعيد المنال. ويري الآن عدد غير قليل من علماء بني إسرائيل أن أسفار موسى الخمسة هي رسالة صحيحة منزلة من عند الله تعالى. ولأن الوحي المكتوب قد وقع ضحية للتحريفات في ذلك الوقت، فمن الطبيعي أن يترك الوحي الشفهي مساحة لتُلقي الحكمة الإنسانية بظلالها عليه. أما بيننا، فقد وصل هذا التهجم على القرآن من خلال الروايات من حين لأخر، ومن

خلال الطريقة التي سمحت بها أصح كتب الحديث أن تحمل بين طياتها نوعًا من الأحاديث التي تصرح بأن القرآن محرف (تناولنا هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الثالث)، وأوضحنا تمامًا أن مثل هذه الجهود يجب أن ينظر لها من المنظور التاريخي الذي أشرنا إليه أنفًا. إن الفكر الديني الحالي لبني إسرائيل يرجع أصله بدرجة كبيرة، ليس إلي النص المكتوب للتوراة بل إلي التوراة الشفهية التي تنبثق من التاريخ بدلاً من الوحي الإلهي. وبالمثل، يمكن أن نؤكد ولكن مع الحذر أن السبب الرئيسي لانحراف فكرنا الديني هو البحث عن مجموعة من الوحي (خارج الوحي الإلهي) تعتمد كلية علي التاريخ، ولم يتوفر بسببها للأمة أي مصنف قطعي أو صحيح أو مجمع عليه من قبل العلماء حتى بعد مرور أربعة عشر قرنًا من الزمان.

إن محاولة التوصل إلى مجموعة مختلفة من الوحي غير القرآن الكريم قد اتخذت من الأحاديث الموضوعة أساسًا لها،[xxii] تلك الأحاديث التي لم يكن كل من الخلفاء الأربعة الراشدين ولا كبار الصحابة رضوان الله عليهم على علم بها. إن قوله ﷺ "أوتيت القرآن ومثله معه" ليس مجرد عبارة تاريخية، بل كان له تبعات بعيدة الأثر على أمور العقيدة، ناهيك عن إنزالها منزلة أقوال النبي ﷺ، وحتى لو كانت تلك العبارة تصريحًا تاريخيًا صحيحًا، إلا أنها قد زعزعت دعائم الدين الإسلامي، بقدر تقديمها لمفهوم الدين الذي فقد بمرور الوقت جزءًا كبيرًا من الوحي غير المتلو. ولو علم الرعيل الأول من المسلمين أن هناك وحيًا غير القرآن، سواءً كان غير متلو أم خفي، لأعدوا أنفسهم لحفظه ومهدوا السبل لذلك سواءً كانت إدارية أم كانت من خلال المجتمع نفسه، وما كانوا ليتركوا الناس يبحثون عن الوحي غير المتلو في مصادر ونصوص غالبًا ما كانت متضاربة ومتناقضة. ولكن بمجرد قبول التاريخ كمصدر مسلم به في البحث عن السنة، مهد ذلك الطريق لتوطيد الفكر الإسلامي المشوه، والذي كان للأحاديث الموضوعة دورًا حيويًا في وجوده. إن مفهوم وجود مجموعة أخرى للوحي غير القرآن قد ولد

في أذهان الناس فكرة أن النوع الآخر من الوحي يُعرف اصطلاحًا بالأحاديث النبوية. وبما أن البحث عن النموذج النبوي قد تلاشي من ذاكرة العامة، فقد كان التأكيد الأقوى على مصنفات الأحاديث النبوية، ووجد الناس وقتها أنه من الأيسر لهم أن يؤمنوا بهذه التأكيدات (كما رُوي عن أبي مجلد) أنه قال: "إنما حديث النبي مثل القرآن"[xxiii] وعندما اكتسبت مصنفات البشر لأقوال وآثار النبي ﷺ مكانة النصوص السماوية بجانب القرآن، اختفي المفهوم القرآني للنموذج النبوي من تصور علماء المسلمين في خضم تلك الروايات التاريخية للسنة النبوية. وفي شرحه لعبارة " فقد كفر بما انزل على محمد" يعلق عالم جليل له شأنه كالقرطبي قائلاً "المراد بالمنزل الكتاب والسنة."[xxiv] ومن ثم لم يبق من الصعب على علماء المسلمين إشاعة الإيمان بـ "الوحي غير المتلو" الموضوع، والقول بأنه كالقرآن منزل من عند الله"، وذلك كما في قول بعضهم "والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي كما ينزل بالقرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن".[xxv] وقد دعّم من هذا الفكر بعض الأحاديث الأخرى التي تؤكد على أنه كما نزل جبريل عليه السلام بآيات القرآن على النبي ﷺ فقد تنزلت عليه السنة كذلك.[xxvi]

وفي إنزال السنة منزلة الوحي الإلهي، كان لما حدث من سوء فهم عند الإمام الشافعي دورٌ رئيسيٌ في هذا الأمر، إذ قام بتقسيم السنة إلى ثلاثة أقسام، أولاً: حكم صادر عن النبي ﷺ يؤيد الحكم الإلهي المذكور في القرآن؛ ثانيًا: أقوال للرسول توضح وتبين ما خفي من الأحكام المبهمة أو المجملة في القرآن؛ ثالثًا: الروايات التي ذكرت فعل الرسول ﷺ وقوله في أمور سكت عنها القرآن الكريم. ويرى الشافعي أن مفهوم "الحكمة" كما جاءت في القرآن يشير إلى القسم الثالث من أقسام السنة التي أشرنا إليها.[xxvii] لقد جاءت كلمة "الحكمة" مقترنة بكلمة "الكتاب" في مواضع عديدة في القرآن مما أدي إلى الافتراض الخاطئ لبعض العلماء أنه من بين أنواع الوحي التي تتنزل من السماء يوجد نوعان من الأوامر الإلهية التي تنزلت على محمد ﷺ. وكانت إحدى أسباب هذا الافتراض الخاطئ للعلماء أن

شخصية الرسول ﷺ بتلقيها للرسالات السماوية إضافةً إلى القرآن الكريم قد باتت مثالاً للحكمة البالغة والأسوة الحسنة؛ لذا كان من الطبيعي أن يفترض الناس أن في أفعاله وأقواله ﷺ مظاهر تلك الحكمة. وما من شك في أن شخصية رسول الله ﷺ كانت بالفعل مثالاً حيًا لهذه الحكمة البالغة، ولذا وصفه ربه بأنه "أسوة حسنة" للمؤمنين جميعًا. ومع ذلك، ففكرة أن التاريخ قد يكون أكثر صحة من القرآن في بحثنا عن الحكمة البالغة فكرة لا أساس لها في القرآن الكريم، علاوة على أن مفهوم التاريخ الذي ساد أيام الصحابة رضوان الله عليهم لم يؤيد فكرة أن يعتمد الناس في بحثهم عن الحكمة على المصادر والروايات والآثار التي وضعتها أيادٍ بشرية طالما أن بين أيديهم كتاب قطعي وكامل كالقرآن الكريم.

وفي رحلة البحث عن الحكمة في إطار السنة والسنة في إطار التاريخ، كان الدليل الأساسي للشافعي هو حديث "مثله معه" الذي يعرض بوضوح فكرة وجود نوعين مختلفين من الوحي الإلهي. وينتابني شعور داخلي بأن الاتجاه الاجتماعي السائد في عصر الشافعي قد لعب أيضًا دورًا هامًا في هذه النتيجة التي توصل إليها الشافعي حيث كانت أحاديث النبي ﷺ المتعلقة بعهده وآثاره تكتسي بهالة من التقديس. كما استشرت فكرة أن القرآن-مهما كان ما يحتوي عليه- فإنه محفوظ ومصان بين دفتين، ومن ثم أصبحت حاجة العصر هي الحفاظ على آثار وأقوال الرسول ﷺ ، حيث إنه لو اختفت أحاديث النبي ﷺ من الوجود، لضاعت أداة هامة لفهم القرآن الكريم. وفي الوقت الذي باتت فيه مثل هذه الفكرة هي الدافع لحفظ الأحاديث النبوية، كانت أيضًا هي السبب الرئيسي لرفع القيود المفروضة على الرواية المفرطة للأحاديث. وقد أكد الشافعي على أنه قد سمع علماء المسلمين يقولون إن لفظ "حكمة" الذي ورد ذكره في القرآن كان يراد به سنة النبي ﷺ، ويرى أن هذا الرأي قد أيده كل من الحسن، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير.[xxviii] ولا ريب أن السبب في ذلك هو أن كل هؤلاء العلماء قد ركزوا اهتمامهم حول حديث و"مثله معه". وبعبارة أخرى، فإن البحث عن مصدر الحكمة خارج نطاق القرآن

قد تسبب فيه هذا الحديث الذي لا يندرج ضمن الأحاديث الضعيفة تماما طبقا لقواعد التدقيق فحسب، ولكنه يحمل بين طياته أيضا التناقض الفقهي الذي لا يمكن لفقهاء الأمة من الناحية العملية الوصول إلى إجماع بشأنه.[xxix] لقد كان تصور وجود نوعين من الوحي الإلهي في حديث "مثله معه" مادة للجدل والنقاش خلال عصر الشافعي. ومع ذلك، يمكن الجزم بشدة على أن المرء لا يمكنه أن يجد أي صدىً لهذا الحديث خلال حكم الخلفاء الراشدين أو كبار الصحابة. علاوة على أنه لم يكن ثمة سبب معقول يبرر عدم قيام الخلافة الإسلامية بعمل الترتيبات الملائمة لحفظ النوع الثاني من الوحي الإلهي، أي الحكمة التي هي في إطار السنة وتحت إشرافها الخاص.

ويعد الشافعي - بالرجوع إلى السنة - هو أول من قدم المبرر الأيديولوجي والفكري للتاريخ ليتجاوز حدوده، ففكرة النظر أو التدقيق في أي قول للنبي ﷺ حتى لو كان أشهر حديث وحتى لو كانت سنة أهل المدينة قد ظهرت حتى لا يكون بمقدور أي شخص إثارة أي تساؤل عن صحة الحديث. وعلى أي حال، فإن السنة القولية يمكن أن تمتلك الحق المطلق لنسخ سنة متواترة عندما يثبت بشكل لا يرقى إليه أي شك في أنها قول للرسول ﷺ حقًا. وبطريقة أخرى، فإننا في محاولتنا لمنح السنة مكانتها الصحيحة، سوف نتهم بإعطاء التاريخ أفضلية على السنة. وما حدث في رحلة البحث عن الحكمة في إطار السنة والسنة في إطار التاريخ، هو أننا - تحت اسم السنة القولية- منحنا التاريخ الحق لشرح وتفسير جميع القضايا المتعلقة بالدين. وبمجرد انتشار الاعتقاد بأن "وحي الحكمة" محفوظ في مصنفاتٍ جمعت أقوال وآثار النبي ﷺ، لم يعد ينظر إليها على أنها مجرد تاريخ، ولكنها أصبحت تتبوأ مكانة الوحي الإلهي وأصبح قبولها والإيمان بها واجبًا على كل المؤمنين.

لقد عاش الشافعي في ظل عصر ساد فيه الإفراط في رواية الحديث، وأصبح طموح كل شخص أن يصبح محدثًا، ومثلت المحاولات المذمومة لواضعي الأحاديث تحديًا هائلا أما علماء السنة الحقيقيين. كما شهد هذا الوقت إضافة إلى

وجود فهم حقيقي لأقوال وآثار النبي ﷺ وجود طوفان حقيقي من الأحاديث الموضوعة والتي ليس لها أساس من الصحة، فلا عجب إذا ما تأثر أي عالم مهما كان عبقريًا بالمناخ السائد من الآراء.

وخلال عصر الإمام الشافعي، ترسخ تمامًا مفهوم وجود نوعين من الوحي الإلهي، واحتل المحدثون مكانة اجتماعية بارزة، وكان المقصود من العلم هو علم الحديث، وبدأ الناس ينظرون إلى حفظة الأحاديث كالحفظة الكرام للوحي الخفي. ولأن تدوين الأحاديث قد قبله الناس على مضض بسبب أمر النبي ﷺ بعدم كتابتها، فقد تم تعزيز مكانة المحدثين بصورة أكبر كمصادر حية للحديث، وشاعت فكرة اعتبار أقوال وآثار الرسول ﷺ مظهرًا خارجيًا للحكمة في عصر الشافعي لدرجة أنها غالبا ما كانت تعتبر "وحي غير متلو". وفي تفسيره الآية

﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ﴿١١٣﴾ ﴾ (النساء: 113)

وصف الشافعي الكتاب بأنه "ما يتلى" والحكمة بـ"السنة وهي ما جاءت عن الله بغير تلاوتها" واستشهد بقصة العسيف كتأييد لموقفه،[xxx] فوفقًا لما جاء في الروايات التي تتناولها، فإن العقاب الذي أنزله النبي ﷺ بالزاني لم يرد النص عليه في القرآن الكريم، في الوقت الذي تدعي فيه نفس الروايات أن النبي ﷺ قد أكد على أن حكمه قد جاء وفقا لكتاب الله تعالى. إن مثل هذا السعي لتفسير القرآن الكريم من خلال التاريخ لم يمهد الطريق فقط للبحث عن "الحكمة" خارج نطاق القرآن الكريم، ولكنه أيضًا دعم الشعور بأنه إذا كان لم يرد ذكر الرجم الذي يعد حقيقة تاريخية ثابتة في القرآن ، لبرهن ذلك على أن القرآن لم يكن ذلك الكتاب الثابت المشتمل على أوامر الله. وبعبارة أخرى، تلقي "الحكمة"[xxxi] التي هي في إطار السنة والسنة التي في إطار التاريخ بظلال الشك على آية مثل

﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ... ﴿٣﴾ ﴾ (المائدة: 3).

وسواء كانت الحكمة أو الكتاب، فإن الحكمة النورانية للنبي ﷺ هي مظهر من مظاهر الأسوة الكاملة المنزلة من عند الله تعالى. ومع ذلك، فإننا في بحثنا عن الأسوة النبوية أو الحكمة النورانية، إذا اعتبرنا أي مصدر آخر غير الوحي الإلهي أساسًا لهذه الأسوة، أو تصورنا أي نوع من الوحي الخفي خارج نطاق الوحي الظاهر، لوصل ذلك بنا إلى حد رفض الوحي القرآني نفسه،[xxxii] لقد قدم القرآن رسول الله ﷺ - على الرغم من مكانته المتفردة وعظم شأنه - كشخص تنبثق حكمته النورانية أو أسوته من الكتاب والحكمة، كما أن النبي ﷺ ذاته لم يعط الفرصة لظهور أي تاريخ مقدس، ولا يمكن لهذا التاريخ المقدس أن يكون أساسا لبلورة الشرائع. قال تعالى في كتابه مخاطبًا نبيه ﷺ

﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ... ﴿١١٠﴾ ﴾ (الكهف 110)

ولا يوجد ثمة شك في صحة كل ما يقوله النبي ﷺ، ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه لا ينطق عن الهوى ولا ينبغي له فعل ذلك،

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ (النجم 3،4)

لقد عهد الله إليه بمسئولية هداية الناس إلى الكتاب والحكمة

﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴿٦٧﴾ ﴾ (المائدة: 67)

لكنه إذا لم يتمكن من فعل ذلك، لأي سبب من الأسباب

﴿ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ ﴿١٤٤﴾ ﴾ (آل عمران: 144)

فإن ذلك لن يؤثر على رسالته كنبي ولن يخلق أي نوع من الانقطاع عنها. لقد كان النبي ﷺ مدركًا للمهمة العظيمة للنبوة التي عهد الله إليه بها، وكذلك بأسوته التي ينبغي أن تكون هديًا للإنسانية قاطبة. ورغم إدراك الرسول ﷺ لسمو منزلته، فقد كان مدركًا أيضا لحقيقة أن مكانته تأتي من كونه متلقي للوحي الإلهي وليس من كونه مصدره،

﴿ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ... ﴿١٩﴾ ﴾ (الأنعام: 19)

فهو ليس المشرع، ولكنه متلقي الشرائع، واستنادًا إلى أوامر الله تعالى، فهو خليفة الله على الأرض، وتلك مكانة عظيمة تتطلب تطبيق الكيان العظيم للوحي الإلهي بكافة أبعاده وتبلغيه للناس مع توخي الدقة الفائقة والحذر الشديد

﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ... ﴿٦٧﴾ ﴾ (المائدة: 67)

وعلى الرغم من الأهمية المحورية للنبي ﷺ والطبيعة الأساسية للنبوة، فإن القرآن لم يمنحه مكانة المشرع، حيث إن المقصد الأساسي لحكمة النبي ﷺ النورانية، والأسوة التي يقدمها يجب أن تكون قادرة على تجسيده الوحي الإلهي بكافة أبعاده، والاضطلاع بمسئولية تطبيقه، فهو لا يملك الحق في تجاوز هذه الحدود،

﴿ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ... ﴿٧٩﴾ ﴾ (آل عمران: 79)

إن أولئك الذين كسوا التاريخ بعباءة التقديس، وطفقوا يشهدون بعظمة الحكمة والوحي غير المتلو في المصنفات التي جمعت أقوال الرسول ﷺ وآثاره، لا يشعرون بتأنيب الضمير في تقرير الحلال والحرام على أساس الوحي المزعوم خارج نطاق القرآن، ولا يتحرجون من ترديد القول "إنما حرم رسول الله فهو مثل ما حرم الله"[xxxiii] وفي حالة ظهور مصدر بديل خارج نطاق القرآن، يكون من المنطقي تراجع أهمية آية مثل

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ ... ﴿١﴾ ﴾
(التحريم: 1)

الأسوة مقابل: الحكمة/ والسنة: مصدرين، وصورتين

لقد كان تحديد السنة بالإشارة إلى الحكمة، ثم البحث عن الوحي غير المتلو كمنبع للسنة انحرافًا عن مسار الفكر الإسلامي، جعل الوحي الإلهي إلى حد بعيد

تابعًا للتاريخ في الأعوام التالية، أو قدم على الأقل مبررًا أيديولوجيا لتدخل التاريخ في فهم الوحي الإلهي. وكان السبب الأساسي لحدوث هذا الالتباس الفكري هو الاستعانة بعلوم المعرفة المتعددة للتاريخ، كما أدى انتشار مصطلح التاريخ في فهم القرآن، أو فرض مصطلح الوحي الإلهي على التاريخ إلى نوع من الغموض في بعض المفاهيم الأساسية للدين. وإذا كان المصطلح القرآني "أسوة" قد استخدم للدلالة على سنة النبي ﷺ، دون أن يتساوى مع معنى آخر غير مرتبط بالسنة، لكان من الصعب أن يحدث للناس الذين تركوا منبعا خالدًا مثل القرآن أن يضلوا السبيل في متاهة التاريخ والآثار بحثًا عن الأسوة النبوية. وفي عصر صدر الإسلام، وتحت تأثير علم دلالات الألفاظ القرآنية، استخدم كلمة "سنة" بأشمل معانيها، حتى أن أولئك الذين اعتبروا الولاء للسنة كميراث النبي ﷺ شعروا أن السنة اشتملت إلى جانب أقوال وآثار النبي على أقوال وآثار الصحابة أيضًا. وبعبارة أخرى، مثلت السنة منهج حياة للمؤمنين ضمن الوصول إلى الحد الأدنى من ضلال من يتبع هذا المنهج في الحياة. وفي الأعوام اللاحقة، بدأ استعمال السنة على أنها الحديث، ثم جاء الوقت الذي أُعطيت فيه السنة القولية مكانة أعلى من السنة والمتواترة، وأدت الرواية المتعددة للسنة إلى إثارة خلافات جادة بشأن العديد من التكاليف مثل الصلاة والعبادة، حيث زعمت كل جماعة أن نمط السنة التي اتبعتها أو أعادت اكتشافها هو النمط الصحيح، وأن هذا ما تؤيده السنة القولية المأخوذة من مختلف المصادر التاريخية. وانقسم المسلمون إلى مذاهب فقهية متعددة على أساس الروايات التاريخية المختلفة للسنة، حيث زعم كل مذهب أنه يملك السنة الحقيقية. وفي الأعوام اللاحقة، أدت هالة التقديس التي أحاطت بالتاريخ والآثار من خلال السنة إلى خلق موقفٍ شكل فيه الإيمان بصحة مصنفات السنة التي جمعها الإنسان جزءًا من إيمان المسلم. في واقع الحال، وبدلا من السنة أو الحديث، إذا انتشر اللفظ القرآني الخاص بالأسوة، لما تطلب ذلك القيام بأية حملة لجعل الأسوة النبوية جزءًا من الإيمان؛ لأن القرآن ذاته قد فرض على

المؤمنين الإقتداء بهذه الأسوة. إننا لم نمنح التاريخ مكانة مقدسة عن طريق إتباع المصطلح التاريخي بدلاً من المصطلح القرآني فحسب، ولكننا قمنا أيضًا بالتشكيك في كيان كامل مثل الأسوة النبوية في عيون الناس.

واليوم، شاع الشعور بأن الإيمان بالسنة يعني- بدلاً من إتباع الأسوة النبوية- أن يوضع في الاعتبار صحة الروايات التاريخية التي تتعلق بالأسوة النبوية حرفيًا. لقد نشأ هذا الالتباس الفكري نتيجة الاضطراب في استخدام المصطلحات مما جعل من الصعب على المؤمنين تقرير أي من هذه المصادر يعتبر الأكثر صحة، هل يتجهون إلى الوحي الإلهي أو يتوجهون إلى التاريخ؟ فمفهوم الأسوة النبوية في كلا المصدرين غير متطابقين، ولا يمكن أن يتطابقا، وإذا لم يكن الأمر كذلك، لما أُعطي الوحي الإلهي الأولوية على التاريخ من التاريخ. إن الأسوة التي يقدمها القرآن تختص بشخص -طبقا لما ورد في القرآن- نبي لا ينطق عن الهوى،

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ (النجم: 3، 4)

ويشهد الله ﷻ على كماله المطلق:

﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴾

فهو لم يكن به مس من الجنون ولكنه نبي الله ومستقبل الوحي الإلهي، اصطفاه الله لكي يتبع ما يوحي إليه من ربه ويبلغ البشرية أن تتبع أوامر الله، فهو يعد نموذج الرحمة،

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ ... ﴿١٥٩﴾ ﴾

(آل عمران: 158)

ومن آثر التأدب بتعاليمه هو أن أتباعه ﴿ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ فهو البشير والنذير للعالم كافة، ﴿ كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ...﴿٢٨﴾ ﴾ (سبأ: 28)

فهل ثمة أسوة أخرى يمكن أن تُتبع أسمى من هذا المثال؟ على النقيض من ذلك، نجد في الروايات التاريخية لمصادر السنة صورة النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى يلفظ بكلمات مثل تلك الغرانيق العلا إن شفاعتهن لترتجى، فلقد قال القرآن عنه إنه ليس ساحرًا، بيد أن المصنفات التاريخية تؤكد على أنه وقع تحت تأثير السحر، واستغرق مدة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى عام كامل حتى يتحرر من تأثيره. إن القرآن يحدد أن التأسي برسول الله ﷺ هو سلوك حميد للمؤمنين، بينما تزعم الروايات أن الرسول في مناسبات مختلفة له العديد من الإضافات والتعديلات التي أجريت على الوحي الإلهي بتدخل منه، مثل: تغيير اتجاه القبلة، وتقليل عدد الصلوات المفروضة من خمسين صلاة إلى خمس، وزيادة الأحرف التي نزل عليها القرآن من حرف واحد إلى سبعة أحرف، وغير ذلك من الأمور.

ويقدم القرآن رحمته ودماثة خلقه كمثال يحتذى به، ويعتبره نعمة ورحمة من الله للإنسانية قاطبة، ومع ذلك تشير الروايات التاريخية لأقواله وآثاره إلى أنه كان غير موفق إلى درجة كبيرة في حياته العائلية، فإذا ما صدق المرء رواة الأحاديث، تصور هذه الروايات الآية التالية:

﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ ...﴿٢٢٥﴾ ﴾ (البقرة: 225)

صورة نبي لم يكن يلتفت حتى إلى مبادئ العدل الأساسية عندما يكون غاضبا، فربما تكون زوجه بعينها هي التي تسببت في إثارة غضبه، ولكن ما هي الأسوة التي يقدمها لنا وهو يبعد نفسه عن زوجاته كنوع من الانتقام؟ هاتان وجهتا نظر متضاربتان ومتناقضتان عن النبي ﷺ يجدهما المرء في هذين المصدرين. وفي حقيقة الأمر، لم تسقط القدوة النبوية ضحية لزيف ومكائد رواة الأحاديث نتيجة منح التاريخ مكانة المصادر الصحيحة فحسب ولكنها مهدت الطريق أمام تراكم الأقوال والآثار والتي – عدا التاريخ الصحيح – لا يمكن حتى أن تسمى تاريخًا على الإطلاق.[xxxiv]

السنة والتاريخ ومشكلة الدليل

كما اشرنا في السابق، يشكل إتباع أسوة النبي ﷺ بالنسبة للمسلمين جزءًا أساسيًا في إتباع القرآن، وهذا هو السبب في تمتعه بمكانة التمثيل العملي للقرآن. فإذا ما ظللنا نؤكد على صحة هذه الأسوة، فليس ثمة سبب في تلاشي نور الوحي الإلهي أو حجبه في أية فترة من فترات التاريخ بأي مرحلة من مراحل التفسير والتاريخ. على أرض الواقع، لقد حدث ذلك بشكل كبيرة لدرجة أنه من خلال المصطلحات غير المحكمة للسنة أصبحنا متيمين بالدليل التاريخي أكثر من النموذج الحقيقي، وقام علماء الإسلام والمفسرون والمحدثون المخلصون بإصدار حجة قوية تحت اسم السنة تبرر إيمانهم بالتاريخ، لدرجة أن فكرة أن النبي ﷺ نفسه كان يتحدث من خلال المصنفات التي جمعت أقواله وآثاره قد سادت في المجتمع. فالإمام الترمذي الذي يعتبر أن مصنفه من كتب السنة التي لاقت قبولا واسعا يؤكد أيضا أن "من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم."[xxxv] لقد مُنحت كتب الأحاديث مكانة أعلى بكثير من التاريخ، وساد الانطباع بعدم إمكانية حدوث أي خطأ بشري فيها؛ فمجرد تضمين الحديث في كتب الصحاح الستة كان دليلاً كافيًا على أنه قد جاء على لسان الرسول ﷺ مباشرة. ويرى ولي الدين تبريزي أنه إذا كان ينبغي أخذ أي حديث موجود في الصحاح على أن النبي ﷺ نطق به هكذا مباشرة، فإن ذلك يرجع إلى أن المحدثين بعد بحث شامل عن الأحاديث قد أقنعونا بهذه النتيجة،[xxxvi] وعندما تم الإعلان بأن مجلدات التاريخ والآثار هي مصادر ثابتة لأقوال النبي ﷺ، لم يكن هناك مجال لطرح سؤال عما إذا لم نكن مصرين على الإيمان بالتاريخ من خلال الرجوع إلى أقوال النبي.

وعندما جاءت الأسوة النبوية من خلال السنة لتكون مصدرًا بديلاً للقرآن، حدث أن اعتبر المسلمون أن التاريخ كيان مقدس، وهو الشيء الذي وقعت الأمم السابقة فريسة له. وبمجرد أن اكتسب التاريخ منزلة مصدر الوحي الإلهي الخالد من خلال أقوال وآثار النبي ﷺ بدأت تظهر الراويات التي تثبت شرعية ذلك،

وبقيت مجموعة أخرى من الوحي الإلهي خارج نطاق القرآن قضايا غريبة بل ومثار خلاف بين العلماء منذ البداية. وقد رأينا فيما تناولناه آنفًا كيف كان النقاش حول كلمة الحكمة بمعنى السنة النبوية سببًا في الخلاف الذي دار بين علماء القرن الثاني الهجري. أما الرعيل الأول من المسلمين وكبار الصحابة فكان موقفهم من الوحي القرآني واضحًا في قولهم "حسبنا كتاب الله" وكانوا يؤكدون علي أن المقام الأول ليس إلا لكتاب واحد هو القرآن الكريم. وقد أشرنا أيضًا إلي جهود السابقين من كبار الصحابة الذين رفضوا -رغم حبهم الشديد وتعلقهم القلبي بالنبي ﷺ - ظهور "مشناة" في دين محمد ﷺ. ولكن في الأعوام اللاحقة، وعندما وقع المفهوم التاريخي عند المسلمين ضحية للأحاديث، وذلك للأسباب المتعددة التي أسلفنا الحديث عنها، فقد مهد ذلك الطريق إلي قبول التاريخ كمصدر للدين. وفي إنزال التاريخ منزلة الدين والسنة، لعبت العديد من الأحاديث دورًا رئيسيًا في نسب ما يلي إلى رسول الله ﷺ، "إني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبدًا كتاب الله وسنتي حتى يرد على الحوض".[xxxvii] وقد يقول بعض الناس إن كلمة سنة التي وردت في الحديث تشير إلى الأسوة النبوية التي يمثل القرآن الكريم أكثر مظاهرها الصحيحة والثابتة، ومن هذا المنطلق فإن مثل هذه الأحاديث لا تشير إلي وجود مصدرين مختلفين للدين. إن هذا التوضيح يفيد أيضًا بأن الأحاديث النبوية التي جاءت إلينا من خلال التاريخ لا يمكن فهمها بعيداً عن السياق التاريخي الذي وردت فيه. وإذا كانت بعض الأحاديث قد قصرت نطاق السنة علي أقوال الرسول ﷺ وآثاره، فقد وسّع البعض الآخر من نطاقها لتشمل الخلفاء الراشدين المهديين، الأمر الذي يدعم القول بأن مفهوم السنة هو عمل تاريخي خالص،[xxxviii] وبأن التاريخ هو حقًا أفضل مظاهرها، ولا يمكن أن نرى هذه الأحاديث كاملة متضمنة في القرآن الكريم. ويجب أن نعلم أيضًا أن المنبع الذي جاء ذكره في الحديث لا يرجع إلى حد بعيد إلى الوحي الإلهي، بل هو محض خيال القصاصين. إن هذه الروايات التي تقدم التاريخ على أنه المصدر الصحيح للدين أو تدعي قدسيته هي

في واقع الأمر وليدة الفترة التي حاولت فيها جماعات مختلفة من المسلمين عزو فكرة قدسية التاريخ إليها لتحقيق أهداف سياسية خاصة بهم. ويؤيد ذلك بعض الروايات التي وردت فيها بعض أقوال للرسول ﷺ تمدح مناقب كل من علي وعثمان ومعاوية،[xxxix] كذلك فإن قول النبي ﷺ "خلفت فيكم شيئين" كان له معني مختلف عند الشيعة، حيث يرى علماء الحديث من الشيعة بأن كل ماعدا كتاب الله لا يجوز القول بأنه سنة رسول الله ﷺ باستثناء ممارسات أهل بيت النبي ﷺ.[xl] لكننا إذا ما عقدنا مقارنة بين السنة وبين عترة أهل البيت سنجد اختلافات جذرية بينهما؛ حيث يعطى كل منهما مفهومًا مختلفاً تمامًا للدين. وبصرف النظر عما إذا كانت رواية أهل السنة صحيحة، أو كان فهم الشيعة للدين أكثر صحة، فإن واحدًا من بين هاتين الركيزتين للدين، يخرج قطعًا من رواية هذه الأحاديث.

وإذا كان باستطاعتنا التخلص من الأغلال التي كبل التاريخ بها أيدينا، وهو أمر ممكن بالتأكيد إذا ما استعنا بالوحي الإلهي، فيجب علينا كي نمسك بزمام تلك المشكلة أن نقدم إجابة للتساؤل عما إذا كان مفهوم "السنة النبوية" أو "عترة أهل البيت" هو المفهوم السائد علي عهد الصحابة رضوان الله عليهم؟ وما هي المصادر التي استعان بها المسلمون الأوائل فى بحثهم عن كشف هذا الجانب الهام من جوانب العقيدة؟ وما هي مجموعة الأقوال التي أقرها الرسول ﷺ بنفسه في سياق السنة النبوية؟ وفي سياق "عترة أهل البيت"، يطرح السؤال نفسه، أيهم كان جديرا بأن يحاكيه المسلمون في ذلك الوقت؟

إن القرآن الذي يعتبر أشرف وأكمل دستور للعقيدة الإسلامية لا يشتمل علي أي إشارة صريحة كانت أم ضمنية لوجود مصدر بديل للدين. وفيما يتعلق بأسوة النبي ﷺ، فإن قول عائشة رضي الله عنها "كان خلقه القرآن"[xli] يشير في الحقيقة إلى أن المظاهر المختلفة للأسوة النبوية والتي نفسرها اليوم على أنها السنة، قد حُفظت في الصفحات الخالدة للقرآن الكريم. ورغم وجود القرآن بين أيدينا، فإن البحث عن الأسوة النبوية في أقوال النبي وآثاره سوف يصل بنا إلى تفضيل

التاريخ على الوحي الإلهي، وكذلك إلى البحث عن مصدر بديل للوحي الإلهي بعيدًا عن المصدر الصحيح، وهو ما لم يوصي به النبي ﷺ ولا الخلفاء الراشدون المهديون الأمة، كما أن هذا التاريخ رغم عظمته وتعمقه المفترضين إلا أنه كان نتاج مساع بشرية. إن التاريخ مهما كان صحيحًا لا يمكن أن يكون موثوقا به كالوحي الإلهي. والآن، وبين الدعامتين الأساسيتين للإيمان، إذا ما أعطى أحدهما انطباعًا للناس بنقصانه، فإن ذلك يعني أن الدين نفسه يعاني من هذا النقص، وحاشا لله أن نجرؤ على مثل هذا القول علي الدين الذي جاء به محمد ﷺ حتى ولو كان ذلك محض خيال. ولذا، لم تترك لنا بدائل أخرى غير ما نستعرضه من روايات توحي بأن هناك مصدرًا آخر للوحي خارج نطاق الوحي الإلهي نفسه، وتؤكد بشدة على أن القرآن سيكون هو الضحية الوحيدة في هذه الحالة.

إننا نعتقد أن فكرة استخدام التاريخ كـ "وحي غير متلو" كان نتاج الوقت الذي ساد فيه مناخ الفوضى والصراعات السياسية بين الطوائف المختلفة التي اضطرت إلى الاستعانة بالتاريخ الصحيح في محاولة لدعم آرائها الخاصة. وبعبارة أخرى، لو كان مفهوم السنة النبوية خارج نطاق القرآن الكريم مألوفًا لدى المجتمع المسلم، لما كان هناك أي تضارب في الآراء حولها، ولو كان للسنة كيان بعيد عن الكيان القرآني حقًا، لما كان هناك سبب يدفع الخلفاء الراشدين إلى إبقاء المسلمين بعيدًا عن مصدر الهداية هذا، ولما تركوا هذه المهمة الرئيسية ليقوم بها التابعون وتابعو التابعين بعد ذلك، ولما تركوا الجهود والتأويلات الفردية لعلماء الحديث دون إشراف أو تدقيق من قبل هيئة مختصة أو جهة يعينها الخليفة أو القائم علي البلاد في ذلك الوقت، الأمر الذي كان سببًا في ظهور مصنفات للسنة المطهرة بدلاً من المصنفات الصحيحة المجمع عليها.

إن المفهوم التقليدي للسنة النبوية، والذي بدأنا تحت تأثيره التنقيب عنه في كتب الحديث، قد قرع أبواب تاريخنا الثقافي في هذه المرحلة المتأخرة لدرجة أننا لا يمكننا القول بأن الخلاف الذي نشب حوله قد حسم. وبالنسبة لعلماء الحديث،

فإن القيود الأربعة للسنة النبوية لم تحدد بعد، فلو اعتبرت جماعة واحدة من العلماء أن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته هي السنة،[xlii] فإن جماعة أخرى من العلماء يرون أن سكوت النبي ﷺ إضافة إلي قوله وفعله وتقريره من الممكن أيضًا أن نوردها في تحديد ماهية السنة،[xliii] بينما يري البعض أنه لتحديد معنى السنة لا بد أن نعطي لكلٍ من الجانب البشري والجانب النبوي درجة متساوية من الصحة.[xliv] بينما يرى البعض أنه ليس للجانب البشري ما للجانب النبوي من أهمية،[xlv] ويذكرون واقعة بريرة وبعض الأحاديث الموضوعة في محاولة لتأييد وجهة نظرهم.[xlvi] وترى طائفة أخرى من العلماء أن السنة تشتمل على قول الرسول وفعله وتقريره، ولكنها تنطبق فقط على ما لم يرد ذكره في القرآن الكريم، فالسنة هنا هي ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن.[xlvii] ومن خلال هذه التفسيرات المتعددة لمفهوم السنة، يتولد لدينا الانطباع بأن مصطلح السنة الذي أتى به التاريخ ما زال في حاجة لتعريف قاطع يجمع عليه العلماء، ولكن أين تنتهي حدود الجانب البشري للرسول ﷺ، ومن أي نقطة يبدأ الجانب النبوي عنده ﷺ؟ وهل جاء النموذج النبوي الذي صوره القرآن خاليًا تمامًا من أي تعريف للسنة؟ هذه هي التساؤلات التى ستظل تطرح نفسها أمامنا حتى بعد قبول التاريخ كمصدر خالد "للوحي غير المتلو". إن التسليم بأن "ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن" كشرط للسنة سوف يعني بوضوح أننا نتجاهل عمدًا أصح مصادر الأسوة النبوية وهو القرآن الكريم. وإذا كان الأمر كذلك، فإن كل هذه الجهود يجب أن توصف بأنها رفض متعمد للسنة بدلاً من وصفها بأنها جهود للبحث عن السنة. ولكي تصبح حبيس تفسيرات الوحي الإلهي بدلاً من الوحي نفسه، ولكي تلتمس الهدى من تحليلاتك وتفسيراتك الشخصية للتاريخ، فإن ذلك يعدل نوعًا من الوثنية غير الظاهرة، وكما أنه من غير الممكن أن تنال الحمد والثناء من الأوثان، فإنه من غير الممكن أيضًا أن يتجاهل التاريخ الوظيفة السامية للوحي.

إن منح التاريخ مكانة مقدسة لم يتسبب فقط في صرف انتباهنا عن الوحي الإلهي الحقيقي، بل تسبب أيضا في اقتحام العديد من المفاهيم المغلوطة لتراثنا الفكري والثقافي. لقد كان اهتمام المحدثين والفقهاء منصبًا على هذا الجدل الزائف الذي لا يستند على أي أساس، والذي قلما كان له علاقة بالدين. ولا ريب أنه لو لم تنشأ هذه القضايا، لما كانت هناك فجوة في فهم هذا الدين الإسلامي الحنيف. لقد دارت هذه المناقشات التي لا تحصى عددًا حول المسائل أو القضايا التي لم يرد ذكرها في القرآن أو التي سكت عنها القرآن تمامًا. على سبيل المثال، وردت في كتب الحديث العديد من الروايات التي تتعلق بمسألة مس عضو الرجل في حالة انتصابه لفرج المرأة، لتكون هذه الروايات مادة لأبحاث الفقهاء. ويوجد بين هذه الروايات الكثير من التناقض لدرجة أن الإجماع على صحة أي منها لم يتحقق قط. وربما كان هدفهم الرئيسي هو إشغال الناس بهذه القضايا الخلافية الفرعية، وصرفهم عن القضايا الرئيسية. ولا تزال هذه القضايا -حتى بعد تلك المناقشات والأبحاث المضنية لقرون عديدة- في حاجة لنقاشات حاسمة للتوصل إلي قرار فيها. وإذا كان الشافعية يميلون للقول بانتقاض الوضوء عند مس الذكر في حالة انتصابه،[xlviii] فإن الحنفية فقد استندوا إلي حديث آخر للاستدلال على ما ذهبوا إليه بأن عضو الرجل يعتبر جزءًا من جسمه،[xlix] فما الذي يمكن فعله إذًا لترجيح أحد الحديثين على الأخر؟ إن النقد التاريخي والجرح والتعديل كلها اتجاهات أوجدها التاريخ، فلا يستطيع الشخص أن يناقض أو حتى يؤيد التاريخ بشكل مطلق من خلال تلك الاتجاهات التاريخية، فهي إذًا سلاح ذو حدين يمكن لكل مذهب من المذهبين أن يستدل به. وإذا كان الوحي لم يجعل هذه القضايا مادةً للنقاش، فإن المدارس الفقهية المختلفة سوف تستمر في صياغة قواعد الجرح والتعديل حتى تثبت بها ضعف الرواية التي تعارض مذهبها، وسيستمرون في القول بضعف الأدلة والبراهين التي لا تؤيد موقفهم.[l] فعلى سبيل المثال، نجد أنه في مسألة ما إذا كان الوضوء ينتقض بمس الذكر أم لا، يعلن الإمام الطحاوي الذي يؤيد رأي

المذهب الحنفي أن كل الروايات التي تعارض هذا المذهب هي روايات ضعيفة. وبالمثل، نجد الإمام البيهقي (المتوفى سنة 458هـ) والذي ينتمي إلي المذهب الشافعي يقول بأنه يكفينا لأن نطرح جانبًا ما أورده الطحاوي من أدلة أن نقول بأن علم الحديث لم يكن من صناعته. ومن هذا القبيل، نرى الخلاف الذي نشب حول انتقاض الوضوء إذا ما تناول الشخص طعامًا قد مسته النار، فهناك رواية لأبي هريرة ﷺ تقول بأن النبي ﷺ قال "توضئوا مما مست النار."[li] كما أن هناك رواية أخرى تنسب أيضًا إلى أبي هريرة ﷺ ذكر فيها أن النبي ﷺ أكل كتفًا وأدى الصلاة بغير وضوء،[lii] فهذه الرواية تثبت أن الوضوء لا ينتقض بأكل أي شيء قد مسته النار. وهناك حديث آخر ورد في هذا الصدد جاء فيه أن رسول الله ﷺ قال "لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه."[liii] أي أن الصلاة لا تصح بغير وضوء. إن أولئك الذين لا يعتبرون ذكر اسم الله تعالى شرطًا أساسيًا في الوضوء يقولون بأن ذكر اسم الله أثناء الوضوء لم يثبت أنه من فعل الرسول ﷺ. ويقال إن مهاجري قنفذ قد حيوا الرسول ﷺ وهو يتوضأ، فلم يرد الرسول ﷺ على تحيتهم إلا بعد أن فرغ من وضوءه وقال ، "لم يمنعني من أن أرد عليكم السلام إلا أنني لم أشأ أن أذكر اسم الله بغير وضوء".[liv] وعندما حاول العلماء التمييز بين الروايات من خلال إخضاعها لشروط التطبيق، ازدادت المسألة تعقيدًا، ومن ثم تفاقم ما بين الحديث والسنة من تعارض.[lv] وكانت الحاجة إلى ترجيح أحد هذين الرأيين المتعارضين، واعتبار أحدهما أكثر ثقة وصحة لمظاهر السنة، قد جعلت العلماء يلجأون إلي حكمة الأحبار والرهبان وطرقهم في تفسير الدين. ومن الناحية العملية، مهد وجود هذه الأحاديث المتعارضة في كتب الحديث الطريق لدخول فقه أحبار اليهود في الدين الذي جاء به محمد ﷺ، ومن ثم ظهرت الحاجة لعلماء علي معرفة بأدق تفاصيل الدين، متبحرين في علم الرجال حتى يمكنهم أمام ذلك السيل من الروايات أن يقرروا أيًا من هذه الأحاديث المتضاربة يرجح على الآخر، وبذلك يسهل على عامة الناس التعرف على الطريق الصحيح.

ولقد اعُتبرت معرفة هؤلاء العلماء الفطاحل بعلم التطبيق وكذلك بالناسخ والمنسوخ من السنة من الأهمية بمكان. وكما نبه الإمام الطحاوي إلى أن وضوء المرء كان ينتقض في بادئ الأمر إذا أكل أي شيء مسته النار، ولكن ذلك الحكم نسخ فيما بعد، فقد أوضحنا قبل ذلك أن التاريخ أن يحكم نفسه بأمر قاطع وحكم بات. وعلى هذا الأساس، لم تنجح الجهود التي بذلها الفقهاء والمحدثون في تقديم حل نهائي لهذه النقاط الخلافية، فطريقة "التطبيق" التى قام بها المحدثون ورؤيتهم للتاريخ ومعرفتهم بالفقه الإسلامي لم تلق قبولاً من كل المذاهب على حد سواء. وغالبًا ما كان يقدح أنصار مذهب من المذاهب في كمال وسلامة أحد العلماء أو الفقهاء إذا ما كان له رأي مخالف لرأيهم في الحكم على حديث ما. لذلك فإن كل الجهود التى بذلها ذوي الخبرة في هذا الحقل بغية سد الفجوة التى نجمت عن كثرة الروايات المتضاربة قد ظلت جهوداً غير مثمرةً.

أولاً، إن إعلان الروايات المزعومة التي جاءت في كتب السنة كمصدر للشريعة قد أدى إلى تهميش دور الوحي. ثانيًا، مهد ذلك الطريق إقحام فقه الأحبار في الدين الإسلامي. ثالثًا، أدى ذلك إلي وجود حالة من دمج المعرفة التي تتعلق بالأمور المنسوخة من الشريعة بوجهات النظر الصحيحة وغير الصحيحة المنبثقة من الشريعة. وفي الاستشهاد بما قاله الإمام شعبة لتلاميذه ما يشير إلى هذه الحالة، "كلما تقدمتم في الحديث تأخرتم عن القرآن".[lvi] لقد كانت إحدى الغايات التي من أجلها بُعث الرسول ﷺ هي أن يخلص الناس من التعقيدات الفقهية، وأن يعلن بطلان أقاويل وأفعال الفريسيين والأحبار، ولكن أتباعه مهدوا الطريق لإحياء شرائع الأمم السابقة من خلال التاريخ والآثار، ومن خلال أقوال مثل "شرع من قبلنا شرعنا ما لم ينكر". وجاءت كتب الحديث الصحيحة لتدون حوادث تتعلق ببني إسرائيل كان الهدف منها، من وجهة النظر الإسلامية أن تكون دليلاً تستشهد به أمة الرسول ﷺ. فمثلاً جاء في البخاري عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال "إن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فدفعها إليه

فخرج في البحر، فلم يجد مركبا، فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار، فرمى في البحر فخرج الرجل الذي أسلفه فإذا بالخشبة فأخذها لأهله حطبا فذكر الحديث فلما نشر الحطب وجد المال"[lvii] لقد توصل الإمام البخاري من قراءته لأخبار السابقين إلى القول بأنه بسبب ذكر الرسول ﷺ لهذا الحديث دون أن يضمنه أي إشارة إلي ما إذا كان خمس طعام البحر يجب أن يُهدى قياسًا على ما كانت تفعله الأمم السابقة، وعما إذا كانت تعتبر مقولة "شرع من قبلنا شرعنا ما لم ينكر" قاعدة فقهية، فقد أعفى المحدثون والفقهاء جموع الناس من أن يهدوا خمس صيد البحر في ضوء الحادثة السابق ذكرها. هذه الطريقة من الاستعانة بشرائع السابقين غدت تدريجيًا نهجًا ثابتًا في كتب الحديث، لذا نجد في بعض الحالات أن الأوامر القاطعة والآيات الواضحة في القرآن الكريم لم تتمكن من منع الاقتباس من الشرائع الموضوعة أو إعلان بطلانها، كما يقال في مسألة الرجم أنه استنادًا على شريعة اليهود، فقد ترك الرسول ﷺ أمر العقوبة غامضًا. إن أولئك الذين يعتقدون بأن التاريخ مقدم على الوحي، أو الذين يعتبرون أن التاريخ تفسير للوحي، أو الذين يعتقدون أن القول بأن التاريخ كيان ثانوي قد يؤثر على الهدف المرجو من الدين الذي جاء به محمد ﷺ لم يجدوا أدنى صعوبة في الإيمان بمثل هذه الأفكار المثيرة للسخرية والتي ترى أن آية الرجم إما أن تكون قد نزلت بالفعل إلا أنها لم تدخل في النصوص القرآنية، وإما أن تكون قد نسخت تلاوةً مع بقاء حكمها. وعلى الرغم من أن القول بهذا الرأي قد يؤدي إلى الشك في عظمة القرآن وقدسيته إلا أن أولئك الذين ينزلون التاريخ منزلة "الوحي غير المتلو"، وأيضًا أولئك الذين يصرون على القول بأن التاريخ هو المصدر الحقيقي الوحيد لتفسير وشرح الوحي ليس لهم أي خيار آخر في محاولتهم إضفاء الشرعية على التاريخ سوى الوقوع ضحايا للوهم والغموض فيما يتعلق بالوحي السرمدي وهو القرآن الكريم.

لقد كان من الضروري لاتخاذ التاريخ مصدرًا من مصادر الدين أن ينظر العلماء إليه على أنه تراث مقدس بدلا من أن ينظروا له على انه مجرد تاريخ،

حيث تمخضت الجهود التي قام بها المحدثون بهدف صياغة مبادئ الحديث وعرضها في ثوب مستقل عن التاريخ من خلال الجرح والتعديل عن إتمام هذه المهمة الأمر الذي أدي إلى إثارة التساؤل حول مدي صحة كم هائل من التراث المكذوب والمفترى إضافة إلى التاريخ الوهمي واستخدامها على أنها أخبار رواية ودراية. ومن ثم فقد صنفت كتب الحديث حسب الموضوعات التي تناولتها من جانب ومن الجانب الآخر ألقيت كتابات المدلسين والمزيفين في سلة مهملات التاريخ إلى الأبد. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح هذا الاعتقاد متأصلاً في الفكر الإسلامي لدرجة أن الروايات التي مرت بوسائل الفحص وأساليب الضبط المختلفة وأدرجت بعدها في الكتب التي تجمع بين دفتيها أقوال النبي وآثاره لم تكن إلا انعكاسات للوحي غير المتلو. فإذا كان القرآن هو جوهر الدين، فإن مصنفات الحديث هي شروحه وتفسيراته الصحيحة؛ ونتيجة لشيوع هذا الاعتقاد فإن أضعف الروايات كانت تلقي استحسان العلماء استنادًا إلى مبدأ القياس. وغض العلماء الطرف عن أن الأحاديث التي قال المحدثون بضعفها لا يمكن أن تكون بشكل من الأشكال أثرًا من آثار الرسول أو قولاً من أقواله بل هي أحد أشكال الافتراء عليه ﷺ، ومن ثم، كانت مبادئ النقد التي وضعها المحدثون بمثابة انعكاسات لأهدافهم وآرائهم الشخصية وفهمهم للدين ومستوي إدراكهم الفكري حيث اختلفت تلك الأسس النقدية من محدث لآخر وكانت هذه الأسس سببا، في كثير من الأحوال، في إثارة الخلاف حول قضايا الجرح والتعديل والتحقق من ثبوت الدليل، وقد تصل أمر الجزم بأحكام نهائية في أمور الدين اعتمادًا على هذه الطريقة التي وضعها بنو الإنسان إلى حد إعطاء التاريخ أهمية غير عادية وتقديم الأحكام التي يصدرها الإنسان على الوحي، وبما أن الروايات أصبحت أدلة قائمة بذاتها كما شاعت الأساليب البشرية من الجرح والتعديل، فإن ذلك قد أدى إلى الاعتقاد بأن مصنفات الحديث هي المصادر الأصلية لأقوال النبي ﷺ . وقد نظر كل من المحدثين والفقهاء، في الأعوام التالية، إلى هذا الأدب التفسيري على أنه أشمل

هدي يهتدي به الإنسان في حياته اليومية وما فيها من قضايا ومشكلات.[lviii] وكان يكفي للقول باجتهاد أحد الناس أن يكون على دراية بقدر هائل من الأحاديث النبوية وآثار الصحابة. وحينما سئل الإمام أحمد بن حنبل عما إذا كان إلمام الشخص بعلم مائة ألف حديث يؤهله للإفتاء أجاب بالنفي، ومع ذلك، فقد ذهب إلى من أحاط علمًا بخمس مائة ألف حديث فهو مؤهل لتبوؤ هذا المنصب.[lix] وكان أحد النتائج التي تمخض عنها منح التاريخ مثل هذه الأهمية غير العادية أن انصرف الناس، من الناحية العملية، عن القرآن، كتاب الهدي المبين. بالإضافة إلى أن الإلمام بأقوال الرسول وآثاره المبهمة واستظهار مئات الآلاف من الأحاديث وضبط صحتها فضلا عن الإلمام بعملية الجرح والتعديل وذلك الأسلوب المعقد الذي يستخدم في التمييز بين الروايات المتعارضة والمتضاربة، كل تلك الأمور جعلت من الدين الذي جاء به النبي ﷺ مجرد مشناة خاصة بأنصارها، فكان من الأولى، في ظل تلك الظروف، كان من الأحسن أن يلتزم الفقهاء بعملية الاستنباط من المتقدمين بدلا من التخبط في بحر لا نهاية له من الأقوال والآثار. كما أنه نمي حول القرآن، ذلك البرهان الثابت القطعي الدلالة، تلك الغابة الكثيفة من أدب المشناة لدرجة أن الدين الذي أرسل به النبي ﷺ وقع فريسة لمكائد الفريسيين والحاخامات، بالفعل. وعندما يصبح التفسير معتمدًا على التاريخ، فإن التاريخ الذي يشبه أجمة آخذة في النمو والتزايد قد أفضى إلى موقف اضطلع فيه العلماء المتخصصون بمسئولية تفسير الدين. لقد أحدثت سيادة التاريخ على الوحي الإلهي موقف أشبه بالموقف الذي أثاره الحاخامات والفريسيون والذي ظهر على اثر تصنيفهم لذلك التراث الضخم والمعقد من أدب التلمود، حيث أخذ الحاخامات على عاتقهم دور تفسير الدين بدلاً من أن يعكفوا على تبسيطه حتى يتيسر للناس فهمه بسهولة دون جهد. إنهم تجاوزوا دور القضاة والعلماء وباتوا يمتلكون مقاليد السلطة الدينية.

التاريخ ونسخ الآيات القرآنية

إن النظر للتاريخ بنظرة القدسية من خلال السنة بل وإنزاله منزلة التفسير الوحيد الثابت للوحي القرآني أدي إلى إثارة ذلك التساؤل المنطقي حول ما إذا كان هناك تعارض بين القرآن والسنة، وهما مصدرا الوحي الإلهي طبقا لهذا الرأي، فلصالح أي من هذين الكيانين سوف تحسم هذه القضية؟ وطبقًا لفكرة التاريخ المقدس، فقد اكتسبت مصنفات الحديث مكانة "الوحي غير المتلو" كما ذهب العلماء إلى القول بأنه إذا كان القرآن هو الكتاب المجمل للوحي الإلهي، فإن الأحاديث أتت بتفصيل ما أجمل منه ومن ثم فإن العلماء والمفسرون قد منحوا هذا الدور الذي تقوم به السنة مكانة ثابتة عن طريق الإشارة إلى الآية القرآنية

﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴿٤٤﴾ ﴾ (النحل 44)

كما شاع بين ذوي الرأي القول بأنه" متى وقع تعارض بين القرآن والحديث وجب تقديم الحديث لأن القرآن مجمل والحديث مبين".[lx] وعندما نظر العلماء للتاريخ على أنه دليل التفسير القرآني من خلال "الوحي غير المتلو"، فإن ذلك أفضى إلى حالة جاء فيها التاريخ ناسخًا للوحي الإلهي بطريقة ما، ومن ثم لم يتمتع بسلطة تحديد المعني المراد من الآيات القرآنية وكذلك تحديد نطاق الوحي الإلهي بالإشارة إلى أسباب النزول وأيضًا تمييز الروايات الموضوعة بالنسبة للحروف التي يقرأ بها القرآن فحسب ولكن تمتع أيضًا بسلطة إصدار أحكامه، أينما طلب ذلك، بالنسبة لنسخ الوحي بناءً على ما لديه من روايات وذلك حالما شاع الاعتقاد بأن التاريخ مصدر ثابت ومبين. وإن التاريخ ليحفل، في خضم تفسير معاني القرآن الكريم، بعدد وافر من الأمثلة التي تثبت وقوع الوحي الإلهي فيها فريسة للتاريخ، ولكننا سنكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى عدد بسيط من هذه الأمثلة.

أولا: آية المواريث التي فرض الله فيها الوصية على المسلمين بألفاظ جليلة قاطعة حيث قال في سورة البقرة:

﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ (البقرة 180)

كما يؤكد القرآن في موضع آخر في سورة المائدة، على ضرورة أن يقوم الموصي بالإشهاد على وصيته ثم رغب القرآن الشهود في أداء واجباتهم نحو شهود الوصية بمنتهي الأمانة والصدق، فقال تعالى،

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (المائدة 106).

إن هاتين الآيتين اللتين أنزلتا في مناسبتين مختلفتين تلزمان المؤمنين بكتابة وصاياهم قبل أن يوافيهم الأجل، لما في ذلك من العدل والأمانة كما أوجبت الآية عليهم القيام باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الشروط الذي نصت عليه وصاياهم. والأمر الذي يثير الدهشة على الرغم مما ذكر هو أننا نلاحظ أن علمائنا ومفسرينا يرون أن هذه الآيات المتعلقة بالميراث ليست إلا آيات منسوخة ويستدلون على قولهم هذا بحديث موضوع ألا وهو "لا وصية لوارث" ويرون أنه ناسخ للآية حتى أن البعض ذهب إلى القول بأن مبدأ تقسيم التركة طبقًا لأحكام الميراث التي ورد تفصيلها في سورة النساء يدل، في واقع الأمر، على أن المتوفى لا يمتلك الحق- في هذه الحالة- في كتابة أية وصية على الرغم من تناول الآية السابقة لمسألة الوفاة، بينما تعتبر القواعد التي يتحدد بناءً عليها أنصبة الإرث هي القواعد المشهورة حسب نظام الوقت وحسب الوارثين . ثم تبين الآيات، بعد ذلك، أن أصحاب الأنصبة يلتزمون بقوله تعالى، "من بعد وصية" تلك الآية التي توضح أن الآيات نزلت لتضع نصب أعيننا أدق معايير قواعد الميراث وكذلك ترغيب المسلمين في كتابة وصيتهم قبل الموت. إذًا فلا يمكن النظر للحكم الذي يؤكد أو يثبت حكمًا سابقًا على أنه ناسخ له ولذا فلا نجد من بين آيات القرآن الكريم ما

يستدل به على نسخ غيره من آيات المواريث، ومع ذلك، فإن أولئك الذين يعتقدون بأن أحكام الميراث قد نُسخت بالفعل وكذلك الذين يقومون بتفسير القرآن تفسيرًا فقهيًا وفقا لهذا الفهم لم يجدوا أمامهم بديلاً آخر سوى الاعتصام بقول النبي ﷺ "لا وصية لوارث"حيث يتمتع هذا الحديث، من وجهة نظرهم، بأنه ناسخ لغيره فهو الذي نسخ حكم هذه الآيات القرآنية عمليًا لقرون.

كما يجدر بنا أيضًا أن نلحظ أن هذا الحديث الذي سبق ذكره والذي اعتبر ناسخًا لآيات الميراث لا تثبت صحته مطلقًا فهو حديث مشكوك فيه حيث خلت كتب الحديث الثلاثة: الموطأ ومسلم والبخاري وهى التي صنفها كبار المحدثين من هذه الرواية. أما الأحاديث التي ورد ذكرها في صحيح الترمذي وأبي داود وإبن ماجة والنسائي،بخصوص هذه المسألة فقد جاءت من ثلاثة طرق مختلفة على وجه اليقين. فقد لاقت هذه المسألة اهتمام أبي داود، في حقيقة الأمر، وذلك عندما أفرد له بابًا سماه "باب في نسخ الوصية للوالدين والأقربين " إلا أن هناك مثل هذا النوع من التضارب والتناقض في متن هذه الروايات الأمر الذي يعد كافيًا للقول بضعفها فجاء في البخاري، على سبيل المثال،أن مقولة ابن عباس التي جاء فيها "كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك" لا يمكن اعتبارها، بأي حال من الأحوال،تفسيرا لآيات الميراث حيث ذكر الأقارب جنبًا إلى جنب مع الوالدين في الميراث ومن ثم فإن مقولة ابن عباس "كان المال للولد" يمكن أن تكون توصيفا للحالة التي كان عليها نظام الميراث قبل مجيء الإسلام. عندما كانت البنت مستثناة من قائمة الورثة. وعلاوة على ذلك فإن الأحاديث التي رواها أبو أمامة الباهلي وعمرو بن خارجة وانس بن مالك وأخرجها الترمذي وابن ماجة والنسائي وأبو داود، قد وقع بينها مثل هذا القدر من التضاد والتناقض كما أنها وردت عن رواة مجهول الحال ولذا باتت هذه العوامل كافية للتشكيك في صحة هذه الأحاديث[lxi] فإذا ذهب العلماء إلي القول بان التاريخ الذي لا يمكن التثبت من صحته ولو من خلال الأسس التاريخية يعتبر أداة أساسية لفهم الوحي الإلهي، فإن

الأمر قد يصل إلى حد نسخ أحكام الوحي الإلهي ذاتها. وعلى الرغم مما يكتنف هذه الروايات من ضعف بالإضافة إلى اهتمام العلماء المفرط بها، خاصة ذلك الاهتمام الذي أولوه لباب "لا وصية لوارث" عند البخاري الأمر الذي جعلها معروفة للناس جميعًا (على الرغم من أن العديد من الأحاديث التي تتعلق بهذا الموضوع لم تدرج تحت هذا الباب)، فإنه على الرغم من ثبوت ضعف هذه الروايات عند إخضاعها لمعايير الضبط، إلا أنها وصلت، لهذا السبب، إلى حد القول بأنها أحاديث "مستفيضة". وطبقًا لما ذهب إليه العلماء والمحدثون فإنه إذا ما لاقت احدي الروايات المشهورة قبولًا عامًا على الرغم مما قد تكون عليه من ضعف في الإسناد، فإنها، كما جاء عنها، قد تصل إلى درجة الأحاديث المستفيضة، التي لا تحتاج إلى أدلة على ثبوتها. فلا يمكن القول بأن الطريقة التي مكنت شهرة هذا الحديث"لا وصية لوارث" من جعل آيات المواريث جامدة ومعطلة بل ومردودة هي المثال الوحيد الذي يوضح نبذ الوحي الإلهي على أيدي التاريخ.

والمثال الثاني الذي تجدر الإشارة إليه في هذا السياق يتصل بالرأي الغالب والشائع بالنسبة لحكم "الكلالة" وهو رأي مبني بصورة خالصة على الروايات والتاريخ. وقد طغى هذا الرأي، في واقع الأمر، على تعريف لفظة الكلالة الذي أورده القرآن الكريم لدرجة أنه ألقى بظلاله على ما أورده كبار العلماء والمفسرين من تعريف لهذا المصطلح. ويحظى هذا التعريف الذي أوردته الدراسات التفسيرية لهذه العبارة بأنها "من لا ولد له ولا والد" بما قد يري أنه شبه إجماع من علماء الإسلام والمفسرين. حيث تطلق هذه العبارة عندهم على المتوفى الذي توفي عنه أبويه وليس له ولد. كما دفع ذلك الزحم من الروايات التي وردت في هذا الشأن وكذا ذلك المفهوم الذي شاع عنها بين العلماء، دفع مؤلفي المعاجم إلى العمل على تأكيد هذا المعنى أو تفسير هذا المصطلح، ومع ذلك، فقد جاء تعريف الكلالة في القرآن الكريم على النحو التالي:

﴿ ... إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ.. ﴿١٧٦﴾ ﴾ (النساء 176)

أي أنه يطلق على الشخص المتوفى ليس له ولد وله أخوة أو أخوات ورثة اسم "كلالة" فإذا أطلق على المتوفى "كلالة" من منطلق كونه المالك الأول لتركة الميراث فإنه يطلق كذلك على الأخوة أو الأخوات أو كليهما معًا لفظ "كلالة" بمعني أنهم أصحاب أنصبة في التركة. وعلى أي حال فإن هذا التعريف الواضح للفظة "كلالة" ليس له أصل في كتب التفسير والفقه. يمكننا الوقوف على حجم الأسبقية التي نالها التاريخ على الوحي من خلال الحقيقة التي تؤكد بأن المفسرين ذهبوا جميعًا في تفسيرهم لقوله تعالى:

﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾

إلى أن المراد من الأخ والأخت في الآية الكريمة هم الإخوة لأم، أي الإخوة والأخوات غير الأشقاء. وعلى العكس من ذلك فإن بعض الرواة يرون أن سعد بن أبي وقاص اعتاد تلاوتها مع عبارة "من أمه".[lxii] وزعم أحد الناس أن عبارة "من أمه" كانت موجودة في مصحف أبي بن كعب على الرغم من عدم وجودها في النسخة الحالية من المصحف، فسواء آمن المرء أو لم يؤمن في مثل هذا النوع من الكذب والافتراء المتعلق بالنص القرآني، إلا أنه لا يمكن إنكار أن جموع المفسرين، تقريبا، قد تأثروا في فهمهم للآية بالراوية الموضوعة التي قرأ بها أبي بن كعب. أما من كانت لديهم الرغبة في توخي الحذر والحيطة والبعد عن هذا الزيف فقد حاولوا تجنيب أنفسهم المشقة والعناء بالقول بأن علماء المسلمين قد توصلوا إلى إجماع بالفعل حول تضمين المصحف لعبارة "من أمه" كالأخوة والأخوات من الرضا ع، وإنهاء الخلاف عند هذا الحد.

هذا الفهم للفظة كلالة الذي يتعارض مع المفاهيم القرآنية والذي قام على الروايات المكذوبة والتي تشوه (الوحي الإلهي). كما ولد إجماع الأمة الصوري

حول الحجب جدالًا بالغ التعقيد فمن (الحاجب والمحجوب). وإحقاقًا للحق فقد ظل هذا الموضوع مثار جدل بين المفسرين وعلماء الفقه على مدى قرون من الزمان، كما أفضى أيضًا إلى انقسام المذاهب الفقهية فيما بينها وانخراطهم في معارك جدلية لا يخمد أوارها. وبسبب تجاهل المفهوم القرآني للفظة "كلالة" والقول بصحة تلك الرواية الموضوعة للآية فلم يبد العلماء تجاهلهم لنظرة القرآن الشمولية للآية فسحب بل قادوا الأمة إلى طريق مسدود عبر التراث التاريخي الذي لا نجد منه مفرًا في الوقت الحالي. في ضوء خطورة هذه المشكلة وضيق أفق التاريخ، كان من المتوقع من المتأخرين بعد أن يقوموا بتنقيح التاريخ وتحليله في كل مرحلة من مراحله أن يتوصلوا إلى سبيل للعودة إلى النظرة القرآنية الشاملة، لكن التاريخ اعترض سبيلهم من خلال تأكيده على انه لم يكن له يد في إحداث هذه الفوضى بل إن الوحي هو الذي تسبب فيها، لدرجة أن عمر رضي الله عنه، كما جاء في بعض الروايات، انتقل إلى العالم الآخر وهو يشعر بالحسرة لعدم استيضاحه لأمر الكلالة من النبي ﷺ [lxiii] لقد أدت هذه الهجمة الشرسة للتاريخ على القرآن إضافة إلى قبول الأحاديث الموضوعة تدريجيًا إلى ترك الانطباع في نفوس المسلمين بأن القرآن هو كتاب مبهم غير قابل للفهم ومن ثم أخذ اعتماد الأمة على الأقوال والآثار يتزايد من أجل توجيه الحياة الجماعية لأفرادها.

كان تحريم الصيد على المحرم مثالاً آخر على نسخ الحكم القرآني على يدي التاريخ؛ فقد جاء تحريم القرآن الكريم للصيد في حالة الإحرام واضحًا جليًا فقال تعالي:

﴿ ... لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ ... ﴾ (المائدة 95)

كما قال تعالى في موضع آخر من الآية نفسها:

﴿ ... وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ مَا دُمۡتُمۡ حُرُمٗاۗ ... ﴾ (المائدة 96)

إذًا فلا سبيل للمؤمنين للتحايل عليه بعد هذا النهي القاطع بتحريم صيد البر في حالة الإحرام، ومع ذلك، فلم تكن كثرة الأقوال والآثار لتضعف من هذا الحكم من خلال سرد الوقائع المختلفة فحسب، بل ذكرت الكثير من الروايات أناسًا يرتدون ملابس الإحرام يعاونون إخوانهم على الصيد. وهذا يوضح، بما لا يدع مجالًا للشك، كيف كان لعلماء اليهود أثرهم على الفكر الإسلامي، فالقرآن يحرم الصيد بعبارات صريحة ليس فيها غموض، غير أن هذه الروايات تجعلنا نتساءل، إذا كان الصيد محرمًا على المحرم فإلى أي مدي يسمح للمحرم أن يساعد غيره على الصيد؟ لقد أوردت كتب الصحاح، جميعها على وجه التقريب، تلك الواقعة التي رواها أبو قتادة وكيف عاونه أصحابه في صيده وهم حرمُ بطريقة غير مباشرة، فما كان أصحاب أبي قتادة ليعاونوه بشكل صريح وواضح وذلك لكونهم حُرم. وذكر أن أبي قتادة لم يكن محرمًا وإنما كان أصحابه كذلك وكانت أنظارهم قد وقعت على حمار وحشي فأرادوا أن يلفتوا نظر أبي قتادة إليه ولكنه أعرض عنه. فإن كانوا قد أخبروه بشأن الحمار الوحشي وهم على هذه الهيئة من الإحرام، لاتهموا بمعاونته على صيده وهو محرم عليهم أثناء الإحرام؛ كما أنهم تمنوا لو أن هذه الفريسة لا تفلت من بين يدي صاحبهم. لذا طفقوا يضحكون بصوت مرتفع لجذب انتباه أبي قتادة إليهم. وبالفعل نجحت هذه الحيلة، وتمكن أبو قتادة من الإجهاز على فريسته واشتركوا جميعا في أكلها. وعندما سئل النبي ﷺ عن ذلك، فما كان منه إلا أن سأل عما إذا أشار أحد ممن كانوا في حالة الإحرام إلى قتادة بشأن تلك الفريسة. ولقد خلص البخاري من هذه الواقعة التي ذكرها في مقدمة أحد الفصول التي ذكرها في مصنفه وعنون له "ترجمة الباب" إلى أنه يحرم على من كان محرمًا الاشتراك في أعمال الصيد ولكن يجوز لهم أن يلفتوا انتباه من يقوم بالصيد إلى الفريسة بالضحك. وكان البخاري قد عنون لهذا الفصل " أي ترجمة الباب" بعبارة "إذ رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال"، حيث جاءت الحوادث التي أوردها البخاري في الفصول التالية لهذا الباب أو العبارات التي

عنون بها فصول هذا الباب لتؤكد على ذلك الحكم الفقهي وهو "لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد". وبالإضافة إلى ذلك فقد جاءت عبارة "لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال" بلفظها وحكمها في أحد عناوين تلك الفصول. وتشير هذه العبارة إلى تحريم الصيد على من كان محرمًا إلا أنه ورد بعض الاستثناءات حيث يجوز للمحرم أن يصدر صوتًا كالضحك والقهقهة وغيرها من الأفعال لتنبيه من يقوم بالصيد من غير المحرمين بأمر فريسته، ومن ثم جاء الاستدلال برواية أبي قتادة دعمًا لهذا الرأي.[lxiv] وكذا فإن هذه الرواية دلت على أن الرسول أراد أن يتأكد من عدم قيام أي ممن كانوا في حالة الإحرام بالإشارة إلى قتادة لينتبه إلى فريسته قبل أن يلتفت إلى حكم الاشتراك معه في أكل لحم الصيد. كما يستدل من هذه الحادثة أيضًا على أن الإحرام لا يفسد بارتفاع أصوات المحرمين بالضحك بهدف إرشاد الصائد إلى الفريسة. هذا النوع من التأويل والتحايل على الآية للعثور على طريقة للهروب من هذا الحكم لا يختلف كثيرا عن الوسائل التي لجأ إليها مفسرو التلمود ليبرروا جواز القيام ببعض الأعمال الدنيوية في يوم السبت الذي يحرم فيه القيام بمثل هذه الأعمال وذلك على الرغم من ثبوت الدليل القرآني ووضوحه على تحريم الصيد أو المعاونة عليه بالنسبة للمحرم. فقام علماء المسلمين، أولاً، بتقسيم جميع الأفعال إلى تسعة وثلاثين فئة محتملة الحدوث، ثم استثنوا من هذا التصنيف بعضًا من هذه الأعمال فإذا وضع المرء الآية القرآنية:

﴿ ... لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ ... ﴿٩٥﴾ ﴾

جنبا إلى جنب مع ترجمة باب البخاري "إذا رأي المحرمون صيدا فضحكوا ففطن"، فإنه لن يكون من الصعب التوصل إلى الطريقة التي استغلت بها أقوال النبي وآثاره لتقديم مبررات للمسلمين تفيد بعدم صحة إتباع الحكم القرآني جملة وإفساح الطريق لما يلائم أهوائهم ويتفق مع ميولهم.

لقد نشأ خلاف بين علماء المسلمين حول ما إذا كان من الجائز للمحرم أن يأكل لحم الصيد أم لا، فنجد في رواية جاءت على لسان على بن أبي طالب رضي الله عنه دليلاً على كراهية الرسول ﷺ لهذا النوع من اللحم، بينما توضح رواية قتادة أن الرسول ﷺ قد اشترك في أكل لحم الصيد. ومن ثم، باتت هاتين الروايتين مثار خلاف بين مدرستين من مدارس الفقه، حيث ذهب الشافعية إلى القول بكراهة تناول هذا اللحم، تصديقا لرواية علي رضي الله عنه. بينما يؤيد الحنفية رواية قتادة، ومع ذلك فقد ذهب المسلمون للقول بصحة كل من الرأيين الذين أوردتهما المدارس الفقهية. ولم يتسنى للتاريخ نسخ هذا النوع من الفكر الذي ينتمي لنفس الفئة، وكذلك لا يمكن أن تنسخ رواية غيرها. وعلى الرغم من ذلك، فقد حدث بالفعل أن ترك التأثير التراكمي للتاريخ بصمته على العلماء فهبوا يفسحون المجال لأهوائهم في تحريم العمل بالحكم القرآني تحريمًا مطلقًا.

لم يكن التاريخ ليؤثر على فهم الوحي الإلهي فحسب بل أصبح أيضا ناقدا وناسخا للسنة التي أصبحت له مكانة مقدسة من خلالها. بما أنه لم يعد ممكنا للتاريخ التوصل إلى حلول تمكنه من السيطرة على تلك الفوضى التي أثارتها الروايات المتناقضة التي وردت حول نفس الآيات، فقد مهد الطريق لتطفل الأحكام التي وضعها بنو الإنسان على الوحي وبسط سيطرتها عليه بصورة أشد خطرًا مما فعله التاريخ مع الوحي الإلهي، حيث ذهبوا إلى القول بأن بعض الأحاديث ناسخة لغيرها الأمر الذي كان سببًا في ظهور العديد من المدارس الفقهية ومن ثم لم يتسنى للمسلمين، في مثل هذا الموقف، فرصة الامتثال لأحكام الوحي الإلهي بشكل خالص. ولإلقاء المزيد من الضوء على هذا الأمر، نتناول آية التيمم كمثال على هذه المسألة، حيث جاء الهدي القرآني واضحًا في هذا الشأن فقال تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبًا

فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿٦﴾ ﴾ (المائدة 6)

تشير عبارة:

﴿ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ ﴾

التي وردت في هذه الآية إلى وجوب التيمم إذا تعذر وجود الماء حتى تحصل به الطهارة لمن كان جنبًا. وبمعني آخر فإن التيمم لما جاز أن يستعاض به عن الوضوء فإنه يجوز أن يستعاض به عن الغسل في ظروف معينة. ولم تحدد آية التيمم هذه الشروط التي يصبح عندها التيمم جائزًا فحسب بل ذكرت أيضا كيفية القيام به. ونجد في رواية عمار بن ياسر ما يدعم التأكيد على هذا الشرط الذي أوضحه القرآن لجواز التيمم حيث جاء عنه قوله بأنه أصاب جنابة عندما كان في سفر لأمر أمره به رسول الله فتمرغ في الصعيد لما لم يجد الماء فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك كي يتثبت من أمره. فأجابه الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه كان يكفيه أن يمسح كفيه ووجهه. ويبدو أن هذه الرواية، في ظاهرها، مؤيدة أو مفسرة لآية التيمم إلا أن هذه الرواية كانت تمثل عائقًا في طريق الفهم القرآني، حيث جاء في عجز هذه الرواية أن عمر بن الخطاب لم تقنع نفسه بما قاله عمار بن ياسر التي ذكرها وأجازها النبي ﷺ، وبمعنى آخر، فإن التاريخ الذي وضع بين أيدينا رواية عمار بن ياسر كـأداة لتفسير آية التيمم قد عرقل كل سبيل نحو فهم هذه الآية. جاء في صحيح مسلم أن عبد الرحمن بن أبزى أورد رواية قال فيها، لم يقم عمر برد ما قال به عمار بن ياسر فحسب بل إن عمار نفسه قال: "لا أحدث به أحدا ولم يذكر".[lxv] كما جاء في بعض الروايات

أن عبد الرحمن بن مسعود ذكر أنه لم يرد في القرآن أي شرط لجواز التيمم لمن كان جنبًا حتى وإن ظل الماء متعذرًا لمدة شهر. كما نجد في بعض الروايات الأخرى حوارًا يدور بين عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري، يذكر فيه ابن مسعود أن عمر يري صحة الأخذ برواية عمار. وعلى الرغم من ذلك فإن من الأمور التي تتجاوز حدود العقل أن نري حكم القرآن الكريم في الاستعاضة بالتيمم عن الوضوء عند فقد الماء واضحًا وضوح الشمس في وضح النهار ولا نعلم لماذا يثير كل من عمر بن الخطاب وابن مسعود، بعض التحفظات بشأن هذه المسألة؟ فحاول الشافعي أن يجد تبريرًا لهذا التعارض بين التاريخ والوحي الإلهي عن طريق تفسير قوله تعالى:

﴿ أَوۡ لَـٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾

على أن المقصود منها ملامسة المرأة، ومن ثم، فإنها تؤخذ على أنها تعبير رمزي عن الجماع. فإن كان الأمر كذلك، لتحولت الآية كلية من التركيز على من كان جنبًا إلى التركيز على شيء مختلف تمامًا. ومن المثير للدهشة أن من كانوا على دراية بالأسلوب القرآني والفروق الدقيقة بين ألفاظ وعبارات اللغة العربية تحتم عليهم أن يحيدوا تمامًا عن جادة الطريق في دفاعهم عن التاريخ لدرجة أنه كان عليهم اللجوء إلى التفسيرات الغامضة المشكوك في صحتها بالنسبة لهذه العبارة القرآنية. فقد أشار الشافعي، كما جاء في كلام شاه ولي الله الدهلوى "أن عمر وابن مسعود كانا يحملان الملامسة على المس باليد" [lxvi] كما تذكر الرواية التي جاءت في صحيح مسلم عن عمار بن ياسر أن عمر عندما أكد رفضه لفهم عمار للآية القرآنية، أردف قائلا: نوليك ما توليت.[lxvii]

وهكذا، أصبحت آية التيمم مادة للنزاع بين العلماء وذلك بسبب تلك الروايات المتضاربة، حيث سقط الأمر الصريح الذي أورده القرآن الكريم في هذه المسألة ضحية لهذا النزاع الذي نشب حول مسألة جواز التيمم بدلاً من الغسل في حالة

تعذر الوصول إلى الماء من عدم جوازه. علاوة على ذلك، فقد أقامت النظرة المتباينة بين عمر وابن مسعود في تفسيرهم لقول الله تعالى:

﴿ أَوۡ لَـٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾

حاجزًا من الغموض امتد أثره إلى كل العصور اللاحقة. وليس ثمة دليل، في حقيقة الأمر، في أن القرآن يؤكد القول بفكرة نقض وضوء المسلم بمجرد أن تلمسه امرأة. وظل السؤال عن ماهية الحكم القرآني بالنسبة للجنب قائما نتيجة لهذه التفسيرات المتضاربة؟ كما أن تنوع الروايات التي جاءت في هذا الصدد وتفسيراتها المتضاربة كان نواة لظهور الكثير من المذاهب الفكرية بل وسعى العلماء للتوفيق بين كل هذه المدارس عن طريق إلقاء الضوء على مثل هذه الروايات التي يلي ذكرها: دخل رجل أجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال أصبت فأجنب رجل آخر فتيمم وصلى فأتاه فقال له نحوا مما قال للآخر يعني أصبت فذكر أحدهما أنه أصاب جنابة فلم يصل وذكر الآخر أنه أصاب جنابة فتيمم ثم صلى. يحكى هذا الحديث الذي أخرجه النسائي أن رسول الله ﷺ قد أقر فعل كلا الرجلين دون أن يفاضل بين فعليهما.[lxviii] إن مثل هذه القصص يولد الاعتقاد الزائف بأن خلافًا حادًا قد نشب بين الصحابة في فجر الإسلام، كما أنها تدعم حملة المعلومات المضللة التي روجها التاريخ إلى حد بعيد، بالإضافة إلى ذلك، فإن ما بدا من أن النبي قد اتخذ موقف التسامح بالنسبة لهاتين الحالتين التين أشرنا إليهما يغاير وبالتأكيد طبيعة النص القرآني وطريقة فهمه المحددة والواضحة.[lxix]

التاريخ ونسخ السنة

إن التاريخ الذي اكتسب مكانة مقدسة وقطعية من خلال السنة النبوية قد حظي، بنهاية القرن الثاني الهجري، بنفس درجة المصداقية التي تمتعت به السنة المتواترة. فقد ظهر نموذج السنة المتواترة وكذلك نموذج السنة القولية "المروية"

للوجود واتخذ كل منهما مسارًا مختلفًا على مدى قرنين من الزمان، على الرغم من تطابق ظروف نشأتهما. وقد استمر المسلمون جيلاً بعد جيل في الإقتداء بذلك النموذج الظاهر الذي تأصل في المجتمع بفضل قربهم من العهد النبوي وبفضل توجيهه ﷺ لهم. وقد أقيم هذا النموذج بشكل بالغ الدقة لدرجة أن أحدًا لم يتشكك في صحته ولم يري أحد حاجة في ضرورة التحقق من صحة السنة المشهورة تاريخيًا. وعلى الجانب الآخر، نجد أن أولئك الذين اجتهدوا في البحث عن السنة القولية للنبي أو آثاره ﷺ كانوا يرون أيضًا أنه يجب الحفاظ على النموذج النبوي بكل تفاصيله وجوانبه الايجابية بدلاً من الاعتماد التام على الآثار التاريخية والاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، فإن السنة القولية عندما حظيت بمكانة مرموقة في نهاية القرن الثاني الهجري وعندما صارت كتابات علماء الأصول متاحة للعامة، أصبح من الممكن الاستعانة، من حيث المبدأ، بالسنة القولية للمرة الأولى في تصحيح السنة المتواترة. ونري أن الإمام الشافعي عندما أعلن تمسكه بقوله في شأن صحة السنة القولية، أنه قد وافق منهج الإمام مالك في الفقه وعارض إجماع أهل المدينة. ويدل ذلك على إمكانية أن يكون نموذج السنة المتواترة انعكاسا لآثار المسلمين الأوائل. غير أن هذا الإصرار الشديد على السنة القولية والعمل بها كناسخ لم يكن له وجود في زمن الإمام مالك. ومن ناحية أخري، لم يكن هناك ما يبرر رفض الشافعي اقتراح الخليفة المأمون الذي يقضي بضرورة اتخاذ بموطأ مالك مرجعًا ثابتًا لتفسير الدين، حيث كان الإمام مالك يدرك حقيقة أن الروايات القولية التي أوردها في الموطأ قد وصلت بطريق الأسانيد التاريخية، وأنه على الرغم من الأهمية التي كانت تتمتع بها هذه الروايات إلا أنها ما زادت عن كونها أخبار آحاد والتي على الرغم من إمكانية الاستعانة بها في كتابة التاريخ أو فهم العقيدة، فإنه لا يمكن لها بأي حال أن تعترض طريق السنة المتواترة التي عززتها استعانة جيل بأسره بها بشكل متواصل. وكما أوضحنا سابقا، ما وجد التوازن الدقيق بين الأسوة المتواترة و"السنة القولية" منذ

العقود الأخيرة للقرن الهجري الثاني. لقد ترك مصنف "الرسالة" الذي صنفه الشافعي والذي كان يعتبر مرجعًا ثابت الحجة بقدر ما لعلم أصول الحديث والفقه والتاريخ من أهمية، أثرًا عميقًا على الفكر الإسلامي في الأعوام التالية. ولقد شرع الناس، بمجرد التسليم بأن السنة القولية مقدمة على ما خلفه أهل المدينة من آثار أو على السنة المتواترة، في الاستعانة بها لتصحيح ونقد السنة التي اشتهر العمل بها. وليس هذا في حقيقة الأمر إلا هجومًا مباشرًا شنه التاريخ على السنة عن طريق الأقوال والآثار. ولذا يمكننا القول بأن هذه الأهمية البالغة التي اكتسبها التاريخ من خلال السنة القولية قد زعزعت أسس النموذج الظاهر والمتواتر للسنة. فالأفعال التي حظيت على إجماع الأمة في السابق صارت مثارًا للجدل وذلك لتدخل السنة القولية فيها، بل إن الأمر وصل إلى حد ظهور خلافات حادة حول الصلاة والعبادات والأنشطة اليومية التي توارثتها الأجيال جيلاً بعد جيل. حتى أن الصلوات المفروضة التي يؤديها المسلمون خمس مرات في اليوم والليلة منذ عهد النبي لم تكن بمنأى، أيضا، عن هذا الجدل وتلك الخلافات التي نشأت حول كل هيئة من هيئات الصلاة، بدءًا من نية الدخول في الصلاة وحتى التفات المصلي يمنة ويسرة معلنًا الانتهاء من الصلاة وهو ما يعرف بالتسليم. ويعتبر هذا دليل على مدى عمق الأثر المترتب عن سيادة السنة القولية، والتي ترمز،في حقيقة الأمر، إلى تفوق التاريخ والروايات التاريخية على السنة المتواترة أو النموذج الظاهر.

ويمكن لمن يرون أن التاريخ هو المنبع الوحيد للنموذج النبوي القول بأن الخلافات التي نشبت حول كيفية أداء الصلاة يعود أصلها إلى السنة المؤكدة وأنه يمكن إرجاع كافة القضايا الخلافية للنبي ﷺ. غير أن التفوه بمثل هذا الأمر قد يؤدي إلى سوء فهم لكل من التاريخ والسنة؛ حيث يمكن أن يعتبر ذلك نوعا من التبسيط المفرط الذي لجأ إليه المتأخرون من العلماء، في زمانهم، بهدف السيطرة على القضايا التي نشأت نتيجة لما وقع بين التاريخ والسنة من صراع على

المستوى العام. وعلى الرغم من ذلك فإن قبوله على مستوى المعرفة أو التاريخ أمر غير ممكن، وكذلك لا يمكن أن يقويه أي دليل قرآني وذلك لأن الله تعالى وصفهم بقوله:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا ... ﴿١٥٩﴾ ﴾ (الأنعام 159)

فإذا احتدم الخلاف بين السنة والشيعة، ثم بين مختلف المذاهب السنية مثل الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية حول العبادات اليومية مثل الصلاة لدرجة أنه بدا وكأن كل فرقة كانت تؤدي نوعا مختلفا من الصلاة عن غيرها من الفرق الأخرى وربما لا يمكن لأي فرقة اليوم الجزم بالطريقة التي كان يؤدي بها الرسول ﷺ الصلاة في آخر أيامه، ومن ثم يمكن عزو كل هذه الأسباب إلى تفوق السنة القولية على غيرها من المصادر. ولو كان الأمر يتعلق بكيفية إمامة النبي ﷺ للمسلمين في الصلاة في آخر أيامه، فيجدر الإشارة إلى أنه لو أن أبا بكر، وهو الذي نال شرف إمامة المسلمين في الصلاة في حياة الرسول كان قد حاد ولو قليلا عن صلاة النبي، لاحتج عليه المسلمون بكل تأكيد. فلو مال أي من الخلفاء الراشدين عن صلاة النبي ﷺ، بعد وفاة النبي ﷺ، لجاء ذلك مسطورًا في صفحات التاريخ. إننا لا نجد دليلاً، في ذلك الخضم الهائل من الأقوال والآثار، على وجود أي خلاف بين الخلفاء الراشدين حول كيفية أداء الصلاة أو وجود أي خلاف بين الإمام والمأمومين حول كيفية أداء الصلاة. وعلى الرغم من ذلك فإن المصادر نفسها تذكر الواقعة التي ألقي فيها بعض المصلين باللوم على أحد أولئك الخلفاء مثلما حدث مع الخليفة عمر حينما كان يخطب في الناس فأنكرت عليه امرأة رأيه. فماذا عساه أن يكون السبب في نشوب الخلاف بين الفرق الإسلامية المختلفة والمذاهب الفقهية المتعددة حول أمور فقهية كالتكبير في العيدين وفي أيام التشريق الثلاث والتشهد والجهر بالبسملة والتأمين وعدد ألفاظ الإقامة للصلاة والقراءة خلف الإمام وغيرها؟ فإذا كانت أفعال النبي ﷺ هي المرجع في جميع هذه الأعمال

فلن يكون هناك إذًا ما يمنع من أن تنعكس بعض من أفعاله ﷺ على أفعال أولئك المقربين له. ولما كان المسجد النبوي الذي كان مقرًا للخلافة الإسلامية هو المكان الصحيح الذي كان يؤدي فيه الصحابة صلاتهم بطرائق عدة ولاعتبرت كلها صحيحة، حيث إن السنة تشمل مختلف عصور التاريخ الإسلامي.

لم يجز الإمام مالك الذي يحظى بمنزلة رفيعة بيننا لما له من علم بالأحاديث والفقه فضلا عن تمتعه أيضا بقربه الزمني والمكاني من المدينة الرسول– وضع اليد اليمنى على اليسرى عند قراءة البسملة أو رفع اليدين إلى شحمة الأذنين عند التكبير. وعلاوة على ذلك، قام المالكية بالتسليم في اتجاه واحد إيذانًا بانتهاء الصلاة وكذلك قاموا برفع الأذان لصلاة الفجر قبل طلوع الفجر بزمن طويل.[lxx] ويقف على الطرف الأخر أبو حنيفة الذي كان معاصرًا للإمام مالك غير أنه كان يعيش في الكوفة وهى بلدة تبعد عن المدينة بمسافة كبيرة فنجد بين أرائه وبين الآثار التي تركها الإمام مالك من آثار والتي سبق ذكرها اختلافًا كبيرًًًا. ومع ذلك، إن لم تمل نفس الإمام مالك إلى فكرة أن يكون الموطأ هو المصدر الإسلامي المعمول به في الفقه على الرغم من قيامه بأداء العبادات بطرق مختلفة، فإن السبب في ذلك قد يكون شعوره بأن السنة القولية المستمدة من التاريخ وآثاره لا يمكن أن تكون ناسخة للسنة المتواترة.

وسرعان ما أخذت الخلافات التي ظهرت حول أصول العبادات في الإسلام بسبب الحملة التي شنها التاريخ على النموذج النبوي طابع الأزمة الأيديولوجية. السنة القولية التي حظيت بمكانة سامية في الفكر الإسلامي بسبب الاعتقاد بأنها تيسر عملية التحليل التاريخي للأسوة المتواترة في التعارض مع النموذج النبوي بدعوى تصحيح الأوضاع ما لبث أن زال هيكلها الطبيعي. ولقد أفضت الخلافات التي نشبت حول مظاهر العبادة وكذلك الصراع الناشئ عن الاختلافات حول قضايا الفقه إلى خلق أزمة فكرية وإيديولوجية خطيرة للأمة المسلمة. لم يجد الفقهاء والدعاة أمامهم، في ظل هذه الظروف، سبيل سوى القول بأن كل ما جاء

من آثار مشهورة هي السنة واعتبروها المظهر الحقيقي لآثار الرسول ﷺ، وذلك كي لا تنكب الفرق الإسلامية على اتهام غيرها بالضلال. وكان الحل الذي وضعه العلماء للخلافات التي شاعت في عالم الفكر الإسلامي هو ضرورة النظر إلى كافة الآراء المتباينة حول آثار النبي ﷺ على أنها المظهر الشرعي للسنة. أما بالنسبة للخلافات التي قامت بين علماء الإسلام، وآراء الفقهاء المتضاربة فضلا عن الأخبار المتناقضة التي أتت بها الروايات، فقد تم الإجماع على ضرورة ترتيبها حسب أهميتها. كما بذلت المحاولات لإصلاح الضرر الذي لحق بهيكل النموذج النبوي نتيجة لما احتلته السنة القولية عند الشافعي من تفوق على غيرها حيث تسبب ذلك في تصعيد الخلاف حول القضايا الفقهية الأخرى أيضا وذلك عن طريق الاتجاه للتوفيق بين التاريخ والسنة القولية. ولم تكن الآراء التي عبر عنها احمد بن حنبل وما تبعه من الفقهاء بأن السنة بأسرها يمكن عزوها إلى النبي ﷺ

في حقيقة الأمر لأ مثلاً على هذا الاتجاه التوفيقي. ونجد بعض الروايات تدعم هذا الاتجاه كتلك التي تؤكد على أن المصلي الذي يقرأ سورة الفاتحة خلف الإمام له في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقره على فعله، والذي لا يقرأها، له في بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقره على فعله أيضًا.[lxxi] لقد أثبت مثل هذا النوع من الروايات التي يستدل بها لامتصاص الضربة التي وجهتها الأزمة الإيديولوجية لها نجاحها الظاهري في الوصول إلى مأربها، كما انحسر الاتجاه نحو اتخاذ نسخة تاريخية بعينها على أنها هي العقيدة أو أنها هي المظهر الثابت للعقيدة. كما اظهر الناس بعد نظرهم في التوفيق بين الاختلافات حول صحة التاريخ. ومع ذلك، فقد ترك هذا الاتجاه نحو البرجماتية والتسوية فيما يتعلق بالنموذج النبوي أثرًا عميقا على مفهوم السنة في العصور المتأخرة. ويعد توسيع نطاق السنة لتشمل آثار الصحابة عملا مخالفا للمفهوم القرآني للنموذج النبوي والتي يجب على المسلمين التأسي بها في جميع الأحوال. ثانيا، يعتبر القول بنشوب أي خلاف، من المنظور التاريخي، بين صحابة رسول

الله ﷺ حول السنة المتواترة والسنة المشهورة مثل الصلاة، لا يعدو أن يكون ضربًا من الخيال.

لم يعد إلغاء التاريخ، استنادًا إلى دليل تاريخي منذ أن منح تلك الدرجة من المصداقية أمرًا يسيرًا، فبعد التأكيد على أن السنة القولية هي المصدر الرئيسي للدين وبعد القول بأنها أقوال النبي ﷺ، لم يجد العلماء سبيلاً أمامهم سوى القول، على الفور، بأن الروايات المتباينة والمتضاربة هي روايات صحيحة، ومن ثم أدي هذا الوضع إلى إجبار العلماء على أن يتخذوا موقفًا تتضح معالمه من عبارة الليث بن سعد التي قال فيها:"متى ذهب العلماء أو الفقهاء إلى القول بحرمة شيء ما أو حليته فإنه لا ينبغي لمن قالوا بحرمته أن يحملوه ذلك الحكم على أن خصومهم (من يقولون بحليته) قد ضلوا عن سواء السبيل، وكذلك لا ينبغي لمن يقولون بحليته أن يحملوا هذا الحكم على أن خصومهم قد حادوا عن جادة الطريق.[lxxii] فقد قام جصاص، وهو الذي اشتهر بنظرته المجددة في تفسيره للعقيدة فكان يطلق عليه (مجتهد المذهب) وكان له أنصار من بين كبار العلماء، من أمثال شمس الأئمة السرخسي بالتوصل إلى طريقة للخروج من بؤرة هذا الجدال الدائر حول أخبار الآحاد حيث ذهب إلى القول بأنه يستطيع المسلمون أن يتبعوا أي نهج تميل إليه نفوسهم من بين هذه الروايات، إذ جميعها يمكن إرجاعه إلى الرسول ﷺ بطريقة أو بأخرى. أما بالنسبة للخلاف الذي نشب بين علماء المسلمين، فقد ذهب جصاص إلى أن السنة لم تكن أبدًا سببًا في إحداثه ومن الأولى أن تعتبر الجهود التي بذلها العلماء في محاولة منهم لإثبات تفوق السنة هي التي أدت إلى وقوع ذلك الخلاف. ويري جصاص، علاوة على ذلك، فيما يتعلق بما للمسلمين فيه من حق، أنه ليس على النبي صلى الله عليه وسلم توقيفهم على الأفضل مما خيرهم فيه.[lxxiii] ربما أتاح لنا هذا النوع من الحيل (أعني البحث في السنة عن الأفضل أو الأعلى مرتبة) فترة من الهدوء والراحة المؤقتة من هذه الصعوبات التي تسبب التاريخ في إحداثها، غير أنها ولدت نوعًا من الغموض حول مقصد النبوة ومن ثم تمكن

العلماء، بدعوى "البحث عن الأفضل من السنة"، من الحصول على منصب مستقل لتفسير الدين.

إن من يرون تفضيل نموذج عن آخر، حتى فيما يتعلق بالنموذج النبوي، أو يرون أنفسهم أهلاً لتحديد ما هو مفضل من السنة وما هو غير مفضل منها وهم الذين جعلوا التاريخ المصدر الأساسي لهم في سعيهم هذا، سوف يجدون أن كل الأبواب قد أوصدت دونهم. والحقيقة هي أن- الاستراتيجيات التي تبنوها إضافة إلى ما لديهم من مفاهيمهم مغلوطة عن التاريخ جعلتهم أسرى في سجن التاريخ. وبات من الصعب الآن، بل من المستحيل عليهم تحديد النموذج الأصلي الصحيح للسنة والتوصل إلى معرفة من يحالفه الصواب من الأئمة والمجتهدين الذين نشب بينهم خلاف حقيقي حول قضايا جدلية. فهل كلهم على صواب أم هناك رأي بعينه جانبه الصواب؟ إنها فردية التميز للوحي الإلهي التي تجعل النظام الفكري الذي يبني أصوله وفقًا لمبادئه يتمتع بنوع من السيادة والذي يدور حول النموذج والنظرة العالمية التي يرسم معالمها، ويؤكد ذلك ما جاء في القرآن الكريم حيث قال الله تعالى:

﴿ ... وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾ ﴾ (النساء 82)

فإذا ما انفصم الفكر الديني عن الوحي الإلهي وهام على وجهه في عوالم التاريخ، فإن ظهور الخلافات والأوجه المتباينة للحقيقة يكون أمرًا طبيعياً. وما دمنا عاجزين من تخليص أنفسنا من قبضة التاريخ فإننا لا يمكننا القضاء على هذه الفوضى والاضطرابات التي تفشت في عالم التفكير الديني. إن الإجابة عن السؤال الذي يدور حول السبب في عدم التوصل إلى حل للأزمة الناشئة عن هذا الصراع الدائر بين التاريخ والسنة حتى الآن تكمن في الاعتماد الكلي على السلف ونهجهم الذي اعتمدوه في التفقه وفهم الشريعة. إن الشرط الذي وضع للتوفيق بين هذه الآراء والقول بأنها جميعًا على صواب وأن كافة الروايات في مرحلة أو أخرى

هي التعبير الشرعي للسنة قد يكون استراتيجية وقتية يعمل بها في الأزمات فقط، بيد أن القول بأن هذا المفهوم الذي تكون عن السنة هو حقيقة في حد ذاته وأن كافة الرؤى المتباينة حول التاريخ والتفقه كلها صحيحة وبأن دعم هذا الجدال من خلال تأكيد العلماء على أن المتقدمين أمثال أبى الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر الباقلاني وأبي يوسف و محمد بن حسن والقاضي شريح[lxxiv] يدعمون هذا الاتجاه قد يصل إلى حد إعطاء الوحي الإلهي مكانة ثانوية في طريقة تفكيرنا، وعلى الرغم من جهودنا في هذا الصدد إلا أننا سنظل أساري للتاريخ ولما نجم عنه من فكر تقليدي.

إن اللجوء إلى آراء السلف الذين كانوا هم أنفسهم ضحايا هذا الزيغ الفكري لا يمكن أن يكون سبيلاً لإصلاح الضرر الناجم عن الأفكار المغلوطة حول التاريخ كما لا تتمتع طرق التحليل والتأويل التاريخية بالقوة الكافية التي تؤهلها لتهيئة المناخ لظهور وسيلة لضبط صحة التاريخ تضمن تصحيحه والتثبت منه. لكن تفعيل هذا الأمر قد يصل من وجهة نظر التاريخ إلى حد تقليص دوره وإلغاء وجوده، ولاسيما عندما تشتد قبضة مثل هذه الأحاديث التي يحول وجودها دون القيام بأي محاولة لضبط صحة التاريخ على الروايات التاريخية الصحيحة. لقد حذرنا الحديث الذي تناول مسألة "مثله معه" الذي سبقت الإشارة إليه من المستقبل المروع حيث جاء فيه: "يوشك رجل شبعان متكئا على أريكته يقول: "عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه".[lxxv] غير أن هذا الموقف يعد عاريًا من الصحة وفقا لما جاء في هذا الحديث. إن التاريخ لم يقنع بوضع مثل هذه الروايات في مقدمة الروايات الصحيحة بل قام، في محاولة منه لإيجاد مبررات للقول بأن السنة خارجة عن نطاق القرآن الكريم، بعزو روايات غير صحيحة إلى عمر مثل قوله: "سيكون من بعدكم قوما يكذبون بالرجم وبالدجال وبالشفاعة وبعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعد ما امتحشوا"[lxxvi] وذلك حتى يرسخ مكانته كسجل صحيح للدين ولكي يضع نفسه في مكانة أرقي من

أي أساس تاريخي أو أية عملية تدقيق. وسواء أكان الأمر يتعلق بأحكام الرجم أو بظهور المسيح الدجال أو بمفهوم الشفاعة أو بعذاب القبر، فإن الحقيقة الثابتة التي لن تتبدل هي أن القرآن الكريم قد خلت آياته من أية إشارة إلى هذه الأمور. إن مثل هذا النوع من القصص التاريخي لم يدعم الاعتقاد بوجود نوع من الأعمال الدينية خارج نطاق القرآن أو الأمور التشريعية التي جاء بها "الوحي غير المتلو" فقط بل إن تأثير هذه القصص التاريخية يمكن رؤيته على التابعين الذين اقلعوا تدريجيا عن النظر إلى التاريخ على أنه مجرد تاريخ وفقدوا الرغبة في تقدير ما جاء عن النبي من أقوال وآثار إذا ما أخضعت للمبادئ التاريخية. وقد يبدو أن التاريخ قد ترقب النقد ومنع وقوعه حتى قبل أن يكون للنقاد مآخذ عليه، ومن المحتمل أيضًا أن يكون بعض ممن ضاقوا ذرعًا باستبداد التاريخ قد اضطروا إلى إنكاره كلية، حيث يمكن للمرء أن يجد الدليل على ذلك في اتجاهات التابعين وتابعيهم، وكذلك في صدر الإسلام[lxxvii] أو قد يراه في ذلك النموذج المتطرف الذي يبدو في سلوك بعض ممن يطلقون على أنفسهم "أهل القرآن". ومع ذلك، فما من سبيل، تقريبًا، لإصلاح التاريخ من الداخل على الرغم من طغيانه المطلق إذ ليس للتاريخ الشجاعة على القيام بنقد ذاته وهذا هو السبب في أن التاريخ قد يري عدم قبول روايات مثل "تكثر لكم الأحاديث بعدى فما روى لكم حديث عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فاقبلوه وما خالفه فردوه"، مدعيا أن هذه الأحاديث وضعها الخوارج والزنادقة.[lxxviii] علاوة على ذلك، فقد حاول التاريخ حمل الناس على الاعتقاد بأن المحدثين والمفسرين كانوا قد أصابهم الوهن عند سماع هذه الروايات لدرجة أنهم قالوا بأن هذه الروايات مناهضة للقرآن. وتكفينا هذه الحقائق لإثبات عجز التاريخ عن القيام بتقويم مساره أو إصلاحه من الداخل.

الرجوع إلى السنة

من المفترض أن يشتمل التاريخ على صور من ثقافات الشعوب وحياتهم الجماعية داخل مجتمعهم. ففي أثناء الاضطلاع بمسئولية نشر الأقوال والأفعال أحيانا ما تكون هذه الصورة معتمة وأحيانا أخرى تكون مشرقة وأحيانا أخرى تكون شفافة وأحيانا تبدو ضئيلة جدا مثل الأشياء التي يراها الإنسان عن بعد. في الرحلة التاريخية التي مرت بها الإنسانية، نجد أن تأثر مجتمع من المجتمعات بمفهوم التاريخ والرؤية العالمية أمر طبيعي. إذًا فسوف يكون لزامًا علينا في ظل هذه الظروف أن نحرر السنة من قبضة التاريخ إذا أردنا أن نستعيد النموذج الصحيح للسنة. وبما أنه لا يمكن تخليص السنة من قبضة التاريخ، فإن التوصل إلى النموذج النبوي بكافة أبعاده يصبح أمرًا مستحيلاً. وسوف نفصل القول في هذه المسألة فيما بعد. ويمكن أن نوجز القول بأن هذه الأمور كلها تتعلق بالحالة التي لا يصبح التاريخ عندها مفسرا بل مؤيدًا للوحي الإلهي وكذلك يمكننا القول بأننا نمتلك القدرة على تخليص أنفسنا تماما من بناء دراساتنا للتاريخ على الافتراضات أو على أن التاريخ له السلطان المطلق. والقول بأن إجماع الأمة على صحة كتب الصحاح الستة قد ثبت بالفعل وكما تعين علينا القول بأن كل ما ورد من مظاهر التضارب في السنة هي الألفاظ الحقيقية لها لمجرد تمسك أسلافنا والمتقدمين من العلماء بهذه الرؤية، هي في حقيقة الأمر دعوات صريحة لدراسة التاريخ على ضوء الأحكام الفقهية. وهذا التصور في حقيقة الأمر يعطينا انطباعا بأن الباب إلى فهم التاريخ قد أغلق حتى قبل فتحه.[lxxix] حيث لم يقم العلماء بأية مبادرة لتحقيق ذلك الحقيقة الخالدة التي لها قدسيتها مثل الوحي الإلهي وكذلك حمل الناس على الاهتداء به من خلال الأحكام الفقهية. وعلى النقيض من ذلك، فقد رأينا الأحكام التي ادعاها كفار قريش على النبي ﷺ والتي كان مفادها أن النبي كان يمارس السحر الأسود وفتن الناس عن دينهم بعذوبة ألفاظه. لم تدحض هذه الأحكام فحسب بل إن الله ﷻ دعا الناس ليشهدوا عظمة الوحي الإلهي بأعينهم؛ وإن الوحي الإلهي ليحث الناس مرارا وتكرارا على التفكر والتأمل والتدبر في

الكون، ومن ثم الوصول إلى النتائج الصحيحة والمنطقية. إذا كانت حقيقة مقدسة مثل الوحي الإلهي لا ترضي إكراه الناس على إتباعه، سواء عن طريق تحويل أفكار الناس بالقوة أو عن طريق الأحكام الفقهية وما لها من سلطان على الناس بسبب، فإلى أي مدى إذًا يصبح الإصرار على وجوب النظر إلى التاريخ الذي يحتوي على الحكمة الإنسانية والمصنفات التي جمعها الإنسان عن أقوال النبي وآثاره كوحي غير متلو أمرًا صحيحًا؟ الحقيقة هي أنه- مادامت السنة لم تتحرر من التاريخ بصورة تامة، فستظل طبيعتها المحددة التي يجب التأسي بها محل شك؛ وسيظل السؤال قائمًا دون إجابة وهو لو أن المصنفات الستة في علم الحديث كانت هي المصدر الخالد للوحي غير المتلو فلماذا إذًا يرفض العديد من علماء الفقه ممن ينتمون إلى مذهب أهل السنة كثيرًا مما جاءت به السنة كحكم الصلاة لمن غيبت الخمر عقله، وكحكم زواج المتعة.

كتب الإمام مسلم في مقدمة مصنفه "صحيح مسلم"، أن الكذب يخرج أحيانا من فم الصالحين، فربما جري الكذب على لسان احدهم غير أن نيتهم لا يخالطها الكذب. لذا فإنه ينبغي علينا ألا نتجاهل حقيقة أنه لزام علينا، بالنسبة لذلك الميراث الضخم من الأقوال والآثار، أن نتعامل مع الألفاظ التي جاءت على لسان النبي لا أن نعمل عقولنا في تأويل معانيها. فيجب علينا حتى نستعيد الصورة الصحيحة للنموذج النبوي، أن نتغاضى عما يرد على لسان الرواة من أخطاء وصلاً إلى المعاني الصحيحة التي قصد إليها الرواة. ولن يكون هذا الأمر ممكناً إلا إذا استطعنا أن نقيد التاريخ داخل حدوده. كما أن تفادي هذه السقطات اللغوية التي قد يقع فيها الرواة ممن حسنت طويتهم، في حقيقة الأمر، والتماس نواياهم الطيبة وقلوبهم النقية هي أمور يمكنها تصحيح أفكارنا المحرفة عن التاريخ. في مقابل ذلك، يعد تجاهل الأفكار المشوهة عن التاريخ التي يبرزها هؤلاء الرواة أو اتخاذ نقدهم للتاريخ على أنه الكلمة الأخيرة في هذا الموضوع أو القول بأن كل ما دون في كتب الأقوال والآثار صحيح أو تحديد الروايات المتناقضة والمتضاربة للتاريخ

على أنها أشكال وألوان متعددة للسنة نوع من التآمر مع التاريخ، في حقيقة الأمر. فلا يهم إذا ما تم ذلك بدافع التصديق على التاريخ أو تحت تأثير السلف؛ فلا يمكننا أن نغلق أعيننا عن حقيقة أننا أنفسنا قد منحنا التاريخ السلطة الشرعية أولا من خلال الأقوال والآثار، ومن خلال السنة، ثم من خلال الوحي غير المتلو؛ يعد هذا الأمر من صنع التاريخ وليس الوحي الإلهي فقد كان لفترة تاريخية طويلة اليد الطولي في منح الصحاح الستة مكانة الوحي غير المتلو، حيث لا ينظر للمبادئ التاريخية والمعايير النقدية إلى جانب قواعد الجرح والتعديل -التي وضعت على أساسها في مكانة المصدر الأصيل للسنة عوضا عن التاريخ- إلا على أنها من عمل القلب والفكر الإنساني. فعندما يبدأ طغيان التاريخ في التعارض مع ما يستنبط من الوحي الإلهي وعندما ينموا الشعور بأنه قد أقام جدارًا منيعًا حول الوحي الإلهي سواء كان ذلك عن طريق التاريخ نفسه أو بزعم إعطاء الوحي الخلفية والسياق التاريخي، إذًا فليس ثمة سبب في عدم التزامنا بالقيام بإعادة النظر في المبادئ التي وضعناها بأنفسنا. بالطبع، فإن النظر للتاريخ، وهو الذي مُنح عن طريق السنة مكانة مقدسة بالفعل، نظرة ناقدة يجعل من الواجب علينا أن نكون على وعي بالعملية التاريخية التي من خلالها انغمسنا في العمل المضلل الذي سعينا فيه لمنح التاريخ مكانة مقدسة الأمر الذي جعلنا أسرى للمبادئ التاريخية التي وضعناها بأيدينا ولم يضعها غيرنا.

كما يجب علينا أيضا ألا نغفل عن الحقيقة التي تؤكد على أن مصنفات الحديث قد أصبحت تحتل الآن مكانة راسخة كمصدر خالد من مصادر الوحي غير المتلو، وذهب العلماء إلى أن من لا يرون صحة القول بهذه المصنفات على أنها المصدر الخالد لأقوال النبي ﷺ يعتبرون مخطئين ومتهمين بالزندقة بل وملحدين. والحقيقة الثابتة - بصرف النظر عما لهذه المصنفات من مكانة حيث تعتبر مصدرًا من مصادر الوحي غير المتلو- هي أنهم لم يتمكنوا من ترسيخ مكانتها عندما خرجت هذه المصنفات للناس حتى ولو على أنها مصادر تفسيرية

وإيضاحية. فإذا كان الخوارج قد رفضوا قبول الروايات التي جاءت في فضائل أهل البيت واعتبروها وسيلة لتأييد التعصب لهم، فإن الشيعة قد رفضوا صراحة أحاديث المناقب. وعندما تسرب فكر المعتزلة إلى الفكر الإسلامي في العصور المتأخرة نتيجة لتأثير الفكر الإغريقي عليهم، فإن إنكار الأحاديث التي وردت في ذكر صفات الله تعالي قد أحدث ضجة في عالم التفسير الإسلامي. فما من شك في أن كل فرقة كانت تسعى لإقناع غيرها بأن الأحاديث التي نالت استحسانها هي وحدها الصحيحة وسوغت لنفسها نشر هذه الأحاديث لدعم موقفها، بيد أن الجماعات الطائفية أو الفقهية أو الطائفية المختلفة لم تمعن التفكير في أنه بسبب طبيعة الأقوال والآثار المثيرة للجدل، قد تبوء أولئك الذين رفضوا قبول الروايات التي قدموها مكانة من اتبعوا غير سبيل المؤمنين.

بعدها، وعندما بدأت عملية صياغة القواعد لضبط صحة الروايات وتفنيدها وتصحيح الرواة وعندما وضعت المعايير المختلفة لأحاديث الرواية والدراية بهدف التمييز بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة وعندما بدأ العديد من المحدثين وضع مصنفاتهم على أساس هذه القواعد، لم يرد بخاطرهم أن من يرفض قبول مؤلفاتهم ويشكك في صحتها سوف يكون متهمًا بإنكاره للسنة. فإذا ذهب شخص ما إلى القول بوجود خلل في الرواية أو قال بضعفها أو عدم صحتها، فإن هذا الشخص يعتبر كمن رفض الاعتقاد بصدق الرواة كليَّة، فقد كان المحدثون ومريدوهم على دراية تامة بأن ضبط الروايات وتنقيحها يتطلب بصيرة تاريخية لا يمكنها أن تترك فينا انطباعًا بالإيمان واليقين المطلقين بصحة هذه الروايات. فجاءت جميع المبادئ التي وضعت لتقييم الأحاديث من صنع العقل الإنساني الذي عكس الفكرة الشخصية التي تكونت في مخيلة المحدثين عن التاريخ. فربما يلجأ المرء إلى كافة أنواع الضبط لإثبات صدق الرواة وقوة تحملهم للحديث، غير أنه مع ذلك لن يتمكن أبدًا من الوصول إلى درجة اليقين المطلق، فلم يجد المحدثون أمامهم خيارًا آخر سوى الاعتماد على الدليل الخارجي للتاريخ في إثبات صدق

الرواة، حيث كانت المشكلة تدور حول أن الراوي الذي يراه أحد علماء الحديث ثقة كان غيره لا يراه كذلك؛ الأمر الذي أدى إلى نشوب خلاف فعلي بين المحدثين حول صدق الرواة وعدم صدقهم، وكان من الطبيعي، في ظل هذه الظروف، أن تظهر الخلافات حول صحة الأحاديث؛ فالحديث الذي يراه أحد المحدثين صحيحا كان غيره من المحدثين يراه غير صحيح. بما أن هذا الخلاف قد وقع نتيجة لفهمهم للتاريخ من منظور شخصي، فإنهم لم يتوقعوا من الآخرين قبول هذه الآراء التي جاءوا بها دون تردد. هذا هو السبب في إنه إذا أبدا أي فريق من العلماء استحسانه لأحد مصنفات الحديث، ذهب غيرهم إلى استحسان غيره من مصنفات الحديث.

وتعد فكرة التأكيد على أنه لم يعد هناك إمكانية لإخضاع محتوي أي من هذه المصنفات للضبط والتنقيح فكرة لم يقرها حتى تاريخ تلك القواعد التي على أساسها تم تصنيفها. فهناك مصنفات عديدة للحديث، وتجدر الملاحظة بأن مؤلفي كتب الصحاح الستة في القرن الثالث الهجري، على الرغم من كونهم معاصرين فيما بينهم، ظلوا منهمكين في مصنفاتهم الخاصة، ومرجع هذا الأمر أن مبادئ ضبط صحة الحديث وطرق التأكد من صحتها التي ذهب البعض من العلماء إلى القول بصحتها لم يكن الآخرون يولونها نفس الأهمية. فقد كان الإمام أبو حنيفة والإمام مالك، على سبيل المثال، يرون أنه لا ضير من أن تبني أحكامهم على الأحاديث المرسلة، ويقصد بها تلك الأحاديث التي سقط من سندها راوٍ، ولكن الإمام الشافعي أعرب عن تحفظه بشأنها وقال، على ضوء الوثائق المكتوبة، بضعف مثل هذه الأحاديث. وقد حظي الحكم الذي أصدره الشافعي بأهمية كبرى بين قواعد ضبط الحديث فيما بعد، حيث لم تعد الأحاديث المرسلة صحيحة في نظر المحدثين، على الرغم من أن الإمام مالك والإمام أبا حنيفة ينعمان بقربهما الزمني من عهد النبوة ومن ثم كان لهما اليد الطولي في علم الحديث والفقه، غير أن نقد الشافعي لآثارهما ألقى بظلال من الشك على مواقفهم في نظر الأجيال المتعاقبة. وبالمثل، يرى الإمام مالك أن آثار أهل المدينة يجوز الاستدلال بها على

السنة حيث يري أن ذلك المجتمع كان قد تأدب بآداب الرسول وصنع على عينه ﷺ ومن ثم، يمكن القول بأن كل أثر من هذه الآثار يتمتع بقبول الرسول وإقراره له. ومع ذلك، رفض العلماء في الحقبة المتأخرة قبول هذه الحجة التي أوردها الإمام مالك.[lxxx]

لقد نشأ أيضًا خلاف بين المحدثين حول تعريف الحديث الصحيح، فإذا رأي الإمام مسلم أن إمكانية أن يكون الراوي قد أخذه مباشرة عمن رواه كافية لإثبات صحة الحديث دون أن نكون في حاجة لإثبات وقوع هذا اللقاء مباشرة بأدلة تاريخية، فقد ذهب البخاري إلى أن اللقاء بالبدن ولو لمرة واحدة على الأقل شرط للتأكد من صحة الحديث. فإذا ذهب البعض إلى القول بأن الروايات التي جاءت على لسان الزنادقة هي روايات غير صحيحة فإن البعض الأخر يري أنه من غير الملائم أن نجعل إيمان أحد الناس أو إتباعه لمدرسة ما أساسًا لقبول الرواية، وربما كان هذا سببًا في قيام بعض المحدثين بتضمين مصنفاتهم للروايات التي ذكرها رواة الشيعة و الخوارج على الرغم من اختلافهم في طرق العبادة.

كما أشرنا في البداية، كان المبرر لوجود العديد من الروايات في كتب الحديث هو الخلاف الذي نشأ بين المحدثين حول شروط ضبط الحديث، ثم إن أولئك الذين كانوا على بصيرة بتاريخ نشأة علم الحديث سوف يلمسون وببساطة ذلك التطور التدريجي الذي شهده علم الحديث مع مرور الزمن. إن التواصل المطرد والتطور الدائم الذي يتزايد بمرور الوقت هو طبيعة المعرفة البشرية ومن ثم لا يمكن القول بأن المعرفة البشرية قد وصلت إلي غايتها في أي مرحلة من مراحل الزمن أو الادعاء بأنه نتيجة لرحلة التاريخ الطويلة التي تمتد إلي قرون طويلة أن المجلدات التي دونت الأقوال والأفعال التي جمعت على ضوء المبادئ التي استنبطها العقل البشري تخلو تمامًا من أي خطأ أو نقيصة يكون قد تسلل إليها خلال مرحلة البحث والتدقيق. كما لا يمكن القول أيضًا بأن الروايات التي يرويها الناس والتي بلغت منزلتها منزلة "الرواية بالمعني" قد حفظت لنا نموذجًا شاملاً

لكل أفعال الرسول ﷺ اليومية بكل أبعادها. ويرجع هذا أيضًا إلى أن المحدثين المعاصرين لا يرون أن شروط ضبط الحديث التي نعتبرها دليلاً دامغًا على ما يتمتع به المحدث من فكر عميق جديرة بهذه القيمة. ولو أن الشروط والضوابط التي يشترطها كل من الإمام مالك والإمام أبي حنيفة في ضبط الحديث لم يقبلها الإمام الشافعي أو غيره من علماء المسلمين الذين أتوا بعده استنادًا إلى علم الجرح والتعديل، ولو أن الشروط التي وضعها البخاري لضبط الحديث رُفضت في ضوء الأدلة التي توصل إليها تلميذه الإمام مسلم وغيره من المحدثين، وإذا كان هناك تضارب بين الشروط التي وضعها علماء الحديث المعاصرين، فلن تكون دراسة ما لدينا من تراث ثقافي كما فعل الشافعي والبخاري والإمام مسلم في الماضي ذنبًا عظيمًا. وكذلك لن يكون هناك سبب في أن نفقد الشجاعة لعمل هذا التقييم إذا لم ينظر علماء الحديث أنَّ التقييم النقدي والضوابط التي وضعها الإمام مالك لضبط الحديث، على الرغم من قربه المكاني بمدينة الرسول وقربه الزماني بعهد الرسول ﷺ على أنّه إنكارٌ للسنة، وكذلك إذا كان مفهوم السنة عند الإمام مالك، وأعنى بالسنة هنا عمل أهل المدينة، يمكن أن يحكم إليه بعدم الصحة في ضوء ما توصل إليه أهل الخبرة في شروط ضبط الحديث. ليس الأمر ضروريًا فحسب بل مطلوب أيضًا لأننا، على الرغم من بعد المسافة بيننا وبين زمن النبي ﷺ أبعد من المسافة التي بين زمن الإمام البخاري أو الإمام مسلم وزمن النبي ﷺ، لدينا الآن أدوات بحث هائلة في متناول أيدينا.

إن الخلاف بين المحدثين لم يكن حول مبادئ علم الحديث فحسب ولكنهم اختلفوا أيضًا على طريقة فهم الرواة للتاريخ. أو قد تقول أن التاريخ لم يكن له تأثير على ما ورد عن رسول الله ﷺ في الألفاظ والمعاني فقط بل امتد إلى الأمور التي تتعلق بالرواة أيضًا. وقد اشترط بعض المحدثين التفقه بالنسبة للراوي، في حين أن مفهوم التاريخ عند الآخرين كان يمثل انعكاسًا للحديث فقد جاء عن الرسول ﷺ أنه قال، "بلغوا عني ولو آية فرب مبلغ أوعي من سامع". وقد أدى

الخلاف بين المحدثين حول الرواة إلى أن كتب الأحاديث لم تلق قبلاً عالميًا تامًا؛ فقد ورد أن الإمام مسلم قد روى من ستمائة وخمسين راوٍ لم يعتبرهم الإمام البخاري أهلاً للراوية. وبالمثل روى الإمام البخاري عن أربعمائة وأربع وثلاثين راوٍ لم يعدهم الإمام مسلم من الرواة الموثوق بهم، وهذا هو السبب في وجود الكثير من الأحاديث التي تتوافق مع شروط ضبط الحديث التي وضعها الإمام مسلم، في حين أنها لا تتوافق مع شروط ضبط الحديث التي وضعها الإمام البخاري والذي يري أنها لا يجب أن تدخل في تصنيفات كتب الحديث.[lxxxi] كان هذا هو معرض الخلاف بين هذين المحدثين المشهورين حول شروط ضبط الحديث وتحمل الرواة، وهذين المحدثين لم يكونا في زمن واحد ومصادرهم واحدة فحسب ولكنهما كانا أيضًا أستاذًا وتلميذًا. وكان شروط ضبط رجال الحديث التي وضعها هؤلاء المحدثون محددة ومطبقة على عدد معين من الأحاديث، وهذا هو السبب في اختلاف شروط الصحة من محدث لآخر. فلو ثبتت ثقة أحد الرواة في الرواية فإن ذلك لا يستلزم صدقه في كل الحالات؛ فهيثم بن بشر الوسطي، على سبيل المثال، الذي قيل أنه كان تلميذًا للإمام الزهري كان ضمن سلسلة رواة الأحاديث التي ذكرها البخاري، بل ونري الإمام الزهري نفسه من حين لآخر في روايات البخاري. ومع ذلك، ورغم أن هذين الراويين من الثقات، إلا أن البخاري لم يأخذ أي رواية لهيثم عن زهير.[lxxxii] لقد ألقت هذه المفاهيم المتغايرة عن الرواة الشكوك حول صحة الروايات مما أدي إلى ظهور الاختلاف بين المحدثين، وهذا هو أحد الأسباب التي أدت إلى وجود هذا الخلاف بين المحدثين فيما يتعلق بتصنيف الأحاديث. ويري البعض أن مثل تلك المفاهيم المتغايرة عن الرواة هو اتجاه نحو الحذر والحيطة من الأحاديث الموضوعة، إلا أنه لا يمكن القول بأنه كنتيجة لهذا الاتجاه الذي يدعو في ظاهره إلى الاحتياط عند رواية الحديث كانت هناك ثقة تامة بين العلماء في صحة الروايات التي جاءت في البخاري ومسلم.[lxxxiii] بل على العكس من ذلك، نجد الاختلافات التي وجدت بين أصحاب

الصحاح الستة والتي دامت في حياتهم قد استمرت بعد مماتهم. ووفقًا لما ذكره أبو عمر الدمشقي، فإن البخاري نقل عن أناس أمثال عكرمة وإسماعيل وعاصم وعمرو بن فرذدق وغيرهم ممن ضعفهم أسلافنا من العلماء والباحثين. وبالمثل فإن العلماء أنكروا على الإمام مسلم استشهاده برواية سويد بن سعيد. ويؤكد الإمام الدار قطني على أن ما يقرب من مائتين وعشرة من الأحاديث التي جمعها أصحاب الصحاح أحاديث ضعيفة؛ ثمانون منها في البخاري، وثلاثون في مسلم، ومائة مشتركة بينهما. هذا هو ما قاله واحدٌ من المحدثين عن اثنين من أصح كتب الحديث ناهيك عن الأربعة المتبقية من بين الكتب الستة التي، على الرغم من تطبيق شروط ضبط الحديث التي وضعها المحدثون أنفسهم، لا يمكننا القول بصحة جميع الأحاديث التي وردت فيها بما في ذلك صحيح أبي داود والترمذي والنسائي التي تشتمل على عدد كبير من الأحاديث الحسنة والأحاديث الضعيفة وصحيح ابن ماجه الذي يتضمن جميع أنواع الأحاديث كالحسن والصحيح والمنكر. ويري المحدثون أنفسهم أنه من الخطأ القول بأن هذه الكتب الستة هي الكتب الصحيحة للحديث.

إن قواعد ضبط الحديث التي حُكم من خلالها بصحة بعض كتب الحديث قواعد من صنع البشر، ولا يمكن القول بأنها نزلت من عند الله ﷻ، ولذا سوف يظل مصطلح "الصحاح الستة" خاضعًا للدراسة والبحث دائمًا.[lxxxiv] إن أولئك الذين يصرون على اعتبار الصحاح الستة كتبًا خالدة فوق حدود الضبط والتقييم يريدون حقًّا إيقاف تطور التاريخ؛ فقد قيل إن الحافظ بن صلاح قد روج فكرة أنه بعد الكتب الستة، لا يجب أن يعطى أحدٌ الحق في تطبيق مبادئ الضبط على هذه الأحاديث أو نقدها كما قال إنه يجب القول بأن الصحاح الستة التي جاءتنا يجب اعتبارها آخر دراسة في هذا الصدد، ولكن العلماء لم يقبلوا هذا الرأي. وقد حقق الدار قطني الصحاح الستة، وكذلك حققها الحاكم وكانت جهودهم تسير في اتجاه متشابه. وقد قام أسلافنا أنفسهم بنقد وتقييم الأعمال التي قام بها من سبقهم من

العلماء. وقد أدي هذا إلى ترسيخ قول صحيح وهو أن الأعمال التي قام بها المتقدمون من علماء المسلمين لا يمكن أن تكون كاملة ومتقنة حتى ولو من خلال قواعد الضبط التي وضعوها بأنفسهم. إن تمجيد المسلمين للصحاح الستة يعتبر رفضًا لمفهوم التاريخ الذي أتوا من خلاله في المقام الأول. وإذا كان للبخاري ومسلم الحق في الشك في المحدثين الذين كانوا أتباعًا لصحابة النبي ﷺ ومن ثم القيام بإعادة تقييم وتعديل للروايات التي رووها والقول بصحة بعض الأحاديث وضعف بعضها، فما من سبب عندئذٍ في حرمان العلماء المتأخرين من هذا الحق.

كيف للتاريخ أن ينكر الروايات التي ثبت من خلالها العديد من الأحاديث النبوية الصحيحة قبل تصنيف الصحاح الستة، هذه الروايات رواها رجال ذوي شهرة واسعة أمثال عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وسيدنا جبير وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن عباس وجابر بن سمرة ﷺ. وتعد رواية هؤلاء الرواة من بين أكثر الأحاديث شهرة. وهناك أيضًا، هذا بالإضافة إلي أن هناك أحاديث رويت عن عبد الله بن عمر ﷺ والتي قيل أن الذي جمعها عنه هو تلميذه نافع، بالإضافة إلى الأحاديث التي جمعها جابر بن سمرة ورواها عنه ابنه سليمان بن سمرة. وهناك الكثير من الإشارات إلى هذه الروايات في كتب التاريخ. ويخبرنا التاريخ أيضًا أن هذه التصنيفات التي جمعت الأحاديث التي رواها الصحابة محفوظة الآن في كتب الحديث بعد تحقيقها. والأمر الذي يثير الدهشة في أول الأمر هو أنه إذا كانت هذه التصنيفات موجودة بالفعل، فلماذا لم تصلنا في أي شكل؟[lxxxv] والأمر الأكثر دهشة هو أن الناس قد قبلوا بعدهم وانسلاخهم عن الأحاديث الأكثر صحة، تلك الأحاديث التي جمعت في عصر صحابة رسول الله ﷺ، بل ولم يبذلوا أي جهد للحفاظ عليها كمصدر نهائي للسنة، كما أنهم يسلمون بأن الكتب التي جمعها المتأخرون يجب أن تكون في مرتبة المصادر الخالدة للسنة. ولو ثبت حقًا أن الحديث قد جمع في عصر الصحابة أو التابعين، فيجب عمل تحقيق لهذه الأحاديث وإعادة جمعها من جديد؟ إن سلمنا بصحة هذه الرواية

التاريخية فإن ذلك سوف يجعل من الصحاح الستة عملاً عديم الفائدة. إن إعادة تقييم الأحاديث التي جُمعت سوف تبدو من وجهة النظر العلمية والتاريخية عملاً ضالاً.

إننا لا نستطيع أن ننكر حقيقة أنه في إلقاء مهمة تحقيق ونقد السنة على عاتق التاريخ، جنبًا إلى جنب مع الأصول التاريخية ومبادئ علم الرجال، قد لجأنا أيضًا إلى المبادئ غير التاريخية ومقاييس إجماع المحدثين وشهرة الرواة. إذا كانت أحاديث الآحاد التي لم يعتبرها العلماء أحاديث صحيحة حتى عهد قريب تعتبر الآن أحد مصادر الدين وذلك لأنها ببساطة شديدة قد اكتسبت إجماع العلماء بمرور الزمن أو أنها قد أثبتت صحتها كأحاديث معمول بها، فإن هذه الأحاديث سوف تعطي انطباعًا بأننا نؤمن بدين غير سماوي لا ترتكز دعائمه على أصول منزلة من قبل الله تعالي بل على الاجتهاد الفردي للعلماء وعلى التطور التدريجي للوعي التاريخي. إن شيوع استخدام كلمة "الحديث" بدلا من التصنيفات السابقة للحديث على أنه حديث آحاد أو حديث متواتر، ثم تأكيد العلماء على أن هذه الأحاديث قد اكتسبت شهرة واسعة في أيام التابعين أو تابعي التابعين أحاديث صحيحة واعتبار الأحاديث التي اكتسبت شهرة في العصور التي تلت عصر التابعين أحاديث غير صحيحة،[lxxxvi] كل هذه الأمور لها اتصال غريب بالمفهوم التاريخي عند بني إسرائيل، الذين أعطوا للأجيال الثلاثة الأولى مكانة جوهرية في شريعتهم. هذه المكانة المقدسة التي أعطيت للأجيال الثلاثة الأولى لا نجد لها ما يؤكدها من القرآن فقد وصلت قواعد الدين مراحل التمام في عهد الرسول ﷺ. كيف يمكن أن يترك أمر الدين لإجماع التابعين على الرغم من تلك الرسالة القرآنية الواضحة الدلالة في قوله تعالى

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ... ﴿٣﴾ ﴾

وإذا احتل فهم كبار الصحابة في هذه الأحاديث دورًا ثانويًا كما قال بعض المحدثين، في خضم اكتساب الأحاديث لهذه الشهرة والقبول والعمل بها، فكيف تكون الشهرة التي اكتسبتها هذه الأحاديث وإجماعهم عليها محل ثقة. وقد أشار شاه ولي الله الدهلوى إلى أن الحديث الذي ورد به جواز التيمم للشخص الجنب في الصحاح الستة لم يجزه عمر ﷺ، ومع ذلك تحول هذا الحديث إلى حديث معمول به وبدأ يقل تحفظ الناس تجاهه مع مرور الزمن.[lxxxvii] ويري بعض المحدثين أيضًا أن شيوع قبول الحديث والعمل به بين الأمة يساهم في إعطاء الحديث مصداقية ومن ثم إنزاله تدريجيًا منزلة اليقين. ولا يمكن أن نتجاهل دور هذه العوامل التاريخية والاجتماعية عند تمجيد هذه الأحاديث.

لقد ابتعد المحدثون عن المبادئ التاريخية عندما حاولوا إعطاء الأحاديث مقامًا أعلى من مقام التاريخ، تلك المبادئ التي بنيت عليها أحكام الجرح والتعديل، في فترة من الفترات، والتي كان من نتائجها أن أصبح من الممكن وضع التاريخ في مكانة القدسية. وعند الحكم بصحة الحديث، أدى تجاهل قواعد الدراية والرواية في هذا مع إعطاء الأولوية للإجماع على الحديث وشهرته إلى وجود عدد هائل من الأحاديث التي تخالف العقل والتي أصبحت تشكل جزءًا من فكرنا الديني، هذا على الرغم من الاحتياطات التي اتخذها علماؤنا حول بعض الأحاديث المشهورة ولكنها في الحقيقة خبر آحاد.[lxxxviii] ومن بين أحاديث الآحاد حديث الرجم أو حديث الدجال أو حديث العسيلة أو حديث تعرض الرسول ﷺ للسحر الأسود أو تلك التي تزعم بأنه ﷺ كان أميًا بمعنى أنه كان لا يعرف القراءة أو الكتابة، غير أنها الآن اكتسبت شهرة؛ فكان أول حديثين من خلال عمر ﷺ والثلاثة الأخيرة من خلال البخاري ومسلم ومن ثم لم تعد هذه الأحاديث موضع اختلاف بين الأمة؛ فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الحديث الذي ذكر تعرض الرسول ﷺ للسحر الأسود قد ورد في الصحاح، إلا أن أبي بكر الجصاص عارض هذا الحديث بشدة.[lxxxix] وكذا القول بصحة الحديث الذي يدعى أن الرسول كان أميًا

بمعني جاهل لا يعرف القراءة ولا الكتابة لمجرد وروده في البخاري أو لمجرد أن لاقي قبولاً بين أفراد الأمة.[xc] فلو اكتسب أي حديث عبر مرور الزمن قبولاً بسبب تفكيرنا المضلل فإن ذلك لا يمكن أن يكون جزءًا من الدين لمجرد أنها اكتسبت ذلك من خلال إجماع العلماء أو شهرة الحديث. والاستناد إلي حديث الرسول ﷺ "لا تجتمع أمتي على الضلالة" بهدف القول بصحة الإجماع والشهرة يعد محاولة لفهم التاريخ انطلاقًا من أسس غير تاريخية ولا يعد ذلك أكثر من القول بالاستدلال على التاريخ بالتاريخ. وإضفاء مصداقية على مثل هذا الاتجاه سوف يعني أننا يجب أن نفقد حقوقنا للتحليل أو للنقد التاريخي.

الحاجة إلى دراسة السنة من منظور جديد

لا يمكن لكتب الصحاح أو غيرها من المصنفات التي تضم أقوال النبي ﷺ، وآثاره الجزم بأن كافة الأحاديث التي وردت فيها هي بالضرورة أقوال النبي ﷺ و حتى المحدثون أنفسهم لم يجزموا بذلك, فلا يمكن القول باستحالة وقوع الغلط في الطريقة التي حاول بها الرواة نقل جوانب الحياة اليومية للنبي، كما لا يمكن الادعاء بأن المعرفة التراكمية المستمدة من كل الأحاديث المشهورة تعتبر سجلاً شاملاً وصحيحاً للسنة. وما دام أنه قد تعذر الحفاظ على جوانب حياة النبي اليومية بتفاصيلها كاملة وبكافة أبعادها التي امتدت لثلاثة وعشرين عامًا، فإن الإحساس بأن باحتمال أن يكون الكثير من أقوال النبي وآثاره قد سقط من ذاكرة الرواة سوف يظل موجودًا، وربما استثني المحدثون من مصنفاتهم العديد من أثار النبي التي تعد أكثر أهمية وذلك لأنهم رأوا عندما أخضعوها للمعايير التي وضعوها لاختبار صحة الحديث أنها لا تنطبق عليها شروط الضبط. ذُكر أن الإمام البخاري وقع اختياره على سبعة آلاف حديث في مصنفه فقط (وهذه الأحاديث يصل عددها إلى أربعة آلاف إذا ما حذفنا الأحاديث المكررة) من بين ما يقارب الستمائة ألف. كما ذُكر أن الإمام أحمد صنف مسنده من بين ثلاثمائة ألف حديث، وورد، أيضًا،

أن صحيح مسلم صُنف من بين ثلاثمائة ألف حديث. وهذا يدل، بمعنى آخر، على أن أولئك الذين نعتبرهم أعلام الحديث ورجالاته كانوا على الحرص والحيطة بمكان بحيث رضوا برد مئات الآلاف من الأحاديث لعدم استيفاءها شروط الضبط الصارمة. ذلك وقد أشرنا إلى أن بعض الأبواب التي صنف لها البخاري والتي كان يعتقد أنها تشتمل على مائة ألف حديث لم تعد موجودة الآن، كما أصبح من النادر، الآن، وجود العديد من المصنفات الأخرى التي يرجع تصنيفها لتلك الفترة.

إن مثل هذه الأمور لتعد بحق دلائل واضحة على أن الحفاظ على السجل الكامل لتفاصيل الحياة اليومية للنبي ﷺ لم يكن أمرًا ممكنا بل ولم يقم أحد بمحاولة الحفاظ على ذلك السجل الكامل لحياته ﷺ والتي دامت لثلاثة وعشرين عامًا. هذا أولاً وثانيًا، أن عددًا قليلاً فقط من المصنفات المشهورة التي ظهرت نتيجة للجهود التي بذلها المحدثون من حين لآخر هو الذي وصلنا، ومن ثم، فالموقف الحالي يشير إلى أن مصنفات الحديث الأخرى - باستثناء أضخم مصنفات الحديث وهو مسند الإمام أحمد حيث يضم جميع أنواع الأحاديث تقريباً- إذا ضمت جميعها فلن تزيد عن خمسين ألف حديث. وربما يري البعض أن ذلك الزحم من الأحاديث والذي يقدر بمئات الآلاف التي اعتمد عليها المحدثون في مصنفاتهم يرجع السبب فيه إلى كثرة تكرار الأحاديث وكثرة تداخلاتها. و يمكن للمرء في أي من هذه الحالات القول بأن هذه المصنفات التي اشتملت على أقول النبي ﷺ وآثاره وبلغت الخمسين ألف حديث، وقفت عاجزة عن أن تقدم صورة شاملة أو كاملة للفترة التي عاش فيها النبي ﷺ.[xci] ثم نجد أن بعض المصنفات التي تناولت تفاصيل حياة النبي والتي قام بجمعها تلك الطبقة المشهورة من المحدثين قد ضاعت في دروب التاريخ ولم يصلنا منها شيء. وربما رأى البعض بأنه إذا صح القول بأن المصنفات الأحدث قد اعتمدت في جمعها على مواد وردت في المصنفات الأكثر قدمًا، كما جرت عادة العلماء في تلك الفترة؛ وأن كافة الأحاديث الهامة التي تضمنتها مصنفات القرنين الأول والثاني الهجريين قد ألحقت بالمصنفات التي جمعت في

القرن الثالث الهجري، لما أمكن التعرف في هذا العصر على الخصائص المميزة لكتاب الموطأ للإمام مالك. ومن ثم، لم يعد أمامنا سوى التسليم بأن هذه المصنفات النفيسة التي تتناول أحاديث النبي وآثاره تعتبر جهدًا محمودًا قام به علماء المسلمين للحفاظ على تاريخ فترة مقدسة وهذا هو كل ما يعنينا في الأمر. وانحرف كبار المحدثين عن السنن المعهودة لسير التاريخ حيث قاموا بوضع مثل هذه المعايير الصارمة للبحث والضبط التاريخي فيما يتعلق بمسائل ضبط صحة ما يرد من أقوال وآثار عن النبي ﷺ الأمر الذي لم يكن معروفًا في عالم النقد التاريخي كما أن هذه المعايير لم تلقي استحسانًا من العلماء في العصور اللاحقة. لكن على الرغم من هذا الحرص وتلك الدقة، كان للتاريخ النقدي حدوده الخاصة به، ولاسيما عندما كانت هذه المسائل تتعلق بفترة كان لمكانة الوحي الإلهي ولمكانة الرسول الذي أنزل عليه هذا الوحي من عظيم الأثر على التاريخ. فما عساه أن يكون ذلك التاريخ الذي يمكن له أن يدعي أنه سجل اللحظات التي كانت مليئة بكل هذه الاحتمالات في ظل هذه الظروف؟

إن مفهوم السنة بمعني التاريخ لم يكن إلا نتاجًا لفترة لاحقة حيث أننا الآن إذا ما ذكرنا لفظتي "الكتاب" و"السنة"، فسرعان ما يتبادر إلى الذهن مفهوم الصحاح الستة بالنسبة للسنة كما نرى أنه من الضروري أن نعرض - دون أي تحفظ- لهذه المصنفات في صدد بحثنا عن السنة. إلا أننا نجد، إذا أعملنا العقل لبرهة، أن فكرة الصحاح الستة عندما لم تكن غير مألوفة للمسلمين كان ذلك لأنها لم تكن قد خرجت بعد إلى حيز الوجود. إذًا فما هي المصنفات التي ركن إليها المسلمون الأوائل خلال القرنين الأول والثاني الهجريين في بحثهم عن الأحاديث؟ وما هي المصادر التي استعانوا بها في ذلك الوقت الذي لم تحظى فيه أية مصنفات للأحاديث بثبوت صحتها في نظر العلماء ولم يكن هناك إجماع بشأن أي مصنف بعينه. ولننظر إلي مدينة النبي ﷺ عن كثب كي نري أن الخلفاء كانوا يهيبون بالعلماء عدم الإكثار من رواية الحديث لغير حاجة، حيث كان تدوين أقوال النبي

ﷺ أو تصنيفها يعد بمثابة تهديد كبير شأنه في ذلك شأن "المشناة"، كما ذهب كبار الصحابة إلى أنه من الخير أن يظل تركيز المسلمين منصبًا على القرآن الكريم وصرفهم عن السعي لتحصيل العلم في أقوال الرسول ﷺ وآثاره، فما عساها إذًا أن تكون المصنفات التي رجع الناس ومن هم المحدثين الذين استندوا إليها في بحثهم عن السنة في ذلك الوقت؟ فكانت البيئة الاجتماعية على عهد الصحابة تسير وفق النهج الذي رسمه لها الرسول ﷺ إذ كان كل عنصر من عناصر ذلك المجتمع يحمل خصلة من تركة النبيﷺ، فلم يكن المجتمع يطبق السنة عمليًا فحسب بل كان يرى أنه من الواجب التمسك بقولهم "حسبنا كتاب الله" تأكيدًا على سير المجتمع على الطريق المستقيم. إن القرآن الكريم وهو أكمل وأتم صورة للوحي الإلهي وهو أيضًا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لم يكن أداة لصياغة التاريخ في المدينة على عهد النبي فحسب، بل كان أيضا أصح برهان على هذا التحول الجديد في تلك البيئة. فالقرآن يخبر المؤمنين على لسان النبي بكيفية إدارة حياتهم لتأتي على نمط جديد، كما بين كيفية إدارة هذا النموذج الجديد للحياة والتمهيد له بمنتهى الوضوح. وإن نظرنا للقرآن الكريم على أنه كتاب تاريخ من ناحية، فإنه من الناحية الأخرى يعتبر أصح المصادر لهذا التاريخ. ولو كان الرسول ﷺ هو النموذج المثالي للمسلمين كافة، فإن الجوانب المتعددة لهذا النموذج قد اتضحت من خلال الوحي الإلهي. فكيف لمن نعموا بقرب العهد من النبي ﷺ وأيقنوا بأن النبي قد أقام حكم الله تعالى بطريقة جعلت القرآن أصح المراجع التي يستدل بها على مبادئ النبي ﷺ وآثاره، أن تزيغ قلوبهم وهم في رحلة البحث عن النموذج النبوي وسنته وتنحرف عن هذا المصدر الثابت لتلجأ إلى التاريخ وإلى الشائعات التاريخية؟

وحقيقة الأمر هي أن الأحاديث النبوية والروايات التي وردت عن النبي ﷺ وكذا آثاره لم تتحدد مكانتها حتى الآن. فلا يمكن أن تنزل منزلة المصدر البديل الذي يستقل تمام الاستقلال عن القرآن وذلك لأن مثل هذا العمل قد يثير التساؤل

حول مكانة الوحي غير المتلو كما لا يمكن أن تهجر كلية زعمًا بأنها محض مؤامرة أجنبية، ولا يخفى أن كلاً من هذين الاتجاهين على طرفي نقيض.

علينا أن ندرك أَلاَّ أن من يحاولون إثبات أن أغلبية العلماء والمحدثين، ولاسيما جميع مصنفي كتب الصحاح الستة لا ينتمون إلى أصول عربية، نظرًا إلى ذلك العدد الهائل من العلماء غير العرب من بين مصنفي الأحاديث. فعلي النقيض مما أبدوه من إجلال للقرآن عمد هؤلاء العلماء إلى مراجعة هذه الأحاديث النبوية وتركوا هذه المصنفات التي قامت على الروايات بين الناس حتى صرفتهم عن القرآن تدريجيًا أو على الأقل جعلت القرآن لا يستبين فهمه إلا من خلال الاستعانة بمصنفات الحديث النبوي. لقد ذهب القائلون بهذه الآراء إلى القول بأن الصحاح الستة إنما هي مؤامرة دبرها العجم ضد القرآن، إلا أننا نرى أن نظرية المؤامرة هذه ترجع جذورها، جزئيا، إلى بعض المفاهيم المغلوطة عن التاريخ، وجزئيا إلى محاولة الإفراط في تبسيط هذه الظاهرة المعقدة. كما يميل من لهم باع في اكتشاف المؤامرات الخارجية والداخلية التي حيكت لإلحاق هذا التراجع بالمسلمين إلى غض الطرف عن الحقيقة الثابتة وهي أن المؤامرات سواء كانت قد دبرت من الخارج أو من الداخل، فإنها لا تلحق ضررًا بالمجتمع إلا إذا توفرت لها بيئة خصبة أو ظروف مواتية. وهذه الظروف المواتية التي ساعدت التاريخ على المضي قدمًا في مساره المحدد هي في حقيقة الأمر إظهار لما نقوم به من إعمال لللعقل بطريقة معقدة. وربما من خلال تسميتها "مؤامرة" نكون قد ألقينا بتبعات مسؤولياتنا على عاتق الآخرين ولكن ما كان ذلك ليساعدنا على تقييم هذا الموقف المتأزم على نحو سليم ومن ثم لا يتسنى لنا وضع استراتيجية فعالة لإصلاح هذا الوضع.

مما لا شك فيه أن أصحاب الصحاح الستة قاطبة لا ينتمون إلى أصول عربية وكذلك لم يقم العلماء بهذه المهمة إلا في القرن الثالث الهجري إضافة إلى أن تلك المهمة قام بها العلماء بعيدًا عن مدينة النبي ﷺ مكانًا وزمانًا وكذلك بعيدًا

عن القيم السائدة والمجتمع الذي أسسه النبي في ذلك العصر. كما أن أحدًا لا يختلف، في سياق جمع الحديث مع بداية القرن الثاني الهجري، على أن إبن شهاب الزهري وهو من يعد مؤسس هذا العلم الذي لم يخل أي من مصنفات الحديث الشهيرة من الإشارة إليه لم يكن من البلاد التي تتاخم المدينة ولكنه كان ينتمي بالموالاة إلى قبيلة زهرة ومن ثم انتسب إلى ثقافة العجم. ويصدق، من هذا المنظور، ثبوت القول بأن المصنفات التي ضمت أقوال النبي وآثاره والتي أطلق عليها الفقهاء عبارة "الوحي غير المتلو" هي في حقيقة الأمر المحصلة النهائية لجهود بذلها علماء ليسوا من أصل عربي. كذلك، لا يمكن لأحد أن ينكر أن أولي النهي وذوي البصائر من غير العرب قد ساهموا بفاعلية في هذه المهمة. ومع ذلك، إذا حاولنا أن نصل إلى كنه هذه الجهود التي بذلها العلماء والمحدثون من منظورها التاريخي واستطعنا أن نضعها في محيط الثقافة الإسلامية المعاصرة، فسوف نتوصل وبسهولة إلى حقيقة الأسباب التي دعت إلى الاعتقاد بوجود مؤامرة غير عربية. فكان من الطبيعي أولاً أن يكون للعلماء الذين ترعرعوا في ظل ثقافات غير عربية توجهات تغاير تلك التي نشأ عليها غيرهم من ذوي الأصول العربية كما كانت أساليب الخطابة عندهم متباينة. فهناك ما لا يحصي من الأمور الثقافية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من شخصية من نشأ في ظل هذه الثقافة. وربما لم يقف علماء العرب على العديد من هذه الأمور وما لها من أهمية في حين لم يكن غيرهم ممن كانوا من أصول غير عربية على وعي تام بهذه الأمور فحسب بل إن أولي النهي وأساطين الفكر منهم ممن كانت تحفل بهم الثقافات غير العربية تبنوا منهجًا كان أكثر دقة وأشد حرصًا على التمسك بهذه الأمور الثقافية. والأمر الثاني الذي ربما سلب منا بسبب تبعيتنا للتاريخ النقدي هو أن كبار المحدثين عندما شرعوا في جمع هذه المصنفات، كانوا يؤمنون بأهمية الرسالة التي يؤدونها، ولكنهم ما تصوروا أبدًا أن الناس سينزلون هذه الكتب منزلة مقدسة في السنوات اللاحقة أو أنها ستكون، عند الناس، البديل الخالد والصحيح للوحي الإلهي.

يحتل البخاري مكانة خاصة في تاريخ تطور جمع الحديث. فكان ما يتمتع به من بصيرة نافذة ودقة بالغة ومعيارية فائقة لتحليل التاريخ واستقصاء صدقه وكذلك ما أبداه من قدرة على التوطئة لهذا العلم يعد جهدًا غير مسبوق في تاريخ التصنيف للحديث فكان مصنفه قبسًا يهتدي به الناس في كافة مجالات الحياة يسترشدون بما جاء فيه من أقوال النبي وآثاره، وكان يوطئ لأي باب من أبواب مصنفه ببعض الآيات القرآنية التي تعتبر نقطة مرجعية في بابها. أسهمت كل تلك الأمور في جعل هذا العمل مثلاً فائقًا على الجهد الذي بذل في هذا الجانب. ولم يكتفي البخاري بجمع مصنف يكون مرجعًا في هذا العلم بل اجتهد قدر علمه في أن يطبق أكثر معايير البحث دقة بالاستعانة بما توفر له من وسائل في ذلك الحين. فبدلاً من أن يكون صحيح البخاري مرجعًا يستعاض به عن الوحي الإلهي أصبح من هذا المنظور بمثابة مرجع يهتدي به الناس في حياتهم حيث جعل تحت كل باب من أبواب مصنفه مسألة من المسائل المختلفة في حياة المسلمين. وكان يأتي بالآية من القرآن تدل على موضوع الباب في بدايته يأتي بعدها بأكثر الأحاديث والآثار النبوية صحة كي يخرج الكتاب في النهاية في شكل موسوعي حيث كان يتبع الآية من القرآن بالأحاديث المختارة حتى تكون مرجعًا كاملاً لطلاب هذا العلم. وقد نجح البخاري إلى حد بعيد في تحقيق ما سعي إلي. لقد كان كتاب الجامع الصحيح - والذي يعتبره كتاب السير من أكثر الأعمال التي تاق إليها البخاري- هو شغله الشاغل على مدار خمسين عاماً. وعلى الرغم من هذه الفترة الطويلة التي قضاها البخاري في البحث والتدقيق، إلا أن الكثير من المسائل التي كان البخاري يعزم على جمعها والتبويب لها لم تنجز ومن ثم ظل هذا العمل الموسوعي في مجال الفقه يعاني من النقصان. فكان ذلك العمل، من ناحية، دليلا على أن العلماء والباحثين سوف يسيرون في تصنيفهم للكتب علي هذا الدرب لهداية الناس والتي كان كتاب البخاري أحد العلامات على هذا الطريق. وهذا ما حدث بالفعل، حيث خطى الإمام مسلم وهو أكثر تلامذة البخاري نبوغًا خطوة أكبر

من شيخه فقام بجمع مصنف آخر يعرف حاليا باسم صحيح مسلم. وقام إلى جانب مسلم، تلميذان آخران له وهما الترمذي والنسائي بتصنيف كتابيهما اللذين يعدان من بين كتب الصحاح الستة. ولم تلق الضوابط الصارمة للبحث والتدقيق التي وضعها البخاري تأييدا من تلامذته فكانت مصنفاتهم تخضع لشروطهم التي وضعوها هم. وترتكز شهرة الصحاح الستة في هذا العصر بشكل رئيسي على ما حظيت به من دقة في التصنيف والمراجعة. ونجد، فيما يتعلق بصحة هذه الصحاح الستة أنها لا تدعي أنها منزلة من عند الله تعالى وحتى المحدثون لم ينزلوا مصنف الترمذي والنسائي وابن ماجة وأبي داود - باستثناء صحيح البخاري ومسلم- في منزلة المصنفات التي تتمتع بثبوت صحتها بشكل مطلق. وحتى نكون أكثر تحديدًا فإن علماء الإسلام أطلقوا أيديهم في استخدامهم لمصطلح "الصحاح الستة" إلى حد ما حتى أن البعض قد جمع إليها الموطأ والدارمي، بينما أصر الآخرون على أن يجمعوا إليها غيرها من المصنفات المعروفة الأخرى. وكان على من دفعهم إفراطهم في تأييد التاريخ وما اشتمل عليه من آثار النبي إلى القول بأن كتب الصحاح الستة هي أوضح وأصدق تعبير للوحي غير المتلو كان عليهم أن يدركوا أنه من الضروري، حتى بالنسبة للعلماء والمحدثين، أن يتفقوا على قول في الكتب الستة. وفيما يتعلق بمسألة القول بصحة هؤلاء المحدثين فقد قام جميعهم، بخلاف البخاري، ومسلم، بتضمين مصنفاتهم، قدر ما سنح لهم، بعض الأحاديث غير الصحيحة. حتى الصحيحان، البخاري ومسلم، واللذان أجمع علي صحتهما جمهور العلماء أصبحا موضع شك. كما أن صحيح البخاري قد اشتمل على بعض الأحاديث التي لا يمكن القول بصحتها مطلقًا إذا ما قيست بمقياس الوقائع التاريخية الهامة ناهيك عن معايير الضبط والصحة. ذلك على الرغم مما كان عليه البخاري من نفاذ بصيرة ورسوخ قدم في هذا الحقل فإن من ذهبوا إلى القول بأن الجامع الصحيح هو "أصح كتاب بعد كتاب الله" لم يرتكبوا جرمًا بإضفائهم القدسية على عمل لا يعدو أن يكون محض محاولة بشرية في سبيل البحث والتدقيق فحسب،

ولكنهم أيضًا يغضون الطرف عن الخلفية التاريخية والثقافية التي أتاحت الفرصة لعمل عظيم كهذا العمل الذي تمخض عن جمع صحيح البخاري أن يؤتي ثماره ومن ثم لن تتاح لنا فرصة تقييم هذا العمل تقييمًا صحيحًا إلا إذا وضعنا هذه الخلفية نصب أعيننا.

وعلى الرغم من أن الجامع الصحيح للبخاري قد احتل مكانة أصح مصادر الوحي المتلو، فإن أعماله الأخرى لم تحظى بنفس المكانة، ورغم على الجميع عدد الكتب التي صنفها المحدثون وضاعت بمرور الزمن؛ حتى الأعمال الأخرى للبخاري التي لا تقل قيمتها عن قيمة المصادر النافعة لا نجد لها سبيلاً في الوقت الحالي. فذكر محمد بن حاتم الذي قام بنسخ "كتاب الهبة" الذي بوب له البخاري في مصنفه، أن هذا الكتاب كتاب شامل إلى حد بعيد لدرجة أن ما وضعه وكيع وجراح وعبد الله في نفس الباب لا يقارن به. يقول الراوي إنه إذا ورد في هذا الباب من كتاب وكيع حديثان أو ثلاثة من الأحاديث المرفوعة، أو جاء عبد الله بن المبارك بخمسة أحاديث فقط، فإن كتاب البخاري يورد خمسمائة حديث مرفوعة فى هذا الشأن. ومن هذا المقام ما نجده من كتب البخاري مثل "المسند الكبير" و"التفسير الكبير" و"كتاب الرقاق" و"كتاب الضعفاء الكبير" و"قضايا الصحابة والتابعين" محفوظًا على صفحات التاريخ وليس على أرض الواقع حيث يقول العلامة بن الملقن مفسر البخاري: "ومن الغريب ما في كتاب الجهر بالبسملة لأبي سعد إسماعيل بن أبي القاسم البوشيخي عن البخاري أنه صنف كتابا فيه مئة ألف حديث" وأيًا كان الحديث عن البخاري فإن أحدًا لا يعلم عدد الأعمال التي وضعها المختصون في هذا الفن، والتي تضمنت تلك المجلدات التي صنفها عبد الله بن المبارك والإمام الثوري ممن كانت تلامذتهم تنظر لهم نظرة تقدير وإعزاز لم تعد متاحة لنا الآن. لقد ضاعت آلاف المصنفات التي وضعها رجال هذا الفن ذكر بعضها صاحب كتاب "كشف الظنون" إلا أن أحدًا لم يعتقد أن جزءًا من عقيدة المرء قد ضاع بضياعها طالما أن الرسالة التي بعث بها رسول الله لم ينل منها

أحد وأن قضية حفظ الدين لم يلحق بها مكروه بضياع مصنفات البخاري والتي تضم مائة ألف حديث، فلن يكون ثمة سبب يبرر ضرورة النظر للمصنفات الأخرى على أنها مصدر رئيسي للعقيدة يتعذر بدونه تفسير قواعد الإسلام وشرحها.

كان النظر إلى صحيح البخاري على أنه "أصح كتاب بعد كتاب الله" وكذلك على أنه كتاب مقدس لا على أنه واحد من مراجع العلوم قد أمكن للرؤى التي يراها الناس في مناهم والتي تؤيد صحة الأحاديث التي وردت فيه عن طريق إسنادها إلى النبي مباشرة من أن تلعب دورًا هامًا في ذلك الأمر. فقد ذكرنا في الباب الثالث من هذا الكتاب كيف أن الناس حاولوا أن يظل التواصل بينهم وبين النبي قائمًا عبر الرؤى ورأينا كيف أنه روي أن الرؤيا جزء من أربعة وستين جزءًا من النبوة، ذلك عندما استدل العلماء بالروايات الصحيحة، في مرحلة من المراحل، ليكون لها دلالة الوحي الإلهي, حيث قام البعض باستغلال هذه الوسيلة التي لا تمت إلى المنهج العلمي بصلة، لتكون لهم سبلاً لإضفاء بعض المصداقية على ما راق لهم من كتب، بل بلغ بهم الأمر أن أنزلوا هذه الكتب في منزلة مقدسة.[xcii] وقد انكب أنصار البخاري على استغلال المنهج بصورة كبيرة بهدف إضفاء المصداقية والقدسية على الأحاديث التي أوردها في مصنفه. فاستشهدوا، في هذا السياق، برؤيا رآها الإمام إذ رأى فيه نفسه يسير خلف النبي، ورأى أنه كان يتبع خطوات النبي ﷺ خطوة خطوة. وقد ذكر نجم بن فضيل رؤيا مشابهة فرأي أن النبي قد خرج من قبره الشريف وبينما هو يمشي كان البخاري يمشي خلفه. وروي عن أبي زيد المروزي أنه رأي ذات ليلة وهو نائم بين مقام إبراهيم والحجر الأسود أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول له: "يا أبا زيد، مالك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس و تركت كتابي قال يا رسول الله ما كتابك" قال، الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل."[xciii]

وفي محاولة لتأييد القول بأن تدوين صحيح البخاري كان بأمر من الله ﷻ، لم تكن الرؤيا كافية لذلك ولكن أكد بعض العلماء أن هذا التدوين كان نتيجة الإشارة الغيبية أو الاستخارة؛ فقد ورد أن الإمام البخاري كان يغتسل ويصلي صلاة الاستخارة قبل أن يقدم على اختيار الحديث وما كان ليقبل غير ما اطمئن إليه قلبه تمامًا. ما من شك في أن مثل هذه الدرجة من الحذر وما كان عليه الإمام من تقوى كان شعار علماء الحديث ولم يكن غريبًا على ميراثهم الثقافي.[xciv] وعلى أي حال فقد غالى الناس في هذا الأمر حتى أنهم ادعوا أن أصحاب الكتب الستة كانوا يتمتعون بصفات غير عادية وقدرة خارقة على الحفظ بدرجة لم يشهدها التاريخ من قبل؛ فقد قيل أن هؤلاء الرواد من المحدثين كانوا يتمتعون بقدرات فكرية خارقة، فكانت ذاكرتهم تسع مئات الآلاف من الحديث في آن واحد فقد منحهم الله تعالي القدرة على انتقاء عدة آلاف من الأحاديث الصحيحة من بين مئات الآلاف من الروايات والأحاديث، معتمدين في ذلك فقط على ذاكرتهم. وقد ادعى البعض أيضًا أن ذاكرة هؤلاء المحدثين قد ازدادت حدة بشكل غير عادي بسبب حفظهم للحديث ولأنهم اشترطوا لصحة الرواة أن يكون الراوي حافظًا ثلاثمائة ألف حديث أو مائة ألف منهم على الأقل. وقد جاء في الجامع الصحيح الذي قيل فيه أن البخاري قد جمعه من بين ستمائة ألف حديث قول البخاري عن نفسه: "أحفظُ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح"[xcv] وبالمثل عندما نقول أن الأحاديث التي وردت في مسند الإمام أحمد أو في صحيح الإمام البخاري قد اختيرت من بين ثلاثمائة ألف حديث فقد زعم البعض أن أصحاب الصحاح كانوا يحفظون هذا الكم الهائل من الأحاديث في ذاكرتهم. إن الشروط التي وضعت لحافظ الحديث تشير أيضًا إلى أن هؤلاء المحدثين الرواد لا بد وأن تكون لديهم ذاكرة حافظة لمثل هذا العدد من الأحاديث؛ فقد اشتهر أبو زرعة بأنه حفظ سبعمائة ألف حديث على الرغم من أنه لم يصل إلينا أي من رواياته.

وسواء أكان من الضروري لاعتبار راوي الحديث ثقة أن يكون حافظًا لثلاثمائة ألف حديث أم لا وسواء كانت مسالة حفظ أبى زرعة لسبعمائة ألف حديث أمرا حقيقيا أم لا فإن الحقيقة سوف تظل باقية وهي أن هذه الأقوال تشير إلي تلك المقدرة الفائقة على الحفظ التي كان يتمتع بها المحدثون والتي كانت أشبه بالأشياء الخارقة للطبيعة. والنتيجة الطبيعية للتسليم بصحة هذه الحقيقة هو القول بأن من يستطيعون إظهار مثل هذه القوي الخارقة في حفظهم للحديث لا بد وان تكون لهم مثل هذه الطاقة بالنسبة للمسائل التي تتعلق بدراسة التاريخ وبالمعرفة وبالتقوى بدرجة أكبر من عامة الناس. وذلك هو السبب في أن هذه المصنفات يجب وان تعامل على أنها نتاج جهود أناس يتمتعون بقدرات وإمكانات خارقة وعدم النظر إليها على أنها مجرد مصنفات عادية. والحقيقة هي أنه إذا دققنا النظر في مثل هذه الدعاوى المبالغ فيها والتي قد تعرض لنا من حين لآخر بالنسبة لحفظة الحديث فإننا سوف ندرك أن هذه الروايات التاريخية ليست كما هو متوقع أن تكون عليه من الصحة. وإذا اعتبرنا أن ما نسب لأبى زرعة أنه محض مغالاة، فإننا إذا قمنا بتحليل ما ذكر عن البخاري من أنه يحفظ ثلاثمائة ألف حديث فإن العدد بذلك يصل إلى كم مهول لا يمكن لأي شخص عادي حفظه بكل ما يحتويه من قرائن خاصة في تلك الحالة التي يتكرر فيها الحديث بنفس السند مما يكون سببًا في إحداث خلط شديد لأن هذه الروايات يختلف فيها اللفظ والشدة وترتيب الرواة وغير ذلك من اختلافات...الخ. فلو أننا نظرنا إلى هذه الأحاديث التي يبلغ عددها الثلاثمائة ألف حديث على أنها أحاديث مستقلة بذاتها فإن حجمها سيبلغ حسب أقل التقديرات المائة والعشرين مجلدًا، كل مجلد منها يحتوي على خمسمائة صفحة، وهذا سيكون الحال عندما نقوم بتدوين خمسة من الأحاديث الطويلة والأحاديث القصيرة في الصفحة الواحدة. إذًا فإن حفظ ثلاثمائة ألف حديث والتي تعدل مائة وعشرون مجلدًا إضافة إلى حفظ قراءتها الصحيحة والشرعية لهو إبداع عقلي لم يأت به أي من البشر لا قبل هؤلاء المحدثين ولا بعدهم. وانطلاقًا، من

نفس التقدير فإن عدد الأحاديث التي يزعم أن يكون أبو زرعة قد حفظها قد يبلغ 275 مجلدًا يحتوي كل مجلد منها على خمسمائة صفحة. وإذا ما قلنا أن شخصًا ما اتسعت ذاكرته لحفظ هذا العدد الضخم من الأحاديث فإن الأمر سيبدو أشبه بالأسطورة التي لا يمكن أن يؤيدها التاريخ أو قوانين البشر. ومهما بلغ بنا القول والمبالغة بالنسبة لملكة الحفظ في العقل العربي مؤكدين على أن العرب لهم القدرة على ذكر نسب نوقهم وخيولهم إلى أجيال عديدة سابقة فإن ذلك لا يمكن أن يجعل من الأسطورة حقيقة ملموسة. وعندما يشير المحدثون إلى عرب البادية في محاولة لتدعيم حجتهم فإنهم يتجاهلون بالكلية حقيقة أن كل ما أشار إليه المحدثون عند تصنيفهم للحديث كانوا تقريبًا من أصول غير عربية ولم يكونوا من عرب البيداء.[xcvi] وتلفت هذه الحقيقة انتباهنا إلى أن أبي بكر الصديق ﷺ كأحد السابقين الأولين والذي انفرد بأقصى درجات التميز عن باقي الصحابة بفضل قربه من الرسول ﷺ لما كان له من منزلة خاصة فهو أحد السابقين الأولين روي أنه جمع عن النبي ما يقرب من الخمسمائة حديث والتي طرحها جانبًا وذلك بناء على أقل احتمال منه بأن يكون قد تخللها شيء لم يرد عن النبي ﷺ أو لاحتمال أن يكون قد عجز هو نفسه عن فهم مقصد الرسول ﷺ من أي من هذه الأحاديث. علينا أن نفكر في هذا الأمر جيدًا، أبو بكر يتشكك في قدرته على تذكر خمسمائة حديث وحتى بعد الاستعانة بكتاب الوحي. بينما تبلغ ملكة الحفظ عند المحدثين في الفصل الثالث الهجري حدًا مذهلاً وبشكل مفاجئ لدرجة أنهم كانوا قادرين على حفظ عدد هائل من الأحاديث يصل إلي الثلاثمائة حديث!

يجب أن نتذكر بأن البخاري، الذي يعتبر كتابه الجامع الصحيح أصبح أصح كتب الحديث على الإطلاق، وكثير من الناس يقول إن جمع هذا الكتاب إنما كان بأمر من الله ﷻ لحفظ السنة، لم يتمتع بمكانة مقدسة في حياته. فكان اختلاف المحدثين المعاصرين له واختلافه هو في عديد من الحالات مع كثير من شيوخه في مسائل ضبط الحديث سببًا في أن يخلق له حلقة من التأثير كما كان لغيره من

المحدثين. وكما كان له تلامذة مخلصون كان له أعداء ألداء أيضًا وكانوا جميعًا من بين الأسماء المشهورة في مجال علم الحديث. لقد كرسوا جل طاقاتهم للإطلاع والدراسة ونشر وتدريس علوم الحديث. ويقال أن الإمام محمد بن يحيى الذهلي، الذي عُرف أيام البخاري نفسه كواحد من رواد المحدثين وكان أيضاً زميلاً للبخاري وشيخًا للإمام مسلم قد اختلف مع البخاري على مسألة خلق القرآن، وقد أثر ذلك كثيرًا على مكانة البخاري التي كان يتمتع بها في المجتمع لفترة من الوقت حيث كان الإمام محمد بن يحي يحتل منزلة رفيعة بين الناس. فكان الذهلي متشددًا تمامًا في آراءه بالنسبة لمسألة خلق القرآن وكان يري أن من لم يؤمن بلفظ القرآن بأنه غير مخلوق يجب مقاطعته وعدم التعامل معه. ويرى المؤرخون أن الإمام البخاري قد عاني من صدمة تقدير الناس له لدرجة أنه لم يكن بين مؤيديه أي من العلماء المعروفين غير تلميذه الإمام مسلم وذلك لما كان يتمتع به الإمام الذهلي من جمهور عريض ومكانة علمية عظيمة.[xcvii] ثم أتت مقدرة الإمام البخاري الخارقة على جمع وتحقيق الحديث لترسخ أقدامه ولتضعه في مصاف المحدثين البارزين في السنوات الأخيرة. ولما تلاشت التصنيفات الأخرى أمام مصنفه، لم يخلده هذا المصنف فحسب ولكنه احتل مكانة سامية كأحد أهم مصادر السنة بلا منازع لدرجة أن العلماء صنفوا مجلدات في تفسير مصنفه، كما قبل المتخصصون في علم الحديث مصنفه الجامع الصحيح وقالوا أنه أهم مرجع في الحديث؛ فقد وجدوا أن الضوابط والشروط التي وضعها البخاري لضبط الحديث إنما هي ضوابط شديدة الصرامة والدقة. ومع ذلك لم يؤيد التاريخ ذلك الزعم الذي يقول بأن المكانة الحالية التي يحتلها البخاري إنما هي منزلة أنزله الله إياها وأن ما عهد إليه في لحظة من لحظات التاريخ من جمع للسنة التي بدأت تندثر تدريجيًا إنما كان من خلال تدخل إلهي حيث استند البخاري في نقله للسنة إلى بعض الرؤى المزعومة أو القول بأن صحيح البخاري بعد أن فرغ البخاري من جمعه تلقاه المسلمون

بالقبول مجمعين على صحته حيث احتل مكانة سامية "كأصح كتاب بعد كتاب الله تعالي". ذلك القول الذي لا يؤيده التاريخ.

خلاصة البحث

وتعد أحد العواقب التي نتجت عن أننا منحنا التاريخ تلك الدرجة غير العادية من المصداقية ومنحناه الدور الرئيسي في فهم الوحي هي أنه لم يشوش التاريخ فهمنا للوحي فقط ولكنه صعَّب علينا مسألة التخطيط لبرنامجنا المستقبلي. ولم تفرض المصنفات التي جمعت عن أقوال الرسول وأفعاله سياجًا حول الوحي فحسب بل شكلت عائقًا يصعب تجاوزه بالنسبة للتخطيط لمستقبل المجتمع المسلم، وقد جاء تنحينا عن مركز الريادة نتيجة لتحجيمنا نطاق الوحي بل والتخلي عنه. إن هذه الروايات لم تجعل ماضينا معتمًا فقط ولكنها ولدت إحساسًا عميقًا بالاستخفاف بالمستقبل أيضًا. وكان الغرض من قوله ﷺ "بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا" هو خلق جو من القنوط والزهد في المستقبل، فالتنبؤ بأن المجتمع الذي أقامه النبي ﷺ سوف تختفي الكثير من معالمه في غضون الثلاثين سنة المقبلة كان نتاجًا لتلك الروح الساخرة التي تأصلت فينا.[xcviii]

والعمل على إصلاح أمور الوحي، التي تعتبر ضرورية للمستقبل الذي نتطلع له، لن يكون ممكنًا طالما نحن عاجزون عن أن نقصر دور التاريخ على حدوده. فنهي النبي ﷺ عن نعت الأحاديث بقوله "لا تكتبوا عني" ثم إذنه بالتبليغ الشفهي الوارد بهذه اللهجة التحذيرية الشديدة في قوله "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده في النار" هي إشارة لهذا الاتجاه الحذر والمعتدل تجاه التاريخ. وطالما بقي التاريخ يدرس على أنه مجرد دراسة تاريخية فيمكننا إذًا استلهام الرؤى منه. وعلى أي حال عندما ننظر للتاريخ على أنه أعظم من أن نجري عليه شروط الصحة والتقييم ونجعله في منزلة مقدسة مثل الوحي فإن ذلك يكون سبباً في أن تستحكم الأوهام الخطيرة على عالم الفكر. ومفهوم أن اعتبار التأريخ للفترة المقدسة على أنها

مجرد تاريخ ليست مهمة سهلة ولكن علينا أن نتذكر أن المجتمعات القديمة ضلت طريقها بسبب عجزها عن هذا الأمر بالتحديد. لا ينكر أحد قيمة السنة كما لا ينكر أحد حبه لها كنموذج للرسول ﷺ ولكن لا يجب أن تعوق هذه الحقيقة مسألة التحقق من صحتها وضبطها وتحليل ما جاء عن النبي من أحاديث.

ولكي نفهم حقيقة التاريخ، فإن ذلك يستلزم أن نتجنب ما وقع فيه المتقدمون من تجاوزات في مناسبات عديدة. فالتاريخ ليس عبارة عن بعض من اللاهوتية الجدلية التي لا يمكن دراستها إلا بعين رجل طائفي متعصب، كما أنه لا يتمتع بتلك المكانة المقدسة التي للوحي الإلهي والذي تعتبر أي هجمة تشن عليه من الخارج هجوما علي الإسلام ذاته. والاستجابة للتاريخ بهذه الطريقة سوف يزيد فقط من سوء الفهم الذي أحدثه السابقون.[xcix] لا يمكن لأقوال الرسول ﷺ وآثاره أن توضع في منزلة الوحي غير المتلو ذلك لأن أصحاب المصنفات أنفسهم لم يدَّعو لها مثل تلك المكانة كما لا يمكن التخلي كليةً عن هذا الميراث التاريخي النفيس الذي جمع بعد إخضاعها لمبادئ الضبط والنقد الصارمة قائلين بعدم أهميتها على الإطلاق. فما من شك في أن التاريخ مهما بلغت درجة مصداقيته لا يمكن أن يكون مصدرًا للدين، وما من شك أيضا في أن المجتمع الذي لا يبالي بدراسة التاريخ بكل أبعاده لا يمكن أن يحدد مستقبله بوعي. فالخطأ الذي ارتكبه أولئك الذين يدعون أنهم (أهل القرآن) الذين وصفناهم بأنهم (منكرو الحديث) هو أنهم استشاطوا غضبًا بسبب هذه الروايات المريبة والمضللة لدرجة أنهم افتقدوا الشجاعة أو الصبر على قراءة ما بين سطور هذه الروايات. ومن ناحية أخرى، إنَّ من حاولوا التوفيق بين تلك الروايات المتضاربة متبعين في ذلك طريقة "اتصال الأسانيد" وادعوا أن هذه الروايات هي المصادر الخالدة للوحي غير المتلو، انتهي بهم الأمر إلى الوقوع في الشرك الذي صنعوه بأنفسهم، فلم يعد أمامهم طريق سوي القول بأن كل الروايات المتضاربة التي وردت عن السنة هي روايات صحيحة يصل سندها للرسول ﷺ في مختلف الأوقات. ولكن نسى هؤلاء

أنه من خلال هذه الادعاءات قد فقد التاريخ شرعيته، علاوة على أنهم عجزوا على أن يضعوا لأنفسهم سياسة محددة عما يجب فعله بالنسبة للروايات المتروكة التي لم يطلع عليها المحدثون, أو التي لم يتم التعامل بها. لقد وصف البعض هذا الخلاف الذي دار حول تلك الروايات على أنه تعدد للآراء أو توسع فيها[c] وقالوا بأنه رحمة من الله بنا. ونسبت بعض الأقوال إلى شخصيات جليلة مفادها أنه لو لم ينشأ خلاف بين صحابة النبي ﷺ لظهرت بينهم حالة من القلق الشديد[ci] لأنه بسبب هذه الآراء أتيحت الفرصة الآن للمسلمين للاختيار من بين كم هائل من ذخائر السنة. إننا عن عمد غضضنا الطرف عن تاريخ الأمم السابقة حينما أقاموا مثل هذه الآراء الفقهية الكثيرة من خلال ما يدعى بالتوسع في الآراء والاختلافات والوحي الشفهي مما كان أداة للرفض التام للمسئولية التي ألقاها الوحي عليهم.

ولن تكون قراءة ما بين سطور التاريخ عملية ممكنة بالنسبة لحديث هو نفسه يضع التاريخ في مكانة الوحي غير المتلو. وبمعنى آخر، سوف نكون مضطرين لصياغة مبادئ يمكننا من خلالها تطهير التاريخ؛ فالمبادئ التي كانت سبيلاً لظهور هذه المصنفات إلى الضوء كانت كافية في الوقت الذي صيغت فيه. إنَّ القول بأن هذه المبادئ لا يمكن أن تخضع لمزيد من التنقيح وأن المتقدمين، بالإضافة إلى صياغتهم النص التاريخي، قد وضعوا المبادئ التاريخية في مكانة أعظم من أن تخضع لتنقيحنا، لا يكون هذا إنكارًا للفكر البشري فحسب ولكنه أيضًا إنكار مظاهر القدرة الإلهية التي تنقل العالم دائمًا من حال إلى حال أفضل منه. وإذا كان الأمر الإلهي "كن فيكون" ما زال مستمرًا، فكيف إذًا أن ينطق بالكلمة النهائية الباتة في هذا الأمر، أو كيف لا نستطيع أن نفهم التاريخ بعيدًا عما فهمه الأقدمون؟ لا يوجد مصدر آخر من مصادر المعرفة غير الوحي الإلهي من الممكن أن يأخذ طابع الخلود غير الوحي. أما بالنسبة لقواعد ضبط الحديث، فالحقيقة هي أن حكم خبر الآحاد لم يحدد بعد بشكل قاطع.

إن أولئك الذين يملكون الشجاعة على قراءة ما بين سطور التاريخ لا يمكنهم القول بأنه مصدر الدين على الرغم من أننا نرجع إلى التاريخ ليوضح لنا ما قد يخفي علينا من المسائل المفسرة للدين. تلك هي الغاية التي تهدف إليها أقوال النبي ﷺ وأفعاله والتي يمكن أن يطلق عليها، في سياق تفسيرنا للوحي، وجهة نظر معتدلة. ومع ذلك لكي نستخلص هذه النتيجة مما لدينا من تاريخ صحيح فإنه يجب علينا أن ننظر من جديد إلى الأساس الذي تقوم عليه مبادئ التاريخ؛ فعندما نسلم بأننا لا يمكننا أن نرسي دعائم ديننا على خبر الآحاد وبأنه ليس لنا أن نبدأ العمل على إحداث أي تبديل أو إضافة أو حذف في القرآن فلن يكون هناك داعٍ لإثبات صحة خبر الآحاد كي نقوم بتلك المسئولية العظيمة تجاه تفسير القرآن الكريم. كما أنه سوف يكون لزامًا علينا أن نفكر مليًا ونتدبر في مثل هذه القضايا بعقل متزن وبقلب لا تتحكم فيه الأهواء. فالمسائل التي لها تأثير على الإنسان على المستوي الشخصي مثل المعاملات الشخصية والوصية وغيرها اشترط القرآن فيها إثبات الحق بشاهدين. إذًا فهناك من المسائل ما لا يؤثر على الفرد وحده ولكن يؤثر على الأسرة أو على المجتمع كالقذف؛ حيث يصل فيها عدد الشهود إلى أربعة شهود. وفي الحالات التي يتعذر فيها وجود الشهود بالإضافة إلى الدليل المادي أو أي نوع آخر من الأدلة، فيجب اللجوء إلي الحلف واللعان, ثم عندما يتجاوز الأمر كل ما ذكرناه ويصبح الدين أو الرسالة طرفًا في الأمر، فلنا أن نلجأ للمباهلة لإقامة البينة. وبمعني آخر، إن قدر البينة يتزايد بشكل مطرد بناء على أهمية الأمر ونوعه وخطورته؛ فالبينة أو الإقرار أو اليمين تجب على الشخص مهما بلغ صدقه فإن قوله لا يمكن أن يعتبر مصدرًا للدين أو دليلا قطعيًا على تفسير الدين ولهذا السبب لابد وأن يكون الجيل بأكمله شاهدًا على غيره كما قال تعالي:

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴿١٤٣﴾ ﴾،

(البقرة: 143)

ومهما كان الذي بلغه رسول الله ﷺ لأصحابه، بما في ذلك الوحي، فالواجب على المسلمين تبليغه لغيرهم من الأمم انطلاقا من كونهم "شهداء على الناس". وتمضي تلك الرسالة من جيل إلي جيل ومن أمة إلى أخري، وهذا هو أصح وأشرف وسيلة لتبليغ ما جاء في كتاب الله ﷻ من تفاسير بجانب كتاب الله تعالي ذاته، وكذلك مفهوم الوحي الإلهي بجانب الوحي الإلهي ذاته والذي كان سبيلاً لأن يقوم ذلك العدد الضخم من الناس بتبليغ ذلك النموذج النبوي من جيل إلى جيل دون أدني شك أو تحفظ من حديث ما ودون ذكر لأي من أخبار الآحاد.

إن المعرفة بالنموذج النبوي الذي وصل إلينا عن أمة عادلة كورثة للنبي ﷺ هي علوم تعرف في اصطلاحات علماء الحديث بالسنة المتواترة ومن ثم فلن يكتنفها أي غموض ولن تكون هناك حاجة لحفظها في مجلدات كتلك التي يدون فيها التاريخ. إن أفعال الرسول ﷺ التي تتناقلها الأجيال لا يمكن أن تتحول إلي مصنفات جامدة لا حياة فيها. والعمل الحي الذي تتناقله الأمة جيلا عن جيل لن يكون عبارة عن رسوم وعبارات ظاهرة لا حياة فيها, وإنما يكون ممثلا للأبعاد الروحية التي لا تنبثق منها المناقشات الظاهرة والجدل اللفظي. وتأتي في مقابل ذلك مهمة البحث عن السنة بين صفحات التاريخ والتي تجعلنا نعتمد على فهم المؤرخين والمحدثين للتاريخ. هؤلاء المؤرخون، على الرغم من عمق معرفتهم وما هم عليه من تقوي، إلا أنه من الصعب أن ينظروا للتاريخ بنظرة لا تسيطر عليهم فيها أفكارهم ولا رؤاهم.[cii] وبينما تثمر السنة المتصلة عن علاقتهم بورثة الوحي، يعطي التاريخ ميلادًا لمصادر جديدة عبر مراجع إضافية للتوراة. وجاء مفهوم الحديث القدسي ليولد بيننا فكرة وجود قرآن آخر غير القرآن الذي بين أيدينا، ويقع في منزلة وسطى بين التاريخ والوحي ومن ثم، فإن الجهود التي بذلت ليس فقط في سبيل البحث في صفحات التاريخ عما جاء من أحاديث نبوية بل عما نزل من أحاديث قدسية أيضًا تمخضت عن سوء فهم بالغ الخطورة، ليس حول السنة فحسب بل وحول الوحي أيضًا. عندما يصبح للتاريخ تلك الأهمية البالغة

لدرجة تجعل مداه لا يمتد إلي ما وراء تدوين أفعال الرسول ﷺ فحسب، بل ويتظاهر بأنه يظهر الوحي في ثوب جديد، ومن ثم تكون نشأة فكرة دينية مستقلة قائمة على هذا الأساس أمرا طبيعيًا. وإن كان لدينا اليوم العديد من كتب الأماني في مواجهة كتاب الله وإذا كان وصف ما لبعض سور القرآن من فضائل وتأثيرات خاصة على الإنسان والذي به بات من الممكن إلغاء الوظيفة القرآنية فإن ذلك مرجعه تلك المكانة المقدسة التي وضعنا التاريخ فيها. والحقيقة هي أن المفهوم الذي تكون حول السنة بأنها تحتل تلك المكانة التي يطلق عليها الوحي غير المتلو أو تلك المكانة التي لكتب الحديث وبأنها مصدر ثانوي من مصادر الإسلام إنما هو مفهوم معلن ولا يطبق وإلا فما حدث عمليًا هو أن هذه المصنفات قد ثبتت أقدامها لدرجة كبيرة معلنة أنها لم تعد في حاجة إلى أي دليل من الوحي لإثبات شرعيتها فلو أن كتب الأخبار أو الأحاديث لم تلق تأييدًا تامًا، لما كان هناك سبب إذًا لأن يكون لكل فئة من المجتمع ما تفضله من مصادر الوحي غير المتلو يعتبره أعضائها دليلاً كافيًا ليكون أساسًا يقيمون عليه وجهات نظرهم. فاعتماد أهل السنة والجماعة على الصحاح الستة أو الكتب التسعة واعتماد الشيعة على الكتب الأربعة وهي الكافي (توفي في229) وابن بابويه (381) واستبصار طوسي (426) وكتاب نهج البلاغة (406) لا بد وان ننظر لها من هذه الزاوية.

قيل أن أبا يزيد البسطامي لم يأكل أبدًا البطيخ طول حياته ومات لأنه لم يعرف كيف كان الرسول ﷺ يأكله. مثل هذا المفهوم للسنة، بجانب اهتمامه بأدق التفاصيل، فإنه يؤكد وبشدة على التفاصيل السطحية التي تقتصر معرفتها على مصادر تاريخية فقط؛ فأولئك الذين يعتبرون هذا النوع من التشديد المضني على تفاصيل سطحية لا تشكل أهمية بالغة، يعتبرونها شرطًا أساسيًا من شروط الإيمان يجدر بهم أن يعلموا أنه لا جدوى من تبني مثل هذا التوجه في عصرنا هذا. ناهيك عن الطريقة التي أكل الرسول بها البطيخ فما من سبيل لنا حتى في الفرائض والعبادات المتصلة كالصلاة مثلاً لأن نحدد على وجه الدقة طريقة أداء الرسول

لآخر صلواته (هل كبر تكبيرة واحدة أو تكبيرتين للإقامة، وهل أمن في الصلاة بكلمة "آمين" بصوت مرتفع أم قالها في سره ، وهل يجوز لمن يصلي خلف الإمام أن يقرأ الفاتحة أم لا، وهل رفع اليدين بمحاذاة شحمة الأذن أم لا، وهل ضم اليدين إلي بعضهما البعض عند الإقامة أم أرسلهما، وهل يتجه الناس إلى ناحية واحدة عند التسليم أم يتجهوا للناحيتين). ذلك هو السبب في أن الذين يرون أن السنة إنما تعتمد على الأعمال الظاهرية وعلى تعلقها بالتفاصيل السطحية عليهم حتمًا أن يدركوا أن كل هذه المصنفات التي تجمع ما جاء عن الرسول ﷺ من أقوال وأفعال عاجزة عن أن تكون عونًا لهم في بحثهم عن السنة. وبطبيعة الحال فإن أولئك الذين يعتبرون أن التمسك بالنموذج النبوي بلاً من السنة إنما فيه ما يكفيهم، وضعوا القرآن نصب أعينهم، ذلك الكتاب الخالد المجيد بينهم كأصح المصادر على هذا النموذج.

ملاحظات ومراجع

i يقول القرآن في إشارة إلى انحراف تفكير أهل الكتاب، ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة: 31)

ii لقد استهجن المسيح تزيين الفريسيين والصديقيين (الربانيين في عصر المسيح) للأحكام السماوية كما جاء في (متى 6:15 ولوقا 11: 46، 52) وفي آيات أخرى مشابهة.

لم يجعل الفقه الذي قدمه رجال من الدين الأحبار والرهبان عبادة الله معقدة بصورة كبيرة فحسب، ولكن القيود غير الضرورية والإصرار على أداء شعائر تطوعية قد مهدت الطريق أيضًا أمام تدخل الإنسان في قضاء الله، ولم يلتزم الأحبار اليهود بالوصية التالية التي نصت عليها التوراة:

"لا تضيفوا على ما أوصيكم به ولا تنقصوا منه، بل أطيعوا أوامر الرب إلهاكم التي أوصيكم بها." (التثنية 4:2)

وفي ظل هذه الظروف، كان لزاما على المسيح عيسى أن يجعل الاتجاه الجامد الذي لا ينبض بالحياة هو الهدف من هجومه في الموعظة التي ألقاها من على الجبل.

iii طبقات ابن سعد، الجزء الخامس، ص 140، الطبعة الأوروبية.

iv مختصر جامع بيان العلم، ص 175، تذكرة الحفاظ، الجزء الأول، ص 7.

v تذكرة الحفاظ، ج 1, ص 7.

vi لمزيد من التفاصيل، انظر توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر بن صالح الجزائري، ص 2-18.

vii الذهبي، تذكرة الحفاظ، الجزء الأول، ج 1, ص 7.

viii توجيه النظر، المرجع السابق.

ix من الممكن أن تكون مصنفات الحديث التي تنسب إلى بعض صحابة النبي ﷺ والتي لم تصل إلينا، والتي لا نشعر أن إيماننا قد تأثر بها على الإطلاق، أن تكون لهذا السبب لم تكتب على الإطلاق. وعلى ضوء رد القرآن لجمع أحاديث النبي ﷺ وإعلان النبي ﷺ الصريح "لا تكتبوا عني" يصبح من الاحتمالات الضعيفة للغاية أن يكون صحابة النبي ﷺ قد وضعوا أي خطط لجمع أقوال وأفعال النبي ﷺ، رغم أنه يبدو من الطبيعي أن يشعر هؤلاء الصحابة بالحاجة إلى تأريخ هذه الفترة المجيدة من الحضارة الإنسانية،

كتابةً، ومن المحتمل أن يكون هذا السبب بالتحديد هو الذي دفع ﷺوحفظ أثار النبي
وجمع ما يقرب من خمسمائة ﷺ إلى التفكير في حفظ أحاديث النبي ﷺأبابكر الصديق
حديث، إضافة إلى أن الخوف من أن يكتسب هذا المصنف في القريب العاجل مكانة
قد منعه من صياغته في شكله النهائي. كما أن استشارة عمر ﷺمقدسة بشأن ذات النبي
في ﷺ للصحابة الكرام في هذا الموضوع، ثم اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذه أبو بكر ﷺ
النهاية، فإنه بخلاف كونه خطوة أخرى في إلغاء هذا الجمع، يشير إلى أن صحابة النبي
ولوحتى ﷺ قد أخذوا على عاتقهم بالإجماع علي عدم الشروع في جمع أحاديث النبي ﷺ
كوثائق تاريخية. وبناء على ذلك، فإنه من الاحتمالات الضئيلة للغاية أن يكون بعض
قد شرعوا في هذه المهمة التي تعارض القرار الواضح للإدارة ﷺصحابة النبي
الإسلامية في هذا الوقت، ورغم الحكم القرآني البيّن في هذا الموضوع والذي يؤخذ كدليل
من الآية الكريمة

وَهُدًى ٱلصُّدُورِ فِى لِّمَا وَشِفَآءٌ رَّبِّكُمْ مِّن مَّوْعِظَةٌ جَآءَتْكُم قَدْ ٱلنَّاسُ يَـٰٓأَيُّهَا ﴿
مِّمَّا خَيْرٌ هُوَ فَلْيَفْرَحُوا۟ فَبِذَٰلِكَ وَبِرَحْمَتِهِۦ ٱللَّهِ بِفَضْلِ قُلْ ﴿٥٧﴾ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ
(يونس: 57).﴾ يَجْمَعُونَ

x باب (صلاة النافلة جماعة) صحيح البخاري.

xi أبو داود، كتاب العلم.

xii عبد السلام مباركبوري، سيرة البخاري، بتنا، 1329 هـ، الجزء الثاني، ص 27.

xiii يقال إنه عندما بدأ عمر بن الخطاب في اتخاذ خطوات عملية لمنع الناس من تدوين الحديث في شكل مكتوب، وحرَق بعض الأحاديث التي دونها البعض، حذر المسلمين قائلا "أيها الناس، هل تريدون أن تصنعوا مشناة كمشناة أهل الكتاب". ويقال إن علي بن أبي طالب ﷺ كان بالغ الدقة والحساسية تجاه أقوال النبي ﷺ لدرجة أنه عندما كان يسمع أي شخص يروي حديثا للنبي ﷺ كان يأخذ عليه اليمين ليشهد بصحة الحديث. وقد حث الناس في إحدى خطبه ذات مرة على حرق ما عندهم من الأحاديث المكتوبة، محذرًا إياهم من أن ما أهلك الأمم السابقة هو إتباعهم لتقاليد رجال الدين مفضلين إياها على كتاب الله تعالى. وقد سأل أبو نضرة ﷺ أبا سعيد الخدري ﷺ "أليس من الحسن أن نكتب الحديث الذي نسمعه منك؟" فجاءت الإجابة "هل تريد أن تجعله نصا (مقدسا)".

وكان ابن مسعود ﷺ ضد تدوين الحديث، ولذلك لما أُحضر إليه مصنف للحديث، أحرقه وقال "أسألكم بالله، من كان عنده جمع من هذا النوع، فليعلمني به حتى أذهب إليه"، فهو قد رأى أن الأمم السابقة قد أهلكت نفسها بسبب أنهم قد تركوا كتاب الله، واتبعوا مثل هذه المصنفات. ويجد المرء دليلا في كتب التاريخ أن عبد الله ابن عباس وعبد الله بن عمر ﷺ قد اتخذا مواقف مشابهة تمامًا ضد تدوين الحديث. وحتى بعد عصر الصحابة الكرام، ظل المسلمون لفترة طويلة لا يؤيدون تدوين حديث النبي ﷺ. وإذا كان لدى التابعين أمثال علقمة، والشعبي، ومسروق، وقاسم، والمغيرة، والأعمش تحفظات قوية عن تدوين الحديث، فإن السبب في ذلك في ظل الأهمية الفائقة لعصر النبي ﷺ والارتباط النفسي للمسلمين بأقوال النبي ﷺ وآثاره، يرجع إلى وجود خوف كبير أن تأخذ هذه الأحاديث في السنوات اللاحقة مظهر المشناه بين المسلمين.

xiv البخاري.

xv ولإحجام هذا الاتجاه في المفهوم المتغير عن التاريخ، فإنه إذا بدأت فكرة نقد وتقييم الحديث من ناحية، فقد ارتفعت الأصوات المنادية بالتوفيق بين الأحاديث وبين الإطار العام للإسلام من الناحية الأخرى حتى يحظى الحديث بالقبول من الجميع. وقد أورد أبو يوسف مناقشة مستفيضة حول شروط قبول الحديث في كتابه (الرد على سير الأوزاعي)، ويمكن أن يفهم في ضوء ذلك القبول مفهوم أهل السنة والجماعة بعد ذلك، والروايات التي أوردوها مثل "من شذ شذ في النار."

xvi ذكر المؤرخون أن تميم الداري كان في بدايته قصاصًا، ظل يلح على عمر بن الخطاب أن يأذن له في قصص الشعر والحكايات، كما أنه بعد محاولاته العديدة لإقناع عمر في أن يأذن له أن يخطب بالناس في صلاة الجمعة، أذن له. ويقال إنه جُلد ذات مرة لأنه لم ينه خطبته في الوقت المحدد. ذكر تفاصيل هذه الحادثة الملا علي القاري نقلاً عن الإمام الطبراني وابن عساكر في كتابه الموضوعات، (لاهور، ص. 16).

xvii إشارة إلى قوله تعالي ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ ....﴾ (الشورى: 51).

xviii نقلاً عن أسلم جيراجبوري، علم الحديث (طبعة أمرتسر، ص 10).

xix المرجع السابق.

[xx] النص الكامل للحديث أخرجه الديلمي وأبو نعيم وأبو الشيخ مسندا مرفوعًا كما يلي: "القرآن صعب مستصعب على من كرهه، وهو الحكم فمن استمسك بحديثي وفهمه و حفظه جاء مع القرآن. وفيه أن الحديث لا يفارق القرآن وأنهما كشيء واحد، ومن تهاون بالقرآن وحديثي خسر الدنيا والآخرة، أمرت أمتي بأن يأخذوا بقولي ويطيعوا أمري ويتبعوا سنتي فمن رضي بقولي فقد رضي بالقرآن، قال تعالى ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ...﴿٧﴾ ﴾ من اقتدى بي فهو منّي و من رغب عن سنتي فليس مني."

[xxi] مختصر جامع بيان العلم، نقلاً عن علم الحديث، مرجع سابق، ص.10.

[xxii] إن الحديث الذي يدعي بوجود قرآن بديل إضافة إلى القرآن الذي بين أيدينا، والروايات التي تشير إلى "ومثله معه" لهي حقا بالغة الأهمية من وجهة النظر الأيديولوجية. ومما يثير الدهشة أن مثل هذا الحديث الهام لم يكن معروفًا لكبار المحدثين، فلم يرد في موطأ الإمام مالك أو في صحيح البخاري أو مسلم أي من هذه الروايات. ولا ريب أن جهل كبار المحدثين بهذا الحديث الذي يفترض أن يكون أساسًا أيديولوجيًا للأمة لهو دليل كاف يلقي بظلال الشك على صحة هذا الحديث.

وفيما يتعلق بالرواة المختلفين لهذا الحديث الذي لوث سمعة عدد من الصحابة بإلحاق أسمائهم بسند هذا الحديث الموضوع، فإن علماء "علم الرجال" على علم بأنهم ليسوا ثقات. وقد دون أبو بكر الخطيب البغدادي (المتوفي سنة 463 هـ) في كتابه "الكفاية" طرق جمع مختلفة للحديث جاء فيها اسم المقدام بن معد يكرب الكندي الشامي (المتوفي سنة 87هجرية) كأشهر الأسماء، وبالإضافة إلى هذا، فقد ورد هذا الحديث في أبي داود، والترمذي، وابن ماجة، والدار قطني، ومسند أحمد باختلاف في النص. ولو نظرنا إلي كل هذه الروايات، فإننا سوف نجد بالإضافة إلى المقدام رواة أمثال رافع مولى رسول الله ﷺ، وعرباض بن سارية (من أصحاب الصفة)، وجابر بن عبد الله الخزرجي السلمي الأنصاري، وعبد الله بن عباس. قاصرة على صغار الصحابة فقط؟ مع الوضع في الاعتبار حقيقة أن معظم هؤلاء الصحابة استقر بهم المقام إما في سوريا وإما في الكوفة. ويظل السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لم يكن هذا الحديث معروفًا بين الصحابة في المدينة؟ دعونا ننظر في متن هذا الحديث نظرة مدققةً مفصلةً، حيث يُزعم أن المقدام بن معد يكرب هو راويه:

(قال أبو بكر الخطيب في الكفاية) أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن بشار النيشابوري بالبصرة، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمويه العسكري، قال: حدثنا سليمان بن عبد الحميد البهراني، قال: حدثنا علي بن عياش وأبواليمان، قالا: حدثنا حريز بن عثمان، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبى عوف الجرشي عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ انه قال: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني قد أوتيت القرآن ومثله. ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه. وما وجدتم فيه من حرام فحرموه. ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع ولا لقطة من مال معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها."

إن ما يؤكد هذا الحديث عليه من وجود مصدر بديل للوحي غير القرآن يمثل إلى حد بعيد ردًا على تحدي القرآن للبشر أن يأتوا بمثله، وذلك في قوله تعالى

﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ (الطور: 34)

إن أولئك الذين يدركون حقيقة أن القرآن هو الكتاب المتفرد بالكمال القطعي الثبوت الذي لا نظير له، وأولئك الذين يعتبرونه أكمل ما نزل به الوحي، وأولئك الذين يؤمنون بما أعلنه الله من أن القرآن

﴿ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ...﴾ ﴿٨٩﴾ (النحل: 89)

وقوله تعالي

﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ...﴿٣٨﴾ ﴾ (الأنعام: 38)

يرون في هذه الآيات القرآنية دليلاً كافيًا للقول بضعف الحديث وعدم صحته. وبطبيعة الحال فإن مزيدًا من المعلومات عن الرواة سوف يكون وسيلة لزيادة الطمأنينة عند علماء الحديث.

بداية لنلقي نظرة على الروايات التي تنسب إلى المقدام بن معد يكرب. هذا الحديث رواه حسن بن جابر، وعبد الرحمن بن أبي عوف الشامي الحمصي عن المقدام بن معد يكرب. أما حسن بن جابر فهو أحد الأسماء التي لم تكن لها شهرة عند المتخصصين في "علم الرجال" إضافة إلي انه لم تثبت عنه رواية أي حديث غير حديث الآحاد هذا. وبالنسبة للراوي الثاني عبد الرحمن بن أبي عوف الحمصي، فقد وصفه يحيى بن سعيد القطان بأنه غير ثقة. ومن بين الأسماء التي وردت ضمن رواة هذا الحديث حريز بن عثمان الذي قال عنه المحدثون أنه كان من الخوارج، وقيل انه لم يكف يوما عن الإساءة إلى علي كرم

الله وجهه، وعندما بلغه الحديث المعروف الذي وضعه الشيعة "انت مني بمنزلة هارون من موسى...." قال علانية إن الحديث يجب ان يكون هكذا: "انت مني بمنزلة قارون و من موسى...."

لنعود الآن لمناقشة الرواية التي جاءت في سنن أبي داود، والتي رواها أبوداود عن عبد الوهاب بن نجدة من طريق أبي عمرو بن كثير بن دينار عن حريز بن عثمان. أما أبو عمرو بن كثير هذا فمجهول الشخصية حتى أن شراح صحيح أبي داود لم يستطيعوا أن يجزموا بوجود هذا الشخص من عدمه. وهناك رواية أخري لحريز بن عثمان الحمصي رواها سليمان بن عبد الحميد البحراني الحمصي عن أبي اليمان حكم بن نافع وعلي بن عياش عن حريز. والبحراني هذا هو نفسه الذي قال عنه الإمام النسائي في تهذيب التهذيب (كذاب ليس بثقة ولا مأمون).

وهذا ينسحب على الروايات التي جاءت عن طريق أبي رافع والتي رواها عنه ابنه عبيد الله بن أبي رافع، ونقلها سالم أبو نضر عن عبيد الله. ويذكر المحدثون أن عبيد الله قد توفي أثناء فتنة عبد الله بن الزبير سنة 73 هجرية عندما كان سالم أبو نضر في الرابعة من عمره. ولأن كل ما جاء في رواية أبي رافع قد رُوي بإسناد سالم أبي نضر الذي ورد اسمه في سند الروايات كلها، فإنها جميعا روايات مشكوك في صحتها. ونفس الشيء ينطبق تقريبًا على الروايات التي وردت عن عرباض بن سارية، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، فالحديث الذي رواه عرباض يضم في سلسلة رواته اسم أشعث بن شعبة الخراساني الحميصي الذي وصفه صاحب المشكاة بأنه ليس ثقة، كما اعتبره أيضًا محمد بن الحسين أبو الفتح بن بريده الأزدي الموصلي (المتوفي سنة 374 هـ) ضعيف الحديث، ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ. ونأتي إلى سلسلة الرواة في رواية جابر بن عبد الله، حيث روى عباد بن كثير ويزيد الرقاشي عن محمد بن عبد المنكدر عن جابر. وفيما يتعلق بالرقاشي، فقد ورد في تهذيب التهذيب أن الإمام شعبة كان يقول إنه لأن يزني خير له من قبول روايةٍ للرقاشي، كما وصفه الإمام احمد بن حنبل بأنه منكر الحديث، إضافة إلى أن النسائي والحاكم اعتبراه متروك الحديث وغير ثقة. أما عباد بن كثير البصري فقد عُرف عنه أنه كذاب ومدلس. إلى جانب ذلك يأتي عباد بن صهيب تلميذ عباد بن كثير الذي ورد اسمه في سلسلة سند الحديث، والذي كان أكثر كذبًا وتدليسًا من أستاذه. وعلى الرغم من أن عبارة "ومثله معه" لم ترد في نص الحديث الذي رواه ابن عباس إلا أن نبرة وفحوى الحديث تشير إلى نفس الإتجاه. وحتى في سلسة سند هذا الحديث، ترد سلسلة رواة مجهولين أو ليسوا على قدر من الشهرة قبل اسم أبي بكر بن الخطيب. ومن بين هذه

الأسماء المجهولة حمزة بن أبي حمزة النصيبي الذي قال عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب إن الأحاديث التي رواها أحاديث ضعيفة في عمومها، كما اتهمه بعض المحدثين بوضع الأحاديث أيضًا.

هذا هو حال رواة حديث "ومثله معه"، والذي على أساسه نشطت مسألة البحث عن مصدر للوحي الإلهي خارج نطاق القرآن الكريم. إن هذا الحديث المزعوم قد منح مصنفات الحديث التي كانت نتاجا بشريا خالصا ما للقرآن من حكم قطعي شامل، وبسبب ذلك ظل قطاع عريض من المسلمين المخلصين ولكن ذوي الآفاق الضيقة تائهين يتحسسون الطريق في متاهة التاريخ وبين الروايات بحثًا عن السنة. وعلى اي حال، فإن الأمة لم تستطع وبعد نقاش متواصل دام لأكثر من أحد عشر أو اثني عشر قرنا من الزمان أن تحدد حدود "الوحي غير المتلو" من خلال حديث "ومثله معه"، كما أنه لم يمكنهم أيضا إعطاء أي مصنف من مصنفات الحديث مكانة الوحي غير المتلو الصحيح، التام، القطعي، والذي عليه أجمع العلماء. (لمزيد من البحث حول رجال هذا الحديث، انظر تمنا عمادي، إعجاز القرآن واختلاف القراءات، ص 231-266).

[xxiii] حازمي، ناسخ ومنسوخ، نقلاً عن ضرورات الحديث ومنكرو الحديث، صحيفة أهل الحديث، كراتشي، 1952، ص 23

[xxiv] المرجع السابق، ص 66.

[xxv] ابن كثير، نقلاً عن المرجع السابق، ص 68.

[xxvi] عن حسان قال كان جبرئيل ينزل على النبي بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن (مسند الدارمي).

[xxvii] الرسالة للشافعي، ص 28، نقلاً عن دائرة المعارف باللغة الأردية، تحت موضوع "السنة"، ص 406.

[xxviii] وافق الأمام البيهقي على نقل تعليق الشافعي في كتاب الحكمة كما يلي: " قال الشافعي سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله ﷺ ثم أخرج بأسانيده عن الحسن وقتاده ويحي بن ابي كثير. أنهم قالوا الحكمة في هذه الآية السنة ثم أورد بسنده عن المقدام بن معدي كرب عن النبي ﷺ أنه قال ألا أني أوتيت الكتاب ومثله معه....الخ"

[xxix] لقد ظل الجزء التالي من هذا الحديث :" لا يحل لكم الحمار الأهلي" مثار خلاف بين علماء الفقه، حيث أيد بعضهم فكرة جواز أكل لحم الحمار الأهلي، وقد روى

ابن عباس في البخاري إنه لا يعتبر لحم الحمار الأهلي من المحرمات، كما حاول إثبات، بالإشارة إلى الآية

﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ ﴿١٤٥﴾ ﴾ (الأنعام 145)

إن الأشياء التي حرمها القرآن لابد من تحريمها بشكل صارم، فليس هناك مبرر من الإعلان عن تحريم أشياء أخرى، راجع باب "لحوم الحمار الإنسية"، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة، 1988، مجلد 9، ص 570 حديث رقم5529.

xxx راجع "كتاب الأم"، مناقشة حول الآية ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ ﴿١١٣﴾﴾ (النساء 113)

xxxi من "الحكمة"، لا يمكن أن يصبح مفهوم السنة الموجود في الميراث الكلي لأقوال الرسول وآثاره والتي يمكن أخذها بمعزل عن القرآن، وجهة نظر مقبولة بصفة عامة، على الرغم من قوة مناقشات الشافعي وروعتها. ظلت الخلافات قائمة بشأن مكانة الحكمة بين الشافعي وأنصار المدرسة السكولاستية. وفيما بعد مع ذلك، لاقى مفهوم الشافعي قبولا بشكل تدريجي لدى العامة، وكان السبب في ذلك يرجع إلى شهرته التي طبقت الآفاق بخصوص القضايا المتعلقة بعلم الحديث كواحد من رواد هذا العلم وبوصفه واضع أصوله الأساسية. أما السبب الثاني فيرجع إلى أنه في الأعوام الأخيرة خاض العلماء مناقشات حول خلق القرآن وغيرها من المناقشات المشابهة. وبما أن هؤلاء العلماء لم يظفروا بتأييد شعبي بسبب بعض من تأملاتهم الفلسفية المعقدة حول القرآن، ظل مفهوم الوحي الإلهي الذي قدمه علماء الحديث على أساس السنة متداولا لفترة طويلة. لتدعيم بعد الحكمة خارج نطاق القرآن في مقابل السنة، خرج إلى حيز الوجود محتوى من الأحاديث من خلاله جاء الادعاء بأن السنة هي من عند الله مثلها مثل القرآن، وبالفعل أشرنا لذلك فيما سبق.

بعد الشافعي، أولئك الذين نظروا إلى الحكمة باعتبارها جزءا من القرآن وأعلنوا أن السنة ليست من القرآن، كانوا تحت تأثير الحديث الموضوع الذي لم يوافق عليه الشافعي – متأثرا بالمناخ العام لهذه الفترة - فحسب ولكنه أصبح واحدا من أشد مؤيديها، حيث أعلن مصدرين مختلفين من القرآن والسنة، أي كل من الكتاب والحكمة على حدة؛ ولتمييز أحداهما عن الآخر، أطلق على واحد منهم "الوحي المتلو" بينما أطلق على الثاني "وحي غير متلو". كما أصبح ابن حزم والمعروف بنفاذ بصيرته وأرائه التجديدية أيضًا أسيرا

للتاريخ في فهمه للحكمة والسنة. فبدلا من الإضافة إلى آراء وفهم الشافعي أو أسلافه، أقر الصيغ التقليدية حول الموضوع بشكل كامل. يقول بن حزم "كما أراد الله أن نتبع الوحي المتلو، فمن الواجب علينا أيضا أن نتبع الوحي غير المتلو بنفس الطريقة" لأن- على حد قوله- الآية الكريمة:

﴿ ... أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ... ﴿٥٩﴾﴾ (النساء 59)

تشير إلى ذلك. (راجع، أبو محمد بن حزم، الأحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، 1322 هجرية، مجلد 1، ص 96). لقد افترض هذا الاتجاه من البحث عن الحكمة خارج نطاق القرآن وجود بُعد استقصاء ديني وعلمي جاد. في الأعوام اللاحقة، شعر عدد قليل جدًا من الناس بالحاجة للنقد والحفاظ على هذا الاتجاه، كما أصبح مفهوم مصدري الوحي الإلهي شائعًا جدًا لدرجة أنه في عصر الغزالي، أصبح هذا المفهوم جزءا أساسيا من اعتقادنا الديني، كما قال الغزالي أن الله يرسل وحيه أحيانا في شكل القرآن يمكن تلاوته وأحيانا أخرى يتم تبليغ الرسالات السماوية بطريقة لا يمكن تلاوتها وتعتبر السنة بمثابة هذا النوع الثاني من الوحي الإلهي، من عصر الشافعي وحتى الغزالي، شاع فهم الوحي غير المتلو من خلال الحكمة، وتجاهل الناس تمامًا أن القرآن ذاته يصف الحكمة ككيان مستقل كما يلي:

﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ ﴿٣٤﴾﴾ (الأحزاب 34)

xxxii لا تناقض عملية تنزيل الحكمة كما وصفتها كتب الحديث المفهوم القرآني للوحي القرآني فحسب ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ ﴿٢٦٩﴾﴾ ولكنها تصور عملية الوحي الإلهي كعمل له أساسه في رغبة الإنسان في التعلم:

عن جبير بن مطعم أن رجلاً قال يا رسول الله أي البلدان أحب إلى الله و أبغض إليه قال لا ادري حتى أسأل جبريل فأتاه جبريل وعند الطبراني في الأوسط فعرج إلى السماء ثم أتاه فأخبره أن أحب البقاع إلى الله المساجد وأبغض البقاع إلى الله الأسواق. (مسند أحمد والطبراني).

xxxiii لقد أخرج الدارمي هذا الحديث من خلال الدليل الذي قدمه جابر ﷺ: ليوشك بالرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديثي فيقول بيننا و بينكم كتاب الله ما وجدنا فيه من حلال استحللناه و ما وجدنا فيه من حرام حرمناه ألا و إن ما حرم رسول الله هو مثل ما حرم الله! (الدارمي المسند، مقدمة إلى فصل 48).

xxxiv هناك عدد ليس بالقليل من روايات الصحاح الستة التي خالفت الحقائق التاريخية، على سبيل المثال، الحديث الذي أخرجه البخاري في كتابه بأنه لم يبقى على قيد الحياة أي من الصحابة الذين شاركوا في عزوة بدر من جراء المشاجرات التي تلت فتنة عثمان أو غيرها من الأحاديث الأخرى التي تزعم أن النبي كان يجهل القراءة والكتابة...الخ

xxxv مقتبس من صحيفة أهل الحديث، ص 87، المرجع السابق.

xxxvi كتب ولي الدين التبريزي في مقدمة المشكاة : "إني إذا نسبت الحديث إليهم كأني أسندت إلى النبي ﷺ قد فرغوا متهوا عنونا عنه"

xxxvii وردت أحاديث في هذا الموضوع في مصادر متنوعة مع اختلافات في النص طبقًا للطبعات المختلفة. كما وردت رواية عروة في المستدرك بلفظ، "أمرين اثنين كتاب الله وسنة نبيكم أيها الناس أسمعوا ما أقول لكم تعيشوا به ". ووردت نفس الرواية عن الإمام مالك حيث قال، "الزم ما قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع أمران تركتهما فيكم لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه". (الحاكم والبيهقي).

xxxviii عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين.

xxxix إن العديد من الروايات التي جاءت في مدح علي كرم الله وجهه بأسلوب مبالغ فيه كانت نتاج الفترة التي نشب فيها الصراع بين المسلمين عقب مقتل عثمان. ويظهر في هذه الروايات جانب من العنصرية، التي تتعارض مع المنظور الإسلامي الذي يوضحه قوله تعالي "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" وقول الرسولﷺ "حب على حسنة لا يضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة". وهذا الاعتقاد يشبه الاعتقاد الذي يقول بأن بني إسرائيل قد أثاروا حول زعمائهم أو حاخاماتهم أشياءًا طبقًا لها يعد مجرد التفوه بأسماء أنبيائهم وأحبارهم كافياً لأن يضمن لأي شخص دخول الجنة. بينما رأي المطالبون بقيام الخلافة العباسية مؤخراً أن هذا الحديث ما هو إلا محض تمييز عنصري ودعوة للقبلية. وجاء في جامع البيان في تفسيره لقوله تعالي "إلا المودة في القربى" أن الإمام أحمد بن حنبل روي أن الرسول صلي الله عليه وسلم قال للعباس، "لا يدخل قلب امرئ إيمان حتى يحبكم". أما بالنسبة لقول النبي ﷺ عن سيدنا علي كرم الله وجهه، "هذا وصى و أخي خليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوه". أو الحديث المشهور عن آل العباس، "العباس وصى وأخي والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوه". فهما نتاج للتلاعب السياسي بمفهوم قدسية التاريخ. وقد ذكرت الروايات أيضاً أسماء بعض الحكام ومدة حكمهم

والتنبؤ بمستقبل الأحداث، فقال ﷺ، "إذا كان سنة خمسة و ثلاثين و مأة فهي لك ولولدك منهم السفاح والمهدي والمنصور". ويكثر ذكر مثل هذه الأحاديث في صحيح الترمذي, وأبي داوود, وابن ماجة, وهي أحاديث موضوعة التي كان الهدف منها هو إضفاء نوع من الشرعية علي خلفاء الدولة العباسية.

وعلي الجانب الآخر لم يتوانى أنصار معاوية عن استغلال هذه الروايات لتحقيق أهدافهم. حيث إنهم زعموا أن الرواية التالية, "الأمناء ثلاثة أنا و جبريل و معاوية" ترجع إلى الرسول ﷺ. وزعموا أيضاً أنه ﷺ قال مخاطباً معاوية "أنت منى وأنا منك". كل ذلك كان أشبه بسباق بين مجموعتين من الروايات للحصول علي أعلي نقاط بين أنصار علي وأنصار معاوية. وفي خضم هذا المناخ الذي كانت تسوده الفوضى في هذه الفترة من الصراع والحرب الأهلية, حيث بدأ استغلال الروايات لتبرير الأهداف السياسية لشخص أو لآخر, نشأت أيضاً مثل هذه الاعتقادات التي جعلت حكام تلك الفترة يدّعون بأن السبب الرئيسي في وجودهم في السلطة يرجع إلي التدبير الإلهي الذي لا خروج عليه. كما ظهر في العصر الأموي فرقتان وهما الجبرية والمرجئة وكان السبب في ظهورهما هو احتكام الناس في هذه الفترة لمذهب القدرية.

ومقابل ذلك شاعت الروايات التي تؤيد بقاء الوضع الراهن كما هو, وذلك بناءًا على قول الرسول ﷺ، "السلطان ظل الله في الأرض من أكرمه، أكرمه الله ومن أهانه، أهانه الله". حيث يجب أن نضع نصب أعيننا أن "السلطان" أي الملك أو الإمبراطور يستحيل وجوده منذ عصر الرسول ﷺ وحتى قيام الدولة الأموية. ومن المحتمل أن يكون هذا اللفظ استخدم في بادئ الأمر من قبل السلاجقة. ولنأخذ مثالاً آخر علي التلاعب السياسي بالروايات حيث زعموا أنه ﷺ قال، "لا أقتعد في الجنة إلا معاوية فيأتي آنفا بعد وقت طويل فأقول من أين يا معاوية، فيقول من عند ربي يناجيني وأناجيه، فيقول هذا بما نيل من عرضك في الدنيا"

(مصطفي الحسنى السباعي، سنة الرسول، ترجمة ملك غلام علي، لاهور، 1373 هجرية)

xl ورد حديث الثقلين عند علماء الحديث الشيعة بالنص التالي، "تركت فيكم الثقلين كتاب الله, وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبدا".

xli راجع: أبو داؤد, باب صلاة الليل

xlii انظر أصول الفقه للخدري، ص 257، حصول المأمول، ص 22، توجيه النظر للجزائري، ص 3، التعريفات للجرجاني، ص 82، نزهة النظر الخاطر العاطر ابن الأثير،الجزء الأول، ص 236، الأحكام لابن حزم الجزء الثاني، ص 6، رسالة الأصول، لزين الدين الحلبي، ص 16، 808 هـ.

xliii انظر نور الأنوار، ص 173.

xliv انظر حسن أحمد الخطيب، فقه الإسلام، كراتشي، 1961، ص 69.

xlv أبو الأعلي المودودي من أنصار هذا الرأي علي سبيل المثال.

xlvi استدل الذين يؤيدون فكرة النظرإلى الرسول ﷺ ليس فقط علي أنه رسول الله, بل أيضاً علي أنه بشر, علي رأيهم بواقعة بريرة التي أصرت علي طلب التفرقة بينها وبين زوجها مغيث على الرغم من نصح الرسول ﷺ بأن لا تفعل. فقد روي أن بريرة سألت الرسول ﷺ فقالت، "يا رسول الله، أهذا حكم النبوة أم حكمك أنت، فعندما أخبرها الرسول ﷺ بأن ذلك رأيه عندها أصرت بريرة علي موقفها" وتذكر الروايات أن الرسول صلي الله عليه وسلم سكت ولم يغضب منها.

xlvii انظر القول المأمول في فن الأصول، ص 78، وقواعد الأصول لصفي الدين الحنبلي، 684 هـ، ص 91، وأيضاً مسلم الثبوت الجزء الثاني، ص 66.

xlviii استدل الشافعية بالروايات التالية علي رأيهم: عن بسرة بنت صفوان أنها قالت "إنما سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الفرج"

ووردت رواية أخري علي النحو التالي، " حدثنا يونس قال إن ابن وهب قال حدثني سعيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة عن النبي ﷺ قال "إذا مس أحدكم ذكره فلا يصلين حتى يتوضأ". لمعرفة مزيد من التفصيل, انظر الإمام أبو جعفر الطحاوي (توفي سنة 321هجرية) شرح معاني الآثار، جزء 1، ص 58.

xlix استدل الحنفية بالرواية التالية علي رأيهم: حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا حجاج قال حدثنا ملازم عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه, عن النبي ﷺ انه سأله رجل فقال, يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما توضأ فقال النبي ﷺ هل هذا لا بضعة منك أو مضحة منك".

l في مسائل الجرح والتعديل وضبط الرجال, اتهم الفقهاء والمحدثون الذين ينتمون إلي مدارس مختلفة بعضهم بعضاً بالتقليد والتشدد. أما في مسألة مس عضو الرجل لفرج المرأة، فيري البيهقي أن العلم التفسيري عند الطحاوي لم يكن موطن قوة له

في الخلاف الذي قام بين أتباع المذهب الحنفي والمذهب الشافعي. حيث يري الحنفية أن البيهقي على الرغم من علمه الغزير أظهر ضيق أفقه فيما يتعلق بالمذهب الحنفي, كما اتهموه أيضاً بالتحيز لفكره في تقييمه لكتاب السنن الكبري. وقالوا أنه ادعى ضعف الأحاديث التي جمعها أنصار المذهب الحنفي بينما كانت الأحاديث التي جمعها الشافعية صحيحة في رأيه ولاقت استحسانه وتأييده.

انظر كتاب الشيخ علاء الدين علي بن عثمان المعروف بابن التركماني المتوفى سنة 750 من الهجرة، "الجواهر الحنيفة في الرد على البيهقي". حيث أشار فيه المؤلف إلى تحيز البيهقي إلي مدرسته.

[li] ذكر الإمام الطحاوي بسنده أن أبا هريرة قال إني سمعت رسول الله ﷺ يقول توضئوا مما مست النار" الإمام جعفر الطحاوي، شرح معاني الأثر، ص 50.

[lii] الحديث التالي مخالف للحديث السابق ذكره فعن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ أكل من ثور قطة فتوضأ ثم أكل بعده كتفا فصلى ولم يتوضأ.

[liii] ذكره الإمام الطحاوي بسنده الرواية التالية عن أبي هريرة بلفظ "إني سمعت رسول الله ﷺ يقول "توضؤا مما مست النار"، الإمام جعفر الطحاوي، شرح معاني الآثار، الجزء الأول، ص 26.

[liv] المرجع السابق نقلاً عن الطحاوي.

[lv] وقد زادت الجهود التي قام بها الإمام الطحاوي للتوفيق بين الروايتين (وهو ما يعرف في علم الحديث بالتطبيق) المتعارضتين للحديث الذي يتعلق بمسألة الوضوء، زادت المسألة تعقيداً بدلاً من حلها وكما أوضحنا أنه بناءً علي ما ورد افتراءً عن أبي هريرة أنه قال أن رسول الله ﷺ قال ، "لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه". أي أنه لا تصح صلاة بغير وضوء، وأيضاً لا يصح الوضوء بغير ذكر اسم الله ﷻ عليه. ومع ذلك فإن الرواية الثانية التي جاءت عن طريق مهاجري قنفذ تدحض هذا القول فالرسول حسبما جاء في هذه الرواية، كان يتوضأ ولذا تأخر في الرد علي من ألقي عليه السلام وقال بعدما فرغ من وضوءه "لم يمنعني من أن أرد السلام إلا أنني لم أشأ أن أذكر اسم الله بغير وضوء". ولقد لجأ الطحاوي لحديثين آخرين كي يتسنى له أن يقوم بإجراء عملية "التطبيق علي هذين الحديثين" حيث ذكر أن الرسول ﷺ قال "من بات وفي بيته لقمة أو لقمتان أو تمرة أو تمرتان فليس بمسكين". أو الحديث الآخر الذي يؤكد فيه الرسول ﷺ على عدم إسلام المرء الذي يبيت شبعاناً وجاره جوعان.

وبالمثل فإن قوله ﷺ "لا صلاة لمن لا وضوء له", لا يبطل الوضوء تماماً ولكن ينقصه. وبم أن الوصف السابق للوضوء أو للإسلام يعتبرهما غير كاملين فإن الوضوء بالقياس لا يتأثر من عدم ذكر اسم الله عليه ولكنه لن يكون كاملاً. ويبدو واضحًا أن هذه المحاولة للتوفيق بين الحديثين قد أزالت ما التناقض الظاهر بينهما. إلا إننا إذا أمعنا النظر فيها لوجدنا أن هذا النوع من التأويل قد جعل المشكلة أكثر تعقيداً، حيث يذكر الحديث أنه طالما أن الصلاة لا تتأثر بعدم الوضوء, فكذلك الوضوء بالقياس لا يتأثر إن لم يذكر اسم الله عليه. إننا إذا سلمنا بأن الوضوء لا يكتمل بغير ذكر "بسم الله" فإننا من الممكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك لنشتق مسمي جديداًَ للصلاة غير الصحيحة و الصلاة غير الكاملة أيضاً حيث لا يختلف اثنان من المسلمين علي عدم صحة الصلاة إذا أديت بغير وضوء كما لا يختلف اثنان على أن التسمية قبل الوضوء ليست شرطاً لصحته. فقد نستطيع التوفيق بين الأحاديث المتضاربة, وإزالة ما بينها من تناقض باطني من خلال أمثلة لا صلة لها بالموضوع أومن خلال عقد مقارنات خادعة بين هذه الأحاديث. إلا أن ذلك لن يتمكن من إزالة ما بين التاريخ والسنة من تناقض.

lvi نقلاً عن تمنا عمادي، إعجاز القرآن واختلاف القراءات، كراتشي، 1414 هـ ، ص 313.

lvii نقلاً عن سيرة البخاري، الجزء الثاني، ص 208، المرجع السابق.

lviii لا يمكن الزعم بأن التاريخ بطبيعته مهما كانت فترته ومهما كانت طرق الحفاظ عليه جاء شاملاً ومفصلاً تماما، وعلى وجه التحديد فإن تدوين أدق تفاصيل الأحداث اليومية في فترة تتجاوز الثلاثة والعشرين عامًا يفوق مدى أي فرع من فروع التاريخ، وهذا هو السبب في أن الأحكام الفقهية التي بنيت على أقوال النبي وآثاره لم يكن لها مكانة محددة، ولطالما ظل الشك قائماً في أنه لو وصل حديث بعينه أو خبر مرتبط بواقعة أو آثار الصحابة إلى علماء الحديث، لاتخذت القضية المعنية أبعادًا جديدة تمامًا ولوجد المحدثون أنفسهم مدفوعين إلى تناولها من منظور جديد. وكانت شكاوي علماء الحديث من القضاة سببها أنهم (أي الفقهاء) لا يملكون الدليل القاطع من أقوال النبي وآثاره بين أيديهم وبأنهم ربما أعادوا النظر في الكثير من القرارات التي اتخذوها إن كانوا على دراية بكل هذه الامور وكذلك ينطبق الأمر نفسه على علماء الفقه التفسيري فنستطيع القول إلى حد ما بأن الإمام البخاري هو أحد مؤسسي هذا النوع من الفقه التفسيري وينبغي أن يعتبر أحد أشد المتحمسين للموقف الذي اتخذه الشافعي، وحتي في حالته هذه لا يمكن القول بأن عملية الاستنباط، التي ينظر إليها على أنها نتيجة لتأثير الأحاديث

المختلفة على الرغم من كون هذه الأحاديث تعتمد على منهج معرفي متعمق، لها الكلمة الأخيرة في الفقه التفسيري. وعلى الرغم من ذلك فإن المرء يجد، حتى في هذه الحالة، اتجاهًا قويًا لجمع الآراء من مختلف الروايات التي تتعلق بمسألة معينة والتي قد تترك عند المرء انطباعًا بأنه قد استخلص لب كل رأي من هذه الآراء. ومع ذلك، قد تترك هذه العملية أيضا، عند المرء الانطباع بأن بعض الروايات بما لها من سياق محدد، قد ساعدته على اتخاذ قرار معين. وبنفس الطريقة، فإن المرء إن عسر عليه فهم بعض هذه الروايات أو كان ما استوعبه منها موضوعًا أو مدلسًا،لسلك نهجًا مغايرًا في الاستنباط. لقد عرضنا إيضاحًا لهذه النقطة، مثالًا ذكره البخاري في مصنفه حيث أورد في حكم صلاة المرأة في المسجد، ثلاثة أحاديث أوردها على نحو خاص في باب هل يجب على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان قال ابن عمر إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة" و عن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله"، كما أخرج البخاري في نفس الباب وقبل الحديث السابق، حديثًا آخر عن عمر حيث قال فيه عمر "ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد". وقد استطاع علماء الفقه التفسيري، استنادًا إلى ذلك الترتيب الذي جاءت به تلك الأحاديث الثلاثة أو إلى ما أحدثته من أثر تراكمي، إلى الاستنتاجات التالية: أولا، لا يجوز منع المرأة من الصلاة في المسجد ليلاً، على الرغم من أنه يوجد ما تمنع لأجله المرأة من الذهاب إلى المسجد أثناء النهار. ثانيا، بما أن وقت صلاة الجمعة يحين في الظهيرة، لذا فإن النساء يمنعن من أدائها في المسجد، ثالثا، لا يجب الغسل على النساء قبل صلاة الجمعة وذلك لما جاء عن الرسول في هذا الأمر حيث قال "إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة". لا يمكن التوصل إلى هذه الاستنتاجات الثلاثة المستمدة من الأحاديث الثلاثة إن لم نستوعب معني قوله صلي الله عليه وسلم " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وأذنوا للنساء بالمساجد". في هذه الحالة، تكون الأحكام الواردة في غسل المرأة يوم الجمعة مختلفة بالتأكيد، وبما أن لكل حديث تأثيره على غيره، فكذلك أي خبر يرد من خلال التاريخ يؤدي إلى تعقيد غيره. ولذا فإن المرء بما أنه لا يمكنه الجزم في مسألة ما إذا كانت كافة الأخبار التي تتعلق بأيام النبي ﷺ وآثاره مفهومة لنا، فإن الفقه المبني على مجرد أقوال النبي وآثاره سوف يترك لدينا دائما الشعور بالنقص والقصور. ولأن فقهاء التفسير لم يحدث وأن ادعوا، علاوة على ما ذكر، بأنهم يقفون على معاني جميع الروايات بشكل تام بل ردوا الروايات والآثار التي تشككوا في صحتها بسبب ما وضعوه من شروط شديدة الصرامة فضلًا عن اتجاههم للحيطة والحذر ،وذهبوا إلى أنه لا يمكن الجزم بأن أحكام الفقه التفسيري أحكام قطعية لهذا السبب بالتحديد، فدائما

ما ينتابنا الشعور بأنه أينما ظهر حديث غريب، فإنه يحدث تغيرًا جذريًا في طريقة تناولنا لموضوع ما. وبما أنه يمكن القول بأنه لو كانت كتب الصحاح الستة في متناول يد الإمام أبي حنيفة لعكف على التدبر في الكثير من أحكامه، وكذلك يمكننا القول بأنه لو كانت المصنفات السابقة التي خلفها التابعون رضوان الله عليهم بين أيدي علماء الفقه التفسيري، ولو أنهم وضعوا أيديهم على تلك المصنفات النادرة التي دونها المحدثون الذين جاءوا في فترة لاحقة لهم، لتركت تلك المصنفات بصمتها على أسلوب تفكيرهم الفقهي. وسواء أكان علم الفقه مبنيا على آثار الرجال أو على آراء المتقدمين فإن أحكامه سوف تظل، نهاية الأمر، غير حاسمة.

lix سيرة البخاري، المجلد الثاني، ص 173، المرجع السابق.

lx تفسير فتح البيان، المجلد الخامس، ص 234، حيث ورد تفسير قوله تعالى، "لتبين للناس ما نزل إليهم" على النحو التالي:

"وبيان الكتاب يطلب من السنة والمبين لذلك المجمل هو الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا قيل متى وقع تعارض بين القرآن والحديث وجب تقديم الحديث لأن القرآن مجمل والحديث مبين بدلالة هذه الآية والمبين مقدم على المجمل." أي أينما وجد تعارض ظاهر بين القرآن والحديث، وجب إتباع الحديث.

lxi ورد حديث "لا وصية لوارث" في كتب الصحاح الأربعة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، على سبيل المثال، بطرق ثلاثة مختلفة.فكان انس بن مالك وأبو إمامة الباهلي وعمرو بن خارجة هم رواة هذا الحديث الأساسيين. إن القيام بدراسة هذه الروايات دراسة مقارنة يلقي ظلالًا من الشك حول صحة هذا الحديث. ولقد كان للباب الذي أورده الإمام البخاري ويحمل نفس الاسم دور حاسم في تأكيد تلك الشهرة الواسعة التي نالها حديث رسول الله "لا وصية لوارث". وخلو هذا الباب يعد قضية أخرى، حيث لم يوجد في صحيح البخاري على أي حديث صحيح في هذا الأمر، على الرغم من أن البخاري نقل عن ابن عباس رضي الله عنه قوله الذي أورده تحت هذا الباب، إلا أنه لم يكن صالحا لأن يرد بهذا المسمي "لا وصية لوارث". ربما يمر بنا هاجس بأن هذه الحقيقة المقررة قد نالت شهرة واسعة خلال الفترة التي عاصرها البخاري، وبدا ما يطرأ للإنسان من حدس بأن هذا الحديث قد لاقي قبولاً من العلماء أمرًا معقولاًً مما دفع البخاري إلى إفراد باب مستقل يحمل نفس العنوان، بعدها أخذ في البحث عن الأحاديث التي تتصل بالموضوع وتتوافق مع هذا العنوان فأدرجها تحته. وعلى أي حال فإن خلو الباب من الأحاديث المتعلقة بالموضوع يشير إلى أن البخاري لم يتثبت من صحة هذه

الروايات التي توصل إليها في هذا الصدد أو من صحة سندها. وكان هذا هو السبب وراء خلو صحيح البخاري من أي باب يحمل عنوان "لا وصية لوارث" كما ورد في بعض من كتب الصحاح الأخرى. فالحديث الذي نقله البخاري عن ابن العباس ﷺ ليس له صلة مباشرة بموضوع "لا وصية لوارث" كما لم ترد فيه أي إشارة لنسخه أيضًا، ولكنه يوجه اهتمامه لبعض هذه المسائل التي لا يمكننا، بسببها، أن نعتبرها تفسيرًا مباشراً لهذا الحديث "لا وصية لوارث". وتأتى الرواية الأصلية التي أخرجها البخاري على النحو التالي: "باب لا وصية لوارث"... حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين فجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع" ولنتدبر في هذا الأمر الآن، فقد ذكر القرآن أن الميراث للوالدين والأقربين، في حين أن المال كان للولد في بادئ الأمر وكانت الوصية للوالدين، كما جاء في رواية ابن عباس فنحن لا نعلم إذا ما كانت رواية ابن عباس تشير إلى عصر الجاهلية أو إلى الآية القرآنية الكريمة. لقد لفت هذا الحديث انتباه بعض العلماء إلى نظام المواريث القديم عند العرب حيث لم يكن للأنثى نصيب في تركة أبويها.

وبالنسبة للروايات الأخرى التي وردت في الصحاح الستة والتي كان من بينها ما رواه عمرو بن خارجة وخرجه ابن ماجه فهي ترد على النحو التالي: "إن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم وهو على راحلته وان راحلته لتقصع بجرتها وان لغامها ليسيل بين كتفى. قال إن الله قسم لكل وارث نصيبه من الميراث فلا يجوز لوارث وصية، الولد للفراش وللعاهر الحجر ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل أو قال عدل ولا صرف".

ويورد الإمام الترمذي الحديث نفسه في صحيحه بالنص التالي:

"إن النبي خطب على ناقته وأنا تحت جرابها وهي تقصع بجرتها وان لعابها ليسيل بين كتفى فسمعته يقول إن الله عز وجل أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث والولد للفراش وللعاهر الحجر". وفي النسائي، كما يلي:

"انه شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس على راحلته وإنها لتقصع لجرتها وان لعابها ليسيل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة إن الله قد قسم لكل إنسان قسمته من الميراث فلا يجوز لوارث وصية. حدثنا احمد بن محمد المروزي حدثني علي بن حسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النوي عن عكرمة عن ابن عباس "إن ترك خيرًا الوصية للوالدين والاقربين" فكانت الوصية كذلك حتى نسختها آية الميراث."

بالإضافة إلى كل ما أوردناه فهناك رواية مختصرة لأبي إمامة الباهلي قال فيها: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث".

إن نظرة شاملة لكل هذه الروايات سوف تدل على ما يلي:

أولا، لا يتضح إذا ما كانت خطبة النبي ﷺ التي قال فيها "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث" هي خطبة الوادع أو كانت خطبة أخرى خطبها في الناس في العام نفسه. ثانيًا، للورثة، إبطال الوصية وأما قولهم بأن الله قد أعطى كل واحد من الورثة وليس للإنسان التدخل في هذا الأمر إنما هو في الحقيقة مستعار من فكر القدرية فقد اشتهر بعض رواة هذا الحديث بأخذهم العلم عن القدرية. ثالثا، إن ما روي عن عمرو بن خارجة وانس بن مالك بأن "نبي الله ﷺ خطبهم وهو على راحلة وان راحلته لتقصح لجرتها وإن لعابها ليسيل بين كتفي" قد تقنع المرء بأن الراوي كان منتبها لأدق التفاصيل. ومع ذلك عندما نطالع جميع الروايات معا، فإنه سيكون من الصعب تحديد ما إذا كان لعاب الراحلة قد سال على عمرو بن خارجة أو على انس بن مالك، وذلك لأن كل منهما قد روي نفس الشيء في الخبر الذي نقله عن رسول الله. هذه كانت العيوب أو التناقضات التي يمكن التوصل لها من خلال هذه الروايات. وأما فيما يخص الإسناد، أولا، جاء في سند الرواية التي وردت عن عمرو بن خارجة شهر بن حوشب الشامي حيث كان هذا الراوي مضطرب الحديث وغير ثقة كما يعتقد أنه اتهم بالسرقة. أما قتادة فقد اشتهر بنزعته لإثارة الاضطراب أو الغموض حول الرواة (التدليس) وكذلك أفكاره القدرية. ونفس الأمر في الرواية الأخرى، حيث ذهب علماء الحديث إلى أن سعيد بن سعيد وإسماعيل بن عياش ليسوا ثقات كما كان لعلقمة وابن خزيمة وعبد الله بن مبارك قول ضعيف في عياش. وذكر هشام بن عمار إلى جانب سعيد بن سعيد، في رواية انس، يعد دليلاً كافيًا للقول بضعف هذه الرواية. وكان الإمام أحمد بن حنبل يقول إن من أدي الصلاة خلف هشام بن عمار، عليه أن يعيد صلاته. مثل هذه الآراء التي ذكرناها عن الروايات السابقة جاءت على لسان علماء الحديث الذين كانوا يؤيدون النظر للسنة على أنها ميراث مقدس. ولكن عندما يكون معيارهم التاريخي هو الدليل على ضعف هذه الروايات، فليس هناك إذًا ما يدعوا لقبول هذه الروايات على أنها أحاديث متواترة لمجرد ما حققته من شهرة واسعة ومن ثم السماح لها بأن تكون حجر عثرة في طريق الفهم السليم للوحي القرآني.

lxii انظر تفسير الآية في الطبري والقرطبي.

lxiii ورد في أمر الكلالة قول عمر ﷺما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ ما راجعته في الكلالة ! حتى أن رسول الله ﷺ قد تعب من تكرار السؤال وقال يا عمر ألا تكفيك آخر سورة النساء ؟ ولكن على الرغم من توضيح الرسول لهذا الامر إلا أن عمر، كما جاء في بعض الروايات، ظل حتى آخر عمره غير واثق من ميراث الابن الكبير. وكما ذكر القسطلاني (شارح البخاري) " كانت هناك مئات من الفتاوى في هذا الشأن، ولكن عمر لم يتمكن من التوصل إلى جواب شاف فيه حتى وفاته. أنى له أن يفعل ذلك مع العلم بأن أبا بكر الصديق، كما ورد في هذه الروايات، اعتاد قول، " ثلاثة لئن يكون الرسول بينهن أحب إلى من حمر النعم الكلالة والميراث من مال الجد لأب والربا". وكما ذكرت تلك الروايات المكذوبة التي وضعت لتخيم بظلال من الشك على نبوة محمد ﷺ فقد انتقل عمرﷺ إلى الدار الآخرة وهو يود لو أن الرسول ﷺ كان قد بين له هذه الأمور الثلاثة: الخلافة والكلالة والربا قبل أن يرحل عن الدنيا لكان ذلك أفضل عنده من الدنيا وما فيها

راجع، شبلي النعماني، الفاروق، أعظم كره، 1331 هجرية، ص 214-215.

lxiv راجع، "كتاب المناسك" للبخاري.

lxv راجع باب التيمم، كتاب الحيض، صحيح مسلم.

lxvi راجع شاه ولي الله الدهلوى، إزالة الخفاء.

lxvii صحيح مسلم، كتاب الحيض، ص 458

lxviii ورد نص الحديث في النسائي كما يلي: "عن الفاروق أن رجلا أجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال أصبت فأجنب رجل آخر فتيمم وصلى فأتاه فقال له نحوا مما قال للآخر يعني أصبت"

lxix لقد تناول المحدثون المسلمين الخلاف المزعوم بين الصحابة الكرام بالنسبة لمسألة التيمم على نحو خطير لدرجة جعلتهم يتجاوزون المدى في تفسيراتهم لهذه الروايات، فقد توصل شاه ولي الله الدهلوى، على سبيل المثال، بخصوص الخلاف المزعوم بين سيدنا عمر وعمار، إلى أن رسول الله ﷺ عندما رأى ذلك الخلاف بين عمر وعمار حول تفسيرهم لآيتين من آيات القرآن من سورة المائدة وسورة النساء، تركهم وشأنهم، حيث قال" فصوب كلا التأويلين وترك كل مؤول على تأويله" (إزالة الخفاء، مجلد 2، ص 89

[lxx] تناول ابن حزم الكثير من هذه الموضوعات التي أثارت الجدل في كتاب "الأحكام"، المجلد الثاني، فإذا أمعن المرء النظر فيها لأدرك إلى أي مدى كان الاختلاف بين السنة المتواترة للمدينة والسنة القولية التي جمعها ابن مالك.

[lxxi] النص الأصلي لهذه الرواية هو كالتالي: روى عن أسامة بن زيد أنه قال: سالت القاسم بن محمد عن القراءة خلف الإمام فيما لم تجهر فيه فقال إن قرأت فلك في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة وإذا لم تقرا فلك في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة." (جامع البيان، العلم، مجلد 2، ص 80).

[lxxii] المرجع السابق.

[lxxiii] راجع أحكام القرآن لجصاص، مجلد 1، ص 204

[lxxiv] عبر شاه ولي الله الدهلوى، في كتابه "عقد الجيد"، أن الفروق بين آراء المجتهدين هي صحيحة على حد سواء، لتدعيم هذا الرأي، أورد أسماء الكثير من السلف الذين من وجهة نظره كانوا مناصرين لهذا الرأي. كذلك أكد ولي الله الدهلوى في عقد الجيد على أن أغلبية المتكلمين كانوا تحت هذا التصنيف سواء كانوا أشاعرة أو معتزلة. راجع، عقد الجيد، ص 106-108 المرجع السابق

[lxxv] سبقت الإشارة لهذا الحديث، وعلاوة على ذلك، فقد قمنا بمناقشة أوجه ضعفه بشكل مفصل في الحاشية، حيث ورد هذا الحديث بروايتين:

(ا) عن المقدام بن معدي كرب قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ان ما حرم رسول الله كما حرم الله ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع" (رواه أبو داود والدارمي وابن ماجة)

(ب) عن العرباض بن سارية قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أيحسب أحدكم متكئا على أريكته يظن ان الله لم يحرم شيئا إلا ما في هذا القرآن ألا و أني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء انها لمثل القرآن أو أكثر "(رواه أبو داود).

[lxxvi] إزالة الخفاء، مجلد 2، ص 136

[lxxvii] قبل ظهور الصحاح الستة وما تبع ذلك من إجلال لها، كان اتجاه المسلمين صوب التاريخ يتسم بالنقد وليس التقديس، حيث لم تحظي الأقوال والآثار بنفس المكانة التي نالتها بعد تصنيف الصحيحين وبعد ذلك ظهر الانطباع الخاطيء الذي تركه مصطلح

"الصحاح الستة". كان من الممكن للمتقدمين تعظيم أي قول أو رواية منسوبة إلى استنادًا الوحي الإلهي بدلا من مجرد الاعتماد على الأدلة التي يوردها الرواة. ﷺالرسول كان هذا هو السبب في أن أحد المحدثين المعاصرين مثل الإمام مالك الذي كان، في الأصل، واحدًا ممن قاموا بالتأصيل لعلم الحديث والذي أولى أهمية عظيمة للسنة لدرجة أنه ذهب إلى القول بأن ما جاء عن أهل المدينة هو في مقام الدليل أو الحجة. حتى أنه لم يشعر بتأنيب الضمير بشأن رفضه للروايات التي تعارضت مع الإطار الأساسي للقرآن. جاء الفقه المالكي ثريًا بهذه المواقف، حيث وجد الإمام مالك أن آثار أهل المدينة تتعارض مع تعاليم القرآن ولا تخضع لقاعدة رفع الحرج التي طبقها. وكذلك سلط الشاطبي الضوء على هذه المسألة في تحليله المفصل الذي أورده في كتابه "الموافقات"، حيث يشير إلى كيف أن بن عباس وعمر بن الخطاب اعتادوا رد الروايات لكونها متعارضة مع نظرة القرآن للأمور الحياتية. لقد شاع هذا الاتجاه الناقد للتاريخ وللآثار حتى خروج الشافعي إلى مسرح الأحداث، إذ يقال أن أبو حنيفة قد استطاع أن يهرب من سجن تلك الروايات والآثار وذلك لأنه كان يسكن في الكوفة بعيدا عن المدينة، هذا أولا وثانيا أنه اعتاد أن يولي عملية فهم الوحي الإلهي فهمًا صريحًا أهمية أكبر من رواية الحديث، وكان هذا سببًا في احتسابه من بين أولئك الذين يصدرون أحكاما عادلة حول القضايا الفقهية. بالطبع، لا يرجع السبب في قيام أحد المحدثين مثل الإمام مالك وهو أحد العلماء الذين كانوا على دراية بحياة النبي في المدينة، على الرغم من تعدد الروايات بشأنه، بتبني نظرة تعددية في الفقه إلى أي شيء آخر سوى أن التاريخ لم يكن قد حظي بتلك المكانة المقدسة. إن العديد من مثل هذه الأمثلة يمكن عرضها حتى نثبت أن الفقه المالكي قد جاء لنا بمواقف مختلفة في هذا الصدد، على الرغم من أن الروايات كانت موجودة. فقد جاء، على سبيل المثال، أنه إذا ولغ الكلب في إناء فقد وجب غسله سبع مرّات بالماء. فذهب الإمام مالك إلى أنه متى جاز أكل صيد الكلب المعلم، يصبح غير المعقول أن نعتبر أن لعابه مكروه. أما بالنسبة لهذا الحديث، فلست على يقين من صحته، وكذلك حديث "من مات وعليه صوم صام عنه وليه".، لقد أورد الإمام مالك الآيات القرآنية التالية

﴿ ... وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿١٦٤﴾ ﴾ و (الأنعام 164) ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ (النجم 39) مستدلاً بها على عدم صحة هذا الحديث.

(ضمن الشاطبي كتابه "الموافقات" العديد من هذه الأمثلة، راجع، الموافقات، مجلد 3، ص 10).

ذهب العلامة التفتازاني في كتابه "توضيح التلويح"، إلى أن هذا الحديث lxxviii
موضوع، وضعه الزنادقة، ويري أن هذا الحديث يتعارض مع الآية القرآنية التي تقول

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٧ ﴾

(الحشر 7)

على الرغم من أنه لم يرد في هذا الحديث ما يشير إلى كونه موضوعا أو مدلسًا من قبل أعداء الإسلام. إن مقابلة أي حديث بالقرآن الكريم والحكم عليه من منظور الأحكام والقيم القرآنية قبل التسليم بصحته، سوف يكون بمثابة الإشارة إلى تفوق القرآن الكريم وقطعية حكمه. ويبدو، في ظاهر الأمر، أنه لا يوجد سبب لاعتبار هذه الطريقة مناهضة للقرآن والحديث معًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحليل التاريخ ونقده والحكم عليه انطلاقًا من القيم القرآنية هو فكر مستهجن بالنسبة لأولئك الذين شرعوا في النظر إلى التاريخ على أنه مصدر خالد من مصادر الوحي غير المتلو.

وقد أجمع العلماء على أن الحديث الذي سبقت الإشارة إليه يعارض ما جاء به القرآن والسنة، كما تبني عبد الرحمن المهدي أيضا الرأي القائل بأن هذا الحديث قد وضعه الخوارج والزنادقة. وجاء رأي المحدثين موافقًا لرأيه في الغالب، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن القول بأن ما ذهب إليه عبد الرحمن المهدي جاء مبنيًا على أساس علمي خالص. أولا، يمثل الخوارج والزنادقة اتجاهين مختلفين بل متناقضين؛ فالخوارج يعرفون بمنهجهم المتشدد في البحث عن الحقيقة ومواقفهم الصريحة، بينما اشتهر الزنادقة بمعتقداتهم وآثارهم المغلوطة؛ لذا أصبح وجود الدليل على قيام أي ممن ينتمون إلى أحد هذين المذهبين المتناقضين بوضع حديث بعينه يخدم أغراضهم أمرًا صعبًا. ولا نستطيع القول، في أفضل الأحوال، إلا أن هذا الحديث يلائم الموقف المتشدد للخوارج غير أنه لا يمكن أن يكون سببًا للقول بضعف الحديث وذلك لأن حتى أشد نقاد الخوارج تزمتا يؤكدون على صحة هذه الأحاديث. جاء في كلام الإمام أبى داود أنه قال: "من بين الطوائف المضللة التي خرجت أصح الأحاديث كانت الخوارج". ويقول ابن تيمية: "هؤلاء الناس لا يرد منهم الكذب عمدا بل عرفوا بجرأتهم وإخلاصهم للحق." والرأي المشهور عنهم هو أنه غلب عليهم الصدق في روايتهم للحديث. (منهاج السنة، المجلد الثالث، ص 31). كيف توصل المحدثون إلى أن الحديث الذي يلعب مثل هذا الدور الأساسي في تحديد الأحاديث الصحيحة بناءً على الروايات والآثار والذي لا يمكن القول

بأنه مخالف للوحي الإلهي وإدراك كنهه وتفسيره جاء موضوعًا عن الخوارج والزنادقة؟ وكيف أمكن لصاحب (عون المعبود) القول بأن هذا الحديث غير صحيح ولا أساس له من الصحة؟ (عون المعبود الجزء الرابع، ص 339) وكيف قال زكريا ساجي عن يحيى بن معين والملا محمد طاهر الفتني في تذكرة الموضوعات ذكرا عن الخطابي أن هذا الحديث كان مما وضعه الزنادقة في الحقيقة؟

lxxix أدى مبالغة بعض العلماء في تقديسهم للصحيحين إلى أن ساد بين الناس انطباع عام بأنه لم يعد هناك مجال للنقاش بشأن هذه المصنفات. فقد أيد ابن الصلاح، ابن تيميه وابن كثير وشاه ولي الله وغيرهم هذا الرأي، كما صرح شاه ولي الله بما جاء في أسلوب الحكم الفقهي، في الحقيقة، قائلاً "أم الصحيحان فقد اتفق المحدثون على ان جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وإنهما متواتران إلى مصنفهما وانه من يترك أمرهما فهومبتدع غير سبيل المؤمنين" (حجة الله البالغة، المجلد الثاني، ص 134). وقد أصبح مثل هذه الأسلوب الذي يشبه الأحكام الفقهية ذو نبرة حادة بالنسبة للمتأخرين من العلماء كما يمكن أن نجد لها مثالا في الفتاوى الرشيدية: جاءت الصحاح الستة لتحفظ الأحاديث النبوية كما خلدت من مصنفيها ممن كانوا من أصحاب النبي ومن غيرهم من العلماء الأجلاء. تتمتع هذه المصنفات بإجماع الأمة على صحتها وقد بارك الله فيها. فمن ادعي أنها مجرد مصنفات عادية في علم الحديث فقد أساء إلى الرسول ﷺ نفسه ويعتبر من يسئ إليها زنديقًا بل وكافرًا ومستوجب للعنة الله". (الفتاوى الرشيدية، مجلد2، ص 13)

lxxx لمزيد من التفصيل، راجع، المحلى أو الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم و أعلام الموقعين وتصنيف مذهب أهل المدينة لشيخ الإسلام.

lxxxi مقدمة صحيح مسلم، ترجمة وحيد الزمان، المجلد الأول، ص11.

lxxxii ربما كان أحد أسباب ذلك هي الرغبة في تقليل سلسلة السند بقدر المستطاع. والسبب الثاني كان افتراض المحدثين عدم ثبات صدق راوٍ ما في كل أحواله. ورقة بن عمر اليشكرى، علي سبيل المثال، اعتبره البعض ثقة بينما لم يعتبره البخاري ثقة في الرواية التي وردت عن منصور بن المعتمر. وأيضًا على الرغم من الاتفاق العام على اعتبار وضاح بن عبد الله ثقة فلم يعتبره البخاري ثقة في الرواية التي ذكرها عن قتادة. وكذلك الأمر بالنسبة للوليد بن مسلم الدمشقي حيث لم تكن الروايات التي رواها عن الإمام مالك صحيحة عند الإمام البخاري. وإذا كان هذا يدل، من الناحية الأخرى، على الشروط الصارمة التي وضعها البخاري وتؤكد على أنه من خلال جمعه لكتاب الجامع الصحيح قد قام بدراسة شاملة للروايات التي جاءت من طرق متعددة ولم يقبل من بينها

سوي التي انطبق عليها الشروط الصارمة التي وضعها لاختصار السند وإيجازه. ومن ناحية أخري يبقي السؤال الذي يطرح نفسه دائمًا وهو كيف يمكن للشخص أن تكون له مقدرة حقيقية على تحديد درجة صحة الراوي من عدمها ومتي لا يجوز القول بصحة راوٍ والذي لا يمكن اعتباره ثقة لمجرد أنه روى لاشتمال سندها على شخص بعينه ومتي يمكن أن يرجح سند حديث على آخر لسبب من الأسباب؟

lxxxiii إن أصحاب الكتب الستة من بينهم البخاري ومسلم معروف عنهم سعة الإطلاع ومهارة التدوين فقد كانوا بلا شك في مصاف كبار العلماء وكذا كانوا يعدون من الأتقياء في زمانهم. وكانوا أيضًا يدركون أن محاولتهم لجمع الأحاديث النبوية هي مسئولية جسيمة وشائكة. وعلى الرغم من هذا فلم يكونوا بمنأى عن سقطات البشر حيث كانوا متأثرين بقضايا عصرهم والظروف السياسية السائدة آنذاك والصراعات والأهواء الشخصية من حب وكره إلى غير ذلك من أمور. بالإضافة إلى أن الناس عرضة للذلل حتى في أكثر الأوساط التي تعمها التقوى. ومع ذلك فإن أولئك الذين يعتبرون الصحاح الستة كتبًا منزلة من عند الله لا يرون ما قد يتخللها من ضعف بشري خلال هذا العمل العظيم الذي قام به علماء أجلاء وعظماء. هذا هو الموقف الخانع الذي لا يعرف روح النقد والذي يقف في وجه أي محاولة لاستنباط رأي متبصر من هذه الكنوز الثمينة. ونتيجة لذلك فإن كتب الصحاح الستة وغيرها من كتب الحديث احتلت في الفكر الإسلامي مكانة كتلك التي منحها بني إسرائيل للتلمود.

لقد قيل في مسألة خلق القرآن أن الخلاف بين الإمام محمد بن يحيى الذهلى والبخاري قد بلغ منتهاه لدرجة أنه لم يبق أحد في نيسابور إلا وقد اتهم بهذا الصراع والعداء، ولم تخلو المدينة بأسرها، صفوة وعامة، من أحد إلا وقد تحزب لأحد الجانبين. وهنا تحيز الإمام مسلم، وهو تلميذ لكل منهما، إلى الإمام البخاري وانقلب على محمد بن يحي، وقد زادت معارضة الإمام مسلم إلي لأستاذه السابق محمد بن يحي لدرجة انه جمع كل الأحاديث التي تعلمها منه ودونها عنه ووضعها فوق ظهر جمل وأرسلها إليه، ولم يكن هذا تعبيرًا عن تبرئه من أستاذيته فقط ولكنه كان أيضًا تعبيراً عن أن كل ما تعلمه منه قد فقد مصداقيته في نظره. وربما يكون أحد الأسباب التي دفعت الإمام مسلم إلى الرد بمثل هذا العنف هو أنه في مثل هذا الموقف الذي احتدم فيه الصراع بين العالمين كان الولاء لأحدهما يحتم على التلميذ أن يتبرأ تمامًا من الآخر، وإلا لو كان ذلك مجرد خلاف علمي أو مذهبي لما وصل إلي حد إرجاع كل الأحاديث التي سمعها ودونها من عالم مشهور على مر سنوات عديدة. وأيًا كانت حقيقة القضية فهذه الحادثة توضح على الأقل أن

جامعي الصحاح الستة على الرغم من تبحرهم في العلوم الدينية كانوا مع كل هذا بشرًا؛ لذا فليس هناك ما يدعو للقول بأن ما كتبوه وما جمعوه يجب يكون له مكانة الكتاب المنزل من عند الله ولا القول بان النصوص التي كتبت يجب أن ندرسها من منطلق منظورها التاريخي والعلمي، (مقدمة فتح الباري).

lxxxiv يجب أن نضع نصب أعيننا أنه حتى بعد القرن الخامس الهجري لم نجد من كتب الصحاح الستة سوي خمسة كتب فقط، ومع ذلك نجد أن الحافظ محمد بن طاهر المقدسي المتوفي سنة 507 هجرية أشار في كتابه شروط أئمة السنة إلى ابن ماجه ضمن كتب الصحاح الأصلية ليبلغ بهم عدد ستة كتب. ثم أتى بعد ذلك محدث معاصر له هو رزين بن مالكي المتوفي سنة 550 هجرية ولم يذكر ابن ماجه في كتابه "التجريد للصحاح والسنن" بين أصحاب الصحاح ولكنه ذكر موطأ مالك بدلاً منه وأتم به عدد الصحاح ستة كتب. لذا فإن القضية لا تزال بدون حل، فلم يتحدد أي الكتب تصنف ضمن الصحاح. وفي هذا المعترك يكتسب مصطلح الصحاح الستة شهرة واسعة لدرجة أن كتب الصحاح الستة كانت تعتبر أصح مصادر الحديث. وقد قال الحافظ صلاح الدين خليل وهو أحد المحدثين المشهورين (توفي سنة 761 هجرية) أنه كان من الأولى اعتبار الدارمي ضمن الصحاح الستة بدلا من ابن ماجه حيث يقل في متنه الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن ابن ماجه وكذلك لأن صحيح الدارمي يفضل صحيح ابن ماجه من حيث طريقة الجمع والضبط. ولكن هذا الرأي لم يقبله العديد من علماء الحديث ولم يحدث وأن استبدل أي من كتب الصحاح الستة التي أقرها العلماء السابقون بغيره.

lxxxv لم يؤيد كل من الوحي أو التاريخ أن صحابة النبي ﷺ قد صنفوا أي من أقوال الرسول ﷺ وأفعاله. وما من سبب مقنع يبرر عدم قيام المجتمع الذي تكفل بحفظ النسخة القرآنية التي دونت في عهد عثمان على الأسس التي نستطيع من خلالها، حتى في عصرنا هذا ، أن نؤكد على أن القرآن هو النص الصحيح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كيف لهذا المجتمع أن يعجز عن حفظ ما لديه من أحاديث في تصنيفات، أياَ كان وضعها، إذا كانت هناك مصنفات بالفعل. فمن غير المحتمل أبدًا أن يقوم أي من صحابة النبي ﷺ بالتجرؤ على هذا التصنيفات خاصة بعد نزول الآية القرآنية

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ۝٥٨ ﴾، (يونس: 57)

وكذلك بعد الأمر الواضح للرسول ﷺ في قوله، "لا تكتبوا عني".

lxxxvi جاء في الكشف للبزدوى وهو أحد الكتب المشهورة في أصول الفقه أن مثل هذه الروايات يسمي "خبر مشهور" ذلك في حين أنها اعتبرت أحاديث آحاد في وقت من الأوقات، ومع ذلك يمكن القول في أيامنا هذه بأن هذه الأحاديث مشهورة وذلك بعد أن أجمع علماء القرن الأول والثاني الهجري على صحتها. ويقول صاحب الكشف بالنسبة للفترة التي أتت بعد ذلك "والاعتبار للاشتهار في القرن الثاني والثالث ولا عبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثالثة"، وأعني بذلك أن الأحاديث التي أصبحت مشهورة في القرن الثاني والثالث الهجري (وهي فترة التابعين وتابعي التابعين) سوف تعتبر مشهورة. وعلى أي حال فإن تلك الروايات التي اكتسبت شهرة بعد القرن الثالث الهجري لن يكون لها مثل سابقتها من الصحة (الكشف، الجزء الثاني، ص.369)

lxxxvii يأتي النص الأصلي لما قاله شاه ولي الله كالتالي:

(ومثال آخر روي الشيخان انه كان من مذهب عمر بن خطاب إن التيمم لا يجوز للجنب الذي لا يجد ماء فروي عنده عمار انه كان مع الرسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فتمسح في التراب فذكر ذلك للرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرسول صلى الله عليه وسلم إنما كان يكفيك أن تفعل هكذا وضرب بيده الأرض فمسح بهما وجهه ويده فلم يقبل عمرو لم ينهض عنده حجة لقادح خفي رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمحل وهم القادح فأخذوا به).

حجة الله البالغة، الجزء الأول، ص.113.

لقد أكد الكتاب وكذلك إجماع الأمة على مسألة التيمم ويري معظم علماء المسلمين أنه يجب أن يضرب الشخص بكفيه على أرض جافة مرتين يمرر إحداها على وجهه والأخرى يمررها على كلتا يديه حتى المرفقين. وقد روي مثل هذا الحديث علي بن أبى طالب وعبد الله بن عمر والحسن البصري وسالم وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة وغيرهم. ومع ذلك ترى جماعة من العلماء أن التيمم يكون بضربة واحدة يمر بها على وجهه وذراعيه. ويؤيد هذا الرأي عطاء و مكحول والأوزاعي وأحمد وإسحاق بن منذر

كما يؤيده الكثير من المحدثين غيرهم. ويري الإمام الزهري أنه يجب مسح اليد حتى الإبط بينما يري ابن سيرين أن التيمم لا يقع إلا بثلاث ضربات إحداها للوجه وثانيها للكفين وثالثها للذراعين. يجمع العلماء على وجوب الوضوء في كل الحالات من الحدث الأصغر والحدث الأكبر مثل الجنابة أو الاحتلام وذلك على الرغم من ورود حديث يفيد بأن التيمم لا يصح مع هذا النوع من الجنابة سواء كانت بسبب الجماع أو الاحتلام وذلك في رأي عمر وعبد الله بن مسعود. وذكر أيضاً أنهما عدلا هذا الرأي فيما بعد.

وعلى أي حال فإننا يجب أن نلاحظ أن التيمم لا يجوز إذا امتدت النجاسة إلى أي عضو آخر من الجسم غير تلك التي تطهر بماء الوضوء ذلك على الرغم من جوازه عند الإمام أحمد، ويري الثوري والأوزاعي وأبو ثور أنه يجزئ المرء أن يمرر كفه على هذا العضو. ولا يجب عليه إعادة الصلاة إن كان أداها متيممًا عند وجود الماء فلا يجب عليه إذًا إعادتها. ويشترط في الأرض التي يتيمم بها أن تكون طاهرة مغبرة كذا قال الشافعي وأحمد وابن منذر وأبو داوود والظاهري. ويري الإمام أبو حنيفة والإمام مالك جواز التيمم بما شابه الأرض حتى ولو لم تكن مغبرة مثل حجر الجير إذا كان طاهرًا نظيفًا وغيره. ويذكر المالكية أيضاً الخشب ضمن ما يجوز التيمم به وكذا الثلج. (صحيح مسلم، الجزء الأول، ص 554، ترجمه إلى الأردية وحيد الزمان).

lxxxviii كان ﷺجاء في صحيح البخاري أن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أن رسول كان يخيل إليه أنه يفعل ﷺقد أصابه سحر. وأكدت رواية البخاري ومسلم أن رسول الله الشيء ولا يفعله " وقد أنكر أبو بكر الجصاص هذه الروايات إنكارًا تامًا في كتابه أحكام القرآن وقال أنها أحاديث وضعها المضللون. والقول بهذا الرأي قد يشكك في أصل المنظور القرآني للحياة والذي أبرزه في أكثر من موضع. قال تعالي:

تَتَّبِعُونَ إِن ٱلظَّٰلِمُونَ وَقَالَ ﴿ وقال أيضاً "﴾ ﴿٦٩﴾ أَتَىٰ حَيۡثُ ٱلسَّاحِرُ يُفۡلِحُ وَلَا ﴿

﴾.﴿٨﴾ مَّسۡحُورًا رَجُلًا إِلَّا

هذه المسألة تتعلق بوجهة النظر والاعتقاد السائد عند علماء المسلمين هي أن الدين لا يقوم على أخبار الآحاد. وتبقي الحقيقة، على الرغم من كل ما ذكر، وهي أن هذه الفكرة قد انتشرت في كتب التفسير وشاعت بين المسلمين بشكل ملحوظ.

lxxxix ناقشنا هذا الموضوع وكذلك بعض الروايات المتعلقة به بشكل تفصيلي في حواشي الفصل الثالث.

xc مفهوم "الأمي" ذلك الذي يفترض كون الرسول جاهلاً (معاذ الله) كان قد نشره أعداء الإسلام بينما يعارض القرآن هذا المفهوم وبشدة. لمزيد من التفصيل في هذا الأمر انظر المرجع رقم 53 في الفصل الثالث.

xci الوحي غير المتلو هو ذلك الخضم الذي لا حصر له مما تعجز كتب الصحاح الستة عن استيعابه كاملاً. فقد ثبت أن مسند الإمام أحمد قد ضم أقوال الرسول صلي الله عليه وسلم كاملة. ومن المحتمل أن يكون هذا الأمر خطة مدبرة في الأصل من قبل مؤلفي مسند أحمد الذين ضمنوه مجموعة من الأحاديث الأكثر شمولاً. ويقال أن مؤلفه، الإمام أحمد ، هو الذي أراد أن يجعل مصنفه هذا أكثر الكتب شمولا ، بل ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الأحاديث التي لم ترد في مسند أحمد لا يجوز أن يطلق عليها كلمة حديث مطلقًا. إلا أن الأمر ليس كذلك، فقد أوضح علماء الحديث بان العديد من الأحاديث التي ثبت صحتها لا نجد لها أصلا في مسند احمد. ويلفت عبد العزيز الدهلوى الانتباه إلى هذا الموضوع في كتابه "بستان المحدثين" فقال بأنه من المحتمل أن يكون القول بأن مسند احمد أشمل كتب الحديث وأن ما لم يرد فيه من أحاديث يعد باطلاً وما كانت تنطوي عليه سريرة الإمام أحمد في الواقع هي أن هذه الروايات التي لم ترد في مسنده لم تكن أحاديث مشهورة ولم تصل إلى درجة الأحاديث المتواترة. ويري شاه عبد العزيز الدهلوى، من ناحية أخرى، أن العديد من الأحاديث الصحيحة والمشهورة لا توجد في مسند أحمد. كما يجب أن نضع نصب أعيننا أنه إذا لم تأت الصحاح الستة متضمنة كافة الأحاديث التي صنفها المعاصرين لأصحاب هذه المصنفات وكذلك الأحاديث التي جمعها المتقدمون والمتأخرون، فلن يكون هناك ما يمنع الصحاح الستة من أن تترك فينا اللامبالاة بما ورد من أحاديث صحيحة في المصنفات الأخرى. وهذا هو السبب في أننا نجد في أدبنا الفقهي والمناظرات العلمية والمناقشات التي تدور حول علم التفسير، إشارات متكررة إلى المصنفات التي يكتنفها الغموض، نسبيا، هذا إلى جانب الإشارة إلى كتب الصحاح الستة. كيف، إذاً، وعلى أي أساس يمكننا أن نتجاهل المصنفات الصحيحة لابن حبان والحاكم وضياء المقدسي وابن خزيمة و بن عوانة وابن سكن و ابن جارود وغيرهم ؟ وكذا إن سلمنا بصحة روايات أبي داود والنسائي، فكيف لا نسلم بصحة الأسانيد التي وردت عن العباسي وعبد الرزاق وسعيد بن منصور ومسند أبي يعلى الموصلي ومسند بزاز وابن جرير فضلا عن البيهقي والفردوس ويلي؟ وإذا كنا نرى أن مسند احمد هو أحد المصادر المرجعية للحديث، فما من سبب يجعلنا نذهب إلى القول بعدم صحة الأسانيد الآتية: زيادات بن احمد، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة وتهذيب ابن

جرير وتاريخ ابن مردويه والمعجم الصغير والكبير والأوسط للطبراني وغرائب مالك للدارقطني وحلية أبي نعيم وشعب الإيمان للبيهقي ونوادر الأصول للحاكم والترمذي وتاريخ الخلفاء وتاريخ ابن النجار وكتاب الضعفاء للعقيلي وكامل ابن عدي وتاريخ الخطيب البغدادي وتاريخ بن عساكر وغيرها.

xcii لم يستند العلماء إلى مسألة الرؤيا لإثبات أن صحيح البخاري ليس جهدًا علميًا وآثاره وأفكاره وكذلك جاءت أقوالهم ﷺفحسب ولكنه أصح ما صنف في أقوال النبي بهدف إحلال هذه الجهود النبيلة التي بذلها البخاري مكانة العمل الذي ترعاه السماء ومن ثم فإن أثر الرؤى لم يبدُ فقط على قلوب وعقول العامة من الناس ولكن أيضا على كبار العلماء الذين لم يتسنى لهم فعل شيء حيال ذلك المناخ الساحر الذي يسلب الألباب والذي أحدثته مثل هذه الرؤى. على الرغم من أن هؤلاء العلماء لم يجهلوا أن القول بصحة أحد المصنفات بناءً على الرؤى يعد اتجاهًا غير علمي كما لا يقبل الإسلام أن يعتمد الناس في تفصيل أمور الدين الصحيح منها وغير الصحيح والحلال والحرام على ما يمسي بالأحلام. إن شاه ولي الله وهو الذي يعد علامة على طريق الفكر الإسلامي في العصر الحديث يعتمد في تحديده لمدي مصداقية صحيح البخاري على الرؤى أكثر من اعتماده على المبادئ التاريخية، حيث يقول، " وبلغنا أن رجلا من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس و تركت كتابي قال يا رسول الله ما كتابك قال الصحيح البخاري ولعمري نال من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها. (حجة الله البالغة)

xciii سيرة البخاري، المجلد الثاني، ص 25

xciv وللوقوف على مكانة البخاري التي لا يرقي إليها شك بجنب ما كان يتمتع به من أسلوب علمي وأكاديمي في ضبط الحديث روايةً ودرايةً، فإن الأساليب الروحية للحزم والاحتياط والتي ورد ذكرها مرارًا وتكرارًا لها دور هام أيضًا؛ فقد قيل أن الإمام البخاري لم يدون حديثاً قط بدون أن يغتسل ويصلي ركعتين. تقول بعض الروايات بأن صحيح البخاري قد جمع في الحرم الشريف حيث كان البخاري معتادًا على صلاة الاستخارة بعد أن يصلي الركعتين. وتقول بعض الروايات الأخرى أن البخاري صنف تراجم صحيحه وأبوابه وهو بين محراب الرسول ﷺ ومنبره وكان يقوم بعمل نسخة من التراجم والأبواب بعد أن يصلي ركعتين ولإزالة ما بين هذه الروايات من تناقض قام ذوو الخبرة بعلم التطبيق بتحديد العديد من أماكن الصلاة بين الحرمين الشريفين. ومع ذلك، لم يخطر ببال أحد أنه لا يجب على المرء إعادة الغسل لكل صلاة وربما ظن الرواة أن

الاغتسال لصلاة الاستخارة واجبة أو أن الصلاة التي تؤدي بعد الغسل تساعد على فهم النصوص الإلهية كما يري هؤلاء الرواة. وأياً كان الأمر فكيف للمؤمنين أن يشككوا في صحة ذلك المصنف الذي لم يدون فيه أي من مواده إلا بعد الغسل وصلاة الاستخارة؟ ولكن يكفي أن نقوم بقدر قليل من الفحص وتدبر صحة الحديث حتى نخرج النص من عباءة الألوهية والقداسة التي خلعت عليه. قيل أن الإمام البخاري قضي ستة عشر عامًا في جمع صحيح البخاري. وإذا نظرنا الآن للأحاديث التي جمعت في البخاري لوجدنا أنها تبلغ السبعة آلاف حديثاً بما فيها الأحاديث المكررة. وإذا قمنا بعمل إحصاء لعدد الأيام على مر الستة عشر عاماً التي قضاها في جمع الصحيح لوجدنا أنها لا تتجاوز الستة آلاف يوم بل تقل بعض الشيء ولذا فإن متوسط الأحاديث التي كان يعكف البخاري على جمعها بلغ ما بين الحديث الواحد والحديثين في اليوم الواحد. إن عملية تدوين سبعة آلاف حديث فيما يقرب من السبعة آلاف يوم تقريبا لا ينبغي أن نغالي فيها بإضفاء جو من الطقوس المكررة بالاغتسال وصلاة الاستخارة وصلاة الفرض والذي قد يوحي بان الإمام كان يفعل هذه الطقوس أكثر من مرة خلال اليوم الواحد. ورد في التاريخ الإسلامي أن هذه العادة كانت منتشرة بين المتقدمين والمتأخرين من العلماء حيث كان رجال العلم يحبذون الاغتسال قبل أن يخطبوا في الناس، ليس هذا فحسب بل كانوا يرون أن صلاة ركعتين من غير الفريضة كفاتحة ليومه فيها الخير الكثير. فمن الطبيعي أن يكون هذا دأب رجل علم وصلاح مثل البخاري ولذا لا نجد سبباً للمغالاة في مثل هذه العادة ووصفها بعبارة تحيط أفعاله وعاداته بهالة من القدسية.

xcv محمد اسماعيل السلفي: حجية الحديث, (لاهور 1981) ص 83.

xcvi فيما يلي عرض لمصنفي الصحاح الستة وهم من غير العرب:

(ا) صحيح البخاري لمحمد إسماعيل، وهو من بخاري، ولد عام 194 هجرية الموافق 810 ميلادية، وتوفي عام 256 هجرية الموافق 870 ميلادية.

(ب) صحيح مسلم لأبي الحسن، وهو من نيشابور، ولد عام 204 هجرية الموافق 819 ميلادية، وتوفي في 261 هجرية الموافق 875 ميلادية.

(ت) سنن أبو داود لأبي داود سليمان، وهومن بستان، ولد في 202 هجرية الموافق 817 ميلادية، وتوفي في 275 هجرية الموافق 888 ميلادية.

(ث) سنن الترمذي لأبي عيسي محمد، وهو من بلخ، ولد في 209 هجرية الموافق 824 ميلادية، وتوفي في 279 الموافق 892 ميلادية.

(ج) سنن ابن ماجة لأبي عبد الله، وهو من قزوين، ولد في 209 هجرية الموافق 824 ميلادية، وتوفي في 273 الموافق 886 ميلادية.

(ح) سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد، وهو من نيشابور (خراسان)، ولد في 214 هجرية الموافق 826 ميلادية، وتوفي في 303 هجرية الموافق915 ميلادية.

xcvii انظر مقدمة "فتح الباري".

xcviii مثل هذه الروايات (بدأ الإسلام غريبا, وسيعود غريبا, فطوبى للغرباء....) لا يحمل طابع فكر القدرية فقط بل أداة لبث اليأس في نفوسنا تجاه الدين وربما تكون هذه الأحاديث موضوعة بهدف إثارة الشكوك حول ثبوت وصدق ذلك الدين الحق .وماذا عساهم أيضًا أن يقولوا غير قوله تعالي

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ ﴾

فكل هذه الروايات التي تنبئ بزوال الإسلام أو التي تدعي بأن الفوضى والاضطراب في المجال الفكري والتطبيقي في العالم الإسلامي إنما هو ما تنبأ به الرسو ل هو في حقيقة الأمر ضعيفة تفتقر إلى دليل. لقد ناقشنا بالفعل تنبؤات الرسول باستمرار الخلافة لثلاثين سنة في هامش الفصل الأول.

xcix إن كل ما كتبه المسلمون في تاريخ الحديث رداً على المستشرقين جاء من وجهة نظر دفاعية حيث لم تقم هذه الكتابات بعمل تقييم موضوعي لوجهة نظر المعسكر المقابل بهدف تقييم ما يستحق التقييم وإيضاح جوانب القصور وسوء الفهم . فكان الهدف الرئيسي لهذه الكتابات هو الجدال الذي لا طائل من ورائه كما أنها كانت تتجه جميعها لرد الهجمات التي تشن من جهات مختلفة على ديننا الحنيف. وأصبح من الصعب أن نري نقداً موضوعياً يوجهه لنا عالم أو باحث من الخارج وهذا هو السبب الذي جعلنا نقطع كل السبل تجاه أي نوع من التقييم أو النقد الخارجي. فما من شك أن المستشرقين قد كتبوا العديد من هذه الكتابات إما عن عمد وإما عن جهل أوعن سوء إطلاع منهم . وبالرغم من ذلك فعند قراءتنا لهذه الكتابات يجب أن لا نقع فريسة لفكرة أن المعتقدات الإسلامية عرضة للتأثر بما يقدموه عن الدين ومن ثم بدلا من إزالة سوء فهم يسيطر على فكر المعسكر المقابل نكون مضطرين للنهوض للدفاع عن الإسلام. إن الدين الحنيف لم يواجه أبداً أي خطر بسبب رفض الآخرين له ولكن إذا كان هناك ما يواجه الخطر فإنه التضليل الذي تسبب فيه علماء مسلمون وليس الإسلام.

إن التساؤلات التي طرحها المستشرقون أمثال جوزيف شاخت وجولدتسيهر وجوينفول حول علم الحديث ليست جديدة علي مسامعنا في سياق النقد حول الحديث. فمنذ القدم وعندما كان مفهوم التاريخ يجتاز مرحلة التغير بين المسلمين يتمكن المرء أن يميز بين طريقتين متباينتين للتفكير بين أهل الرأي والمحدثين حيث تداخلت أفكار هذين التيارين في العصور الأولي فقد ذكر الإمام الشافعي في كتابه "كتاب الأم" تفاصيل جداله مع أهل الرأي ومنكري الحديث الأمر الذي يؤكد على أن هذا النوع من الشكوك فيما يتعلق بما جاء عن الرسول من أقوال وأفعال الذي نشأ على يد جولدتسيهر وشاخت وغيرهم ليس بالأمر الغريب على الأقل في سياق التساؤلات العقلية في تاريخنا الفكري ولذا لا بد وان ينتابنا شعور بأننا مهددون من قبلهم. وعلى أي حال فلأن هذه الأفكار جاءت إلينا عن طريق المستشرقين في وقت كانت فيه هوية المجتمع المسلم مضطربة وكان الفكر الإسلامي في مرحلة يجتاز فيها أزمة بسبب الركود الداخلي وبسبب الهجمات الخارجية. فلهذا كانت تعتبر هذه الهجمات هجمات على الإسلام, ونحن نعتبر القيام بتفنيدها ودحضها جزءا من إيماننا بهذا الدين.

فليس هناك شك في أن ادعاء جولدتسيهر بأن الأحاديث ليست إلا نتاجاً للعصور المتأخرة عندما حاول العلماء في هذه العصور إضفاء الشرعية عليها من خلال استنباط الأدلة على صحتها لا يعدو ادعاءا فادحا وحتى إذا قسناه بمقياس البحث التاريخي الذي وضعه هو. ومثله أيضاً ما قاله شاخت وهو أن الروايات أو فكرة فهم الدين على أساسها كانت نتاجاً للحقبة الأخيرة من القرن الأول وبدايات القرن الثاني الهجري. وكذلك أيضاً ما قاله جوينفيل من أن تاريخ الحديث يعود بنا في أحسن الأحوال خمسة وعشرين سنة للوراء. كل تلك المزاعم يمكن ردها بالاعتماد على نفس المصادر التي استدل بها المستشرقون على صحة مزاعمهم وأقاويلهم فأقوال الرسول وأفعاله لا ترجع إلى عصر الصحابة بل إلى عصر الرسول نفسه. وذلك لأن المسلمين الأوائل لم يقعوا تحت تأثير المفهوم الخاطئ الذي يدعي – أن التاريخ مصدر موثق للسنة- كما أنهم يعرفون كيف زحفت الإضافات إلى الوحي عن طريق التاريخ من خلال أحاديث الأمم السابقة فظلوا يحبسون التاريخ في نطاقه الذي وضع له. وبمعني آخر فالبرغم من أن هذه أقوال وأفعال الأمم السابقة موجودة بين الناس بالفعل إلا أنها لم تكن لها مصداقية. وبدلا من أن ينصب اهتمام كتاب المسلمين على هذه النقاط التاريخية البارزة في ردهم على ذلك النقد الذي وجهه المستشرقون, انكبوا على تبرير اللجوء إليها كمصدر صحيح والذي كان ظاهرة حقيقية تتماشى مع العصور الأولي للتاريخ الإسلامي. وقد عزز مثل هذا النوع من الكتابات التي

كتبها العلماء المسلمون القول بأن أي نقد يوجه لتلك الفكرة البالية عن التاريخ كان في الحقيقة هجوماً على مصدر هام من مصادر الدين الإسلامي. ومن الأمور الواضحة أن أولئك الذين ينظرون للتاريخ على انه أحد المصادر الرئيسية للسنة يرون أن الدفاع عن فكرتهم تجاه التاريخ هو دفاع عن عقيدتهم! انظر:

I. Goldziher, *Muslim Studies*, ed. S.M. Stern, trans, C.R. Barber & S.M. Stern, 2vols. (London: Allen & Unwin, 1967-71), II, 17-251, Joseph Schacht, *The Origins of Mohammedan Jurisprudence* (Oxford: Clarendon Press 1950), G.H.A. Juynboll, *Muslim Tradition: Studies in Chronology, Provenance & Authorship of Early Hadith* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), M.M. Azmi, *On Schacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence* New York, Jhon Wiley, 1985), Fazlur Rahman, *Islam*, chapter 3.

[c] جاء عن أبي سفيان الثوري أنه تجنب استخدام مصطلح "اختلاف" بالنسبة لاختلاف العلماء في التفسير. كتب الإمام الشعراني في ذلك قائلاً "قال سفيان الثوري لا تقولوا اختلف العلماء في كذا وقولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا" (مناظر أحسن الكيلاني، مقدمة تدوين الفقه، لاهور، 1976، ص. 217).

[ci] ذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه اعتاد أن يقول لو لم يختلف أصحاب النبي فيما بينهم لما أحببت ذلك لأن اختلافهم قد ترك لنا مجالاً واسعاً. وورد أيضًا عن ابن عباس عن الرسول صلي الله عليه وسلم انه قال: "اختلاف علماء أمتي رحمة لهم" (حبيب الرحمن الكاندهلوى، حكايات الدين وحقائقها، الجزء الثاني ص، 229).

[cii] إن ما بين أفراد المجتمع المسلم من خلاف شاسع حول مسائل فقهية والذي كان نتيجة لما بذلوه من جهد في محاولة لفهم الدين على أساس التاريخ قد استشري حتى في عصرنا هذا وبعد انقضاء قرون عديدة، فعلى سبيل المثال ، مسألة وجوب الاغتسال بعد الجماع أو بعد الاحتلام حيث اضطرتنا اختلافات الآراء إلى اللجوء إلى ما يسمي بـ"آراء الرجال" أكثر من لجوئنا إلى "الوحي غير المتلو"

فقد ذكر الإمام مسلم في كتاب الحيض حديثين في هذا الصدد يناقض كل منهما الآخر. الحديث الأول رواه أبو سعيد الخدري حيث ذكر أن الرسول صلي الله عليه وسلم قال: "إنما الماء من الماء" أي أن الغسل, وفى حديث مسطر "إن لم ينزل" غير واجب من

الجماع الذي لم يحصل منه قذف. وفي رواية أخري جاءت بالمتن التالي عن الرسول أنه قال: "إذا جلس بين شعبها الأربعة ثم جحدها فقد وجب عليه الاغتسال". وبناء على هذا القول يكون الاغتسال واجباً لمجرد التقاء الرجل بزوجته. وللجمع بين هاتين الروايتين المتناقضتين ذكر الإمام مسلم التوضيح التالي- بالإشارة إلى أبو العلاء بن شخير- وهو أن احد الحديثين ينسخ الآخر كما نسخت بعض الآيات القرآنية غيرها. والآن, أي من هذين الحديثين يكون منسوخًا؟ ولكن هذا التساؤل لا يجيب عليه إلا التاريخ وحده. فالإمام النووي الذي يعتبر أفضل شراح هذه الأحاديث أعرب عن رأيه بأن الأمة ورد إجماعها على وجوب الاغتسال بعد الجماع وأن رواية "إنما الماء من الماء" إنما هي رواية منسوخة. فمن ناحية يذكر الإمام النووي إجماع الأمة ويذكر أن هذا الحديث منسوخ بغيره. ومن ناحية أخري، يقول بأن ابن عباس لا يري هذا الحديث منسوخاً ولكنه قصد به الاحتلام وهو نوع من الجماع يحدث في الحلم ولا يري الرجل أي أثر للقذف عند الاستيقاظ.

إن هذه الأنواع من الأحاديث المتناقضة التي تنسب إلى الرسول ﷺ, تحتوي على ذخيرة فكرية وافرة لأولئك الذين يعتبرون المصنفات التي تحوي أقوال الرسول وأفعاله في منزلة المصدر التشريعي. وأيضاً أولئك الذين يرون أنه بدون التاريخ سيبقي أمر قيادة الأمة الإسلامية للعالم بدون اكتمال. لم تبق هذه القضية التي بين أيدينا الآن عاجزة عن الإكتمال فحسب بل عن تفعيل دورها أيضاً وذلك لأنه أصبح من العسير على عامة الناس التوصل للحقيقة، بسبب قبولنا لهذه الأحاديث المتعارضة وقولنا بصحتها. فلم يجد هؤلاء الناس أي خيار أمامهم سوي الاسترشاد ببعض رجال الفقه المعاصرين، الذي سيأخذون بناصيتهم عبر هذه الشبكة المعقدة من الأحاديث المتناقضة، التي تتعارض فيما بينها، والتسليم بصحة كل ما يرد عنهم وذلك لعجزهم عن التوصل إلى نتيجة محددة بأنفسهم. أما بالنسبة لكبار الفقهاء والمحدثين فليس أمامهم إلا اختيار أحد هذه الأحكام الغزيرة، حسبما تميل إليه نفوسهم. حيث أن الأحكام المختلفة والمتناقضة لتي تواجهنا غالبًا في مسائل الفقه وما يتبعها من قضايا، جاءت بسبب أننا جعلنا الوحي في منزلة تابعة للتاريخ، الأمر الذي أسفر عن وجود أحكام متناقضة لنفس المسائل التي تعرضت لها الشريعة.

وأفعاله والجهود التي ﷺإن مهمة البحث عن السنة في المصنفات التي دونت أقوال النبي بذلت للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة والمتناقضة وبالإعتماد على إجماع العلماء، . ذلك بالإضافة إلي أنه في هذه ﷺقد تسبب في ترجيح حكم الناس على أقوال الرسول العملية، قد أفرط رجال الفقه والحديث في الخيال، وبددوا الكثير من الوقت والجهد, في

محاولة لتأمل هذه المشكلات المجهدة، في مناطق يحظر على المسلمين مجرد التفكير فيها ناهيك عن ممارستها. وقد غالي النووي في حديثه عن الإجماع على الإغتسال بعد الجماع الذي لم يحدث فيه إنزال. حيث قال "أخبرنا علماؤنا أنه لو دخلت حشفة الذكر في دبر رجل أو امرأة أو دبر دابة يجب الاغتسال سواء أكانوا أحياءًا أم أمواتًا, وسواء أكان ذلك عن عمد أم بطريق الخطأ، وسواء أكرهوا على ذلك أم لا". (ورد في صحيح مسلم، ترجمها إلى الأردية و حيد الزمان، كتاب الحيض، ص. 446، لاهور، 1981). فقد ارتاد فقهاؤنا ومفسرونا في سعيهم لإثبات وجوب الطهارة بالاغتسال وخلافه، كل السبل المتاحة التي لم يذكر الإسلام في شأنها أي عقوبة ولم يطرأ في مخيلة أي منهم حكم لها. وما أهمية الطهارة بالنسبة لمن يقترف مثل هذا الذنب العظيم وتلك الفاحشة؟ إن ذكر وسائل التطهر عن طريق الاغتسال للعصاة الذين يصل بهم الأمر إلى ذلك الحد يذكرنا بانخراط المرائين من العلماء باهتمامهم بسفا سف الأمور الأمر الذي قال عنه موسي عليه السلام: "أيها المرائون تدققون في البعوضة وتبتلعون الإبل"

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.